



المرأة والرجل

في سلطنة عُمان

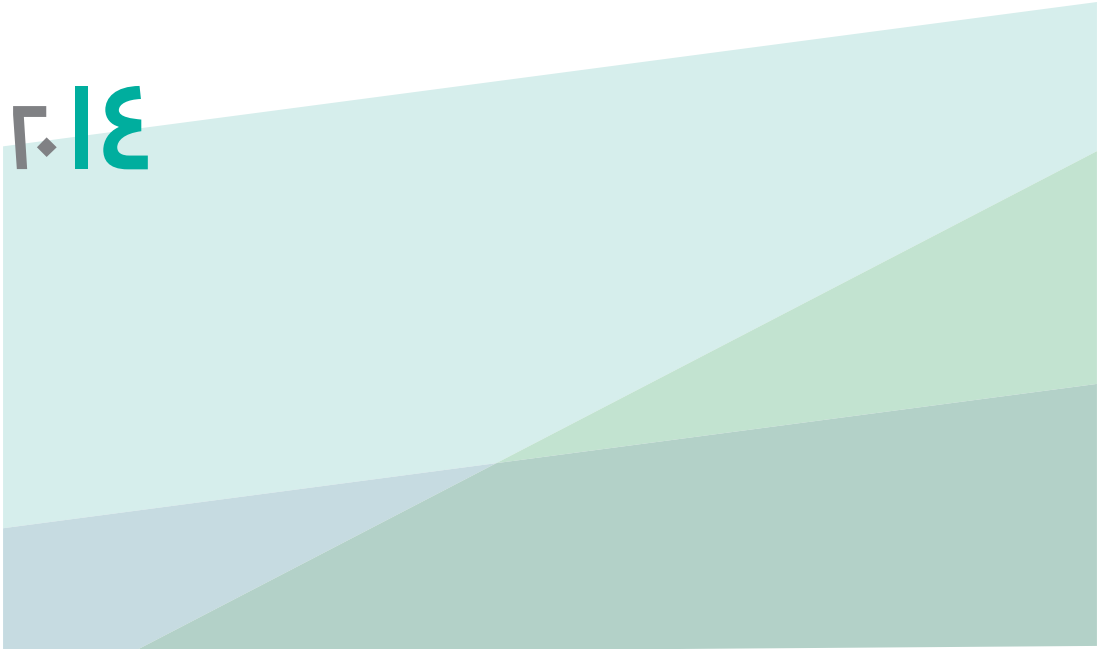
٢٠١٤



المرأة والرجل

في سلطنة عُمان

٢٠١٤





حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

المحتويات

٧	 المقدمة
٨	 ١. المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في سلطنة عمان
١٠	 ٢. الإطار المفاهيمي للتقرير
١١	 ٣. تنظيم التقرير
١٥	 الفصل الأول: التشريعات والقوانين
١٧	 ١. الدستور (القانون الأساسي للدولة)
١٧	 ٢. قانون العمل
١٨	 ٣. قانون الخدمة المدنية
١٩	 ٤. قانون الأحوال الشخصية
٢٠	 ٥. قانون الجنسية
٢٠	 ٦. قانون جواز السفر
٢٢	 الفصل الثاني: السكان
	 الخصائص الديموغرافية للسكان
٢٥	 ١. حجم السكان
٢٦	 ٢. التركيب النوعي للسكان العمانيين
٢٧	 ٣. التوزيع العمري والنوعي للسكان العمانيين
٢٨	 ٤. معدل الإعالة
٢٩	 ٥. الحالة الاجتماعية : توزيع العمانيين حسب العمر والنوع والحالة الزوجية
٣٣	 ٦. معدل الخصوبة
٣٥	 ٧. الإعاقة
٣٨	 ٨. الأسر العمانية
٣٨	 ٩. الأسر التي ترأسها امرأة
٤٣	 الفصل الثالث: التعليم والتدريب
٤٦	 ١. الأمية
٤٨	 ٢. المستوى التعليمي حسب النوع
٥١	 ٣. الحالة التعليمية للسكان العمانيين حسب الفئات العمرية والنوع
٥٣	 ٤. معدل الالتحاق بالمدارس
٥٦	 ٥. الالتحاق بالتعليم العالي
٦٠	 ٦. التدريب المهني
٦٠	 ٧. برامج محو الأمية
٦٣	 الفصل الرابع: الصحة العامة والصحة الإنجابية

أولاً: تطور الخدمات الصحية

ثانياً : المؤشرات الصحية

٦٦	١. معدل المواليد والوفيات
٦٨	٢. العمر المتوقع عند الولادة
٦٨	٣. الخدمات الصحية
٦٩	٤. التحديات الصحية و الامراض
٧١	٥. الحوادث المرورية

ثالثاً: الصحة الإنجابية

٧٢	١. وفيات الرضع والاطفال دون الخامسة
٧٣	٢. وفيات الامهات
٧٣	٣. الحمل والولادة حسب الفئات العمرية
٧٤	٤. رعاية الأمومة والطفولة
٧٥	٥. رعاية الأمومة أثناء الحمل
٧٥	٦. المباشرة بين الولادات
٧٧	٧. استخدام وسائل المباشرة بين الولادات
٧٧	٨. التوزيع النوعي للقوى العاملة في المجال الصحي

الفصل الخامس: العمل والاقتصاد

أولاً : خصائص النشاط الاقتصادي

٨٦	١. معدلات النشاط الاقتصادي العمري
٨٧	٢. النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي

ثانياً: الحالة العملية

ثالثاً: التوزيع القطاعي للعُمانيين المشتغلين

٨٨	١. توزيع المشتغلين بالقطاع الحكومي والخاص
٨٩	٢. العُمانيون العاملون في القطاع الحكومي المدني

رابعاً :الباحثون عن عمل

٩١	١. التوزيع العمري للباحثين عن عمل
٩٢	٢. الباحثون عن عمل حسب الحالة التعليمية والنوع

الفصل الخامس: الحياة العامة والقيادة

٩٨	١. المشاركة في العملية الانتخابية
٩٩	٢. مجلس عمان
١٠٠	٣. الوظائف الادارية العليا
١٠٢	٤. مشاركة المرأة في الشؤون الخارجية
١٠٢	٤. مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي التطوعي

الخاتمة

المقدمة

يأتي هذا التقرير ضمن جهود المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وصندوق الأمم المتحدة للسكان والتي تهدف إلى توفير قاعدة معلومات وبيانات إحصائية حول حالة وضع المرأة في سلطنة عُمان من أجل الوصول إلى التوصيات اللازمة للرفق في وضع المرأة العمانية في المجالات المختلفة. وقد قام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات على إصدار عدد من التقارير منها تقرير المرأة والرجل لعام ٢٠٠٧م، تقرير دليل تمكين المرأة العمانية ٢٠١٣م، التقرير الثالث الخاص بتحقيق الأهداف الألفية للتنمية ٢٠١٢م، وتقارير أخرى تضمنت أرقاماً ومعلومات حول حالة المرأة والرجل في سلطنة عُمان.

ويركز هذا التقرير على تحديث المعلومات الواردة في تقرير المرأة والرجل والذي تم إعداده في عام ٢٠٠٧م وذلك لتناول الموضوعات والقضايا الأساسية التي طرأ عليها تغيير، وتلك التي مازالت بحاجة للعمل من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر عدالة ومساواة بين المرأة والرجل. ويعتمد التقرير على مقارنة البيانات الواردة في التعدادين السكانيين لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠م، من أجل قياس التطور الحاصل على وضع المرأة في خلال هذه الفترة وتوفير المعلومات التي من شأنها أن تكون صورة حول ما يجب اتخاذه للحد من فجوة النوع الاجتماعي والوصول إلى تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في السلطنة.

ويعتمد التقرير أيضاً على تحليل البيانات و الإحصاءات الإدارية والمعلومات الموجودة في التقارير المختلفة، سواء منها الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أو أية جهات رسمية أخرى في تقاريرها وصادراتها السنوية أو في تقارير المسوح الاجتماعية والصحية التي تم تنفيذها ما بعد عام ٢٠٠٧م مثل: المسح الصحي للأسرة ٢٠٠٨م، الكتاب الإحصائي السنوي، والتقارير الرسمية الأخرى مثل التقارير المقدمة إلى لجنة اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) وإطار العمل الخاص بمؤتمر بكين، والتقرير الوطني الثالث الخاص بأهداف الألفية للتنمية.

إن المساواة القائمة على النوع الاجتماعي هي أحد أهم الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والتي وضعت ضمن إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠م. وقد تم استحداث الأهداف الإنمائية للألفية لتشجع الدول على الوصول إلى الرفاه الاجتماعي القائم على العدالة. وإن اشتغال الأهداف للمساواة القائمة على النوع الاجتماعي يرتبط بأن تطور وضع المرأة يعكس تقدماً في السياسات التنموية والاجتماعية والسياسية عامة في الدولة، كما يحفز على تقدم الدولة في المجالات المختلفة. لذا ربطت أهداف الألفية ما بين التنمية والمساواة بين المرأة والرجل، وجعلت عام ٢٠١٥م عاماً لتحقيق هذه الأهداف.

وتتطلب هذه الأهداف بأن تحقيق العدالة والرفاه العام لا يمكن ان يكون دون تحقيق مبدأ التكافؤ في الحصول على الفرص والوصول لهذه الفرص من كافة فئات المجتمع. وإن أي تقدم لا بد له من ان يتم عبر مشاركة جميع الفئات في المجتمع ودون تمييز بناء على الجنس، أو العرق، أو الدين. لذا فإن عملية النهوض بوضع المرأة تتطلب أولاً تحديد حالة المرأة في الدولة من النواحي المختلفة، ثانياً تحديد التحديات التي تحول دون وصول المرأة إلى المجالات المختلفة، ثالثاً وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والتي من شأنها أن تواجه تلك التحديات، وتجد الفرص المناسبة لإدماج المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية كشريك حقيقي في عملية التنمية المستدامة.

لذا يعتبر هذا التقرير خطوة مهمة في تحديد مجالات التنمية المطلوبة على صعيد تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص من خلال تقديم البيانات والمعلومات والتي توضح حالة المرأة والرجل في سلطنة عمان.

وتتضمن الأهداف العامة من التقرير ما يلي:

- تحليل الفجوة بين المرأة والرجل مع تقديم تحليل لماهية وجود هذه الفجوة.
- قياس التطور الحاصل على هذه الفجوة خلال الفترة ٢٠٠٣ و ٢٠١٠.
- وضع تصور للتدابير التي من شأنها سد الفجوة إن وجدت وتحقيق تقدم في وضع المرأة في كافة المجالات.

١. المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في سلطنة عمان

لعبت المرأة دوراً مهماً خلال مراحل تطور ونهضة السلطنة وعلى الصعد المختلفة . وقد شهد العقد الأخير تطوراً في وضع المرأة في سلطنة عمان، وتجسد هذا في تسجيل أعلى نسبة مشاركة للمرأة في مجلس الدولة في الفترة الرابعة (٢٠٠٧-٢٠١١م) بنسبة (١٩,٧ ٪)، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في العمل إلى (٢٥ ٪) في عام ٢٠١٠م مقارنة بنحو (١٨ ٪) في عام ٢٠٠٣م، وانخفاض نسبة الأمية بين الإناث (١٥ سنة فأكثر) من (٢٩,٤ ٪) في عام ٢٠٠٣م إلى (١٩,٤ ٪) في عام ٢٠١٠م، وبداية المرأة في مواقع الإدارة العامة العليا وصنع القرار، ومع اتخاذ عدد من الإجراءات منها التوقيع على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) عام ٢٠٠٦م، والعمل على توفير قاعدة بيانات حول أوضاع المرأة المختلفة، وإجراء عدد من التعديلات القانونية والتي منحت المرأة مجالاً أوسع للمشاركة في كافة قطاعات المجتمع، وإدماج تمكين وحقوق المرأة في خطة التنمية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠م).

وقد صادقت سلطنة عمان على عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الستة، السيداو، حقوق الطفل (١٩٩٦م)، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (٢٠٠٣م)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل والمتعلقان بمنع مشاركة الأطفال في وقت الحروب واستغلال الأطفال في الدعارة (٢٠٠٤م)، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٩م)، إن المصادقة على هذه الاتفاقيات المختلفة من شأنه أن يعمل على تطوير تقليص الفجوة النوعية وتساهم في تحقيق مشاركة فاعلة للمرأة في جوانب الحياة المختلفة.

إن المصادقة على اتفاقية سيداو تعد من الخطوات المتقدمة حيث أن سلطنة عمان بمصادقتها على الاتفاقية حددت مساراً في التعامل مع قضية المرأة مبني على المساواة الفعالة والتي تتطلب إحقاق حقوق المرأة بشكل متساو، وإيجاد القوانين لحماية هذه الحقوق، وضمان وصول المرأة وتمتعها بهذه الحقوق، كما أن الالتزام بالسيدوا يحدد حقوق المرأة في المجالات العامة والخاصة كوحدة متكاملة والذي يعني بأن التغيير يجب أن يكون في المسارات المختلفة بشكل متوازن.

ويعتبر إدماج تمكين المرأة في خطة التنمية السابعة لسلطنة عمان (٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م) أيضاً من الخطوة المهمة والتي أعطت دفعة قوية للارتقاء بأوضاع المرأة العمانية والنهوض بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية، وقد ركزت خطة التنمية على مشاركة المرأة بشكل كامل في عملية التنمية، وضع استراتيجيات وسياسات لتعزيز وضع المرأة في كافة قطاعات التنمية، والمساواة في الفرص، ومواجهة المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، وتمكين المرأة من الاستفادة من المواقع القيادية ذات التأثير على المستوى الوطني والمحلي. هذا بالإضافة إلى تطوير التشريعات بما يضمن عدم التمييز ضد المرأة.

وبالرغم من هذا التطور إلا أن السلطنة مازالت تحتل موقعا متأخرا في التصنيف العالمي للفجوة القائمة على النوع الاجتماعي، ففي عام ٢٠١٢م احتلت عمان المركز ١٢٥ من أصل ١٣٥ شملهم التصنيف العالمي وبنسبة ٥٩٩,٠، والذي يجعلها من الدول الأقل تحقيقاً للمساواة بين المرأة والرجل. وقد كانت النسبة الأعلى للفجوة في مجالات الاقتصاد والمشاركة السياسية، أما المجال التعليمي فقد بين التصنيف تقدم ملحوظ ووجود مساواة في مجالات التعليم المختلفة، واحتلت عمان تصنيفاً متقدماً في مجال رعاية المرأة الصحية^١.

هذا وقد ارتفعت سلطنة عمان درجتين عن التصنيف السابق في عام ٢٠١٠م، حيث كانت تحتل المركز ١٢٧، إلا أن هذا التصنيف يبين إن الفجوة بين مشاركة المرأة والرجل ما زالت كبيرة وبالتالي يحتم اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها زيادة مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتمكينها من الوصول إلى المناصب العليا وصنع القرار في القطاع الحكومي، مع الاستمرار في تنفيذ السياسات التعليمية والصحية المعتمدة والتي وصلت فيها عمان إلى درجة كبيرة من المساواة.

إن أهم المجالات التي بحاجة للعمل هي نسبة الأمية والتي مازالت منتشرة بين النساء بشكل كبير وبما مقداره (٦٨٪) من نسبة الأمية الإجمالية، ومشاركة المرأة في قطاع العمل والاقتصاد والتي مازالت محدودة وتتسم بمعدل انسحاب مبكر للمرأة من العمل للفئات العمرية فيما فوق الأربعين، بالإضافة إلى حالة التذبذب في معدل الوفيات للأمهات والتي يجب الوقوف عندها. كما أن المشاركة السياسية على أوجهها المختلفة مازالت متواضعة وبحاجة إلى التطوير وتشجيع النساء على المساهمة في الشأن العام، ورفع وعي المرأة المنتخبة لأهمية انتخاب المرأة ومساندتها في حملاتها الانتخابية.

١- تقرير التصنيف العالمي للفجوة القائمة على الجندر، سلطنة عمان، ٢٠١٢.

إن العمل على هذه القضايا أخذ في التطور في السلطنة لكنه بحاجة إلى سياسات وتشريعات تدعم وتسرع من عملية تطوير وضع المرأة في المجالات المختلفة وتؤمن لها الظروف المناسبة والتي تضمن لها المشاركة بفعالية. كما إن سنوات غياب المرأة المباشر عن الشأن العام أثرت في مستوى الثقة فيها على صعيد المساهمة الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى غيابها عن مجلس الشورى خلال دورته السادسة وضعف تمثيلها فيه في الدورة التالية .

٢. الإطار المفاهيمي للتقرير

ينطلق التقرير من أن الحقوق الإنسانية للمرأة متشابكة ولا تنفصل وبالتالي يتبنى المنهج التحليلي المبني على منهج الحقوق الإنسانية، ويساعد منهج الحقوق الإنسانية في النظر إلى حقوق المرأة كوحدة واحدة ،بحيث أن التحسين في أحد الحقوق سيقود إلى الوصول إلى الحقوق الأخرى. وبالتالي فإن تحليل وضع المرأة على صعيد التعليم مرتبط بوضعها الصحي والاقتصادي والسياسي ، وينطبق الأمر على الحقوق الأخرى ، لذا فإن الغاية من التقرير هي رصد الأوضاع المختلفة للمرأة بحيث تتم عملية إحقاق الحقوق بشكل متكامل وبدون إهمال لأي منها.

ويستخدم التقرير عدداً من المصطلحات والمفاهيم التالية:

النوع الاجتماعي : يستخدم التقرير مفهوم النوع الاجتماعي والذي يعرف اصطلاحاً بأنه «هيكل العلاقات الاجتماعية التي حددت بناء على الأدوار الإنجابية، وهو أيضاً مجموعة الممارسات التي حددت الفروقات الاجتماعية بين الجنسين وأنتجت ممارسات اجتماعية مميزة بينهم»^١، لذا فإن النوع الاجتماعي يستخدم أيضاً كأداة تحليل للعلاقات، القيم، والأدوار في المجتمع للمرأة والرجل.

إن استخدام مصطلح النوع الاجتماعي لا يعبر بشكل كامل عن مفهوم الجندر، ولكنه الاصطلاح المتعارف عليه في الدول العربية وبالتالي سيتم استخدامه في هذا التقرير مع التنويه بأن الجندر لا يعني النوع فقط بل كل ما هو متعلق بالأدوار والقيم والوظائف التي تحدت بناء على البناء الاجتماعي للمرأة والرجل والذي يتعامل معهما بناء على وظائفهما البيولوجية والتي حددت ضمن علاقات القوى غير المتوازنة وبالتالي فإن كل ما يتعلق بدور المرأة الاجتماعي ، السياسي ، الاقتصادي من مفاهيم تحد من دورها في المجتمع هو انعكاس للخلل في علاقات القوى بين المرأة والرجل.

الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي: هي تلك التي نتجت بناء على تمييز ما بين المرأة والرجل والناجمة عن العلاقات والأدوار غير المتوازنة والمرتبطة في مجتمع معين بالنظر للمرأة بشكل مختلف عن الرجل ،وبالتالي إعطاؤها أدوار ومسؤوليات مرتبطة بدورها الإنجابي والذي يحددها في أعمال المنزل. وتقاس الفجوة بناء على نسبة مشاركة المرأة في مجال معين بالنسبة إلى إجمالي المشاركة العامة في المجتمع. وتحسب الفجوة النوعية ب (مؤشر الذكور- مؤشر الإناث) على مؤشر الذكور ضرب ١٠٠. كما يستخدم التقرير مؤشر

التكافؤ والذي يقيس ما للإناث قياساً بمؤشر الذكور ويهدف الى قياس التقدم في التكافؤ ما بين الجنسين في الفرص المتاحة للجنسين .

التمييز ضد المرأة : عرفت اتفاقية السيداو التمييز على أنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره النيل من الاعتراف للمرأة ، على أساس تساوي المرأة بالرجل ، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو في أي ميدان آخر، أو أبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق وتمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية»^٢.

٣. تنظيم التقرير

يتناول التقرير حالة المرأة العمانية في الجوانب السياسية، التشريعية ، الاقتصادية ، الصحية والتعليمية. ويقسم التقرير إلى سبع فصول يتناول كل فصل حالة المرأة من النواحي الإحصائية والتغيرات الحاصلة ما بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ م. كما أنه تم تحليل بعض البيانات الادارية .

الفصل الأول: يتناول التقرير أبرز التغيرات التشريعية الحاصلة على القوانين والتي صدرت ما بين سنوات الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٠م)، لما سيكون لها من أثر على وضع المرأة في المجالات الأخرى المختلفة. لذا فإن التقرير يحدد حالة من التشابك بين وضع المرأة في مجال التشريعات وأوضاعها في مجال المشاركة السياسية والاقتصادية. حيث أن التشريعات هي الإطار العام المنظم للعلاقات في المجالات المختلفة، وبالتالي يقع على عاتقها مسؤولية مباشرة في حالة التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

الفصل الثاني: يركز على السكان والأسر المعيشية بحيث يعطي مقدمة عامة مختصرة حول التوزيع السكاني في السلطنة والتركيب العمري والنوعي، كما يقدم معلومات وتحليل لحالة الأسر في السلطنة، بالإضافة إلى التغيرات الخاصة بوضع المرأة ضمن هذا الإطار.

الفصل الثالث: يعطي تصوراً مقتضباً حول التوزيع الديموغرافي والجغرافي للسكان والعوامل المختلفة التي تؤثر فيهما، ويعرض هذا الفصل مع الفصل الثاني تطور الوضع الديموغرافي في سلطنة عمان بشكل عام فتناول السكان والتوزيع الجغرافي والمكاني والتحول الديموغرافي المتضمن التغير في معدلات الخصوبة، ومعدلات الوفيات.

الفصل الرابع: يتناول التعليم ويحدد مجالات التطور الحاصل خاصة على وضع المرأة وفي المحافظات المختلفة. ويلاحظ ضمن هذا الفصل بأن من أبرز التغيرات على وضع المرأة العمانية هو انخفاض مستوى الأمية بين النساء وزيادة أعداد النساء في مختلف المجالات التعليمية.

الفصل الخامس: يتم تناول الصحة وبخاصة الصحة الإنجابية والسياسات المتبعة لرعاية الأم والطفل في خلال وبعد فترة الحمل. بالإضافة إلى إحصاءات ومعلومات حول مرض نقص المناعة (الإيدز).

الفصل السادس: يتعلق بالعمل والاقتصاد ويحلل التغييرات الحادثة على نسبة وجود المرأة في سوق العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص. ويركز الفصل على حالة المرأة في سوق العمل، والنساء الباحثات عن عمل، ويتوقف عند مسألة انسحاب النساء من العمل بشكل مبكر كأحد أهم أسباب انخفاض نسبة المرأة في سوق العمل وعدم وصول المرأة إلى المراكز القيادية والوظائف العليا.

الفصل السابع: يناقش المشاركة السياسية للمرأة في مجلس عمان، والمواقع القيادية والوظائف العليا، بالإضافة إلى التمثيل الخارجي والدبلوماسي، كما يسلط الضوء على مشاركة المرأة في العمل التطوعي والجمعيات النسائية.

المراجع:

- بيانات تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ ، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
- الوثيقة الأساسية لسلطنة عمان ، ٢٠١٣ ، والمقدمة الى لجنة اتفاقية السيداو ، يناير ٢٠١٣، ص: ١٤
- http://www3.weforum.org/docs/GGGR12/125__Oman__GGGR12.pdf
- .Raewyn Connel. 2009. Gender: Short Introduction. Polity. p11
- اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، ١٩٧٩ ، المادة ١

الفصل الأول: التشريعات والقوانين



الفصل الأول

التشريعات والقوانين

لقد تم إجراء العديد من التعديلات على حقوق المرأة في عدد من القوانين والتي من شأنها أن تعمل على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التشريعات، منها العمل و الخدمة المدنية و الأحوال الشخصية وجوازات السفر، ونتيجة لاشتمال دراسة المرأة والرجل عام ٢٠٠٧ لحقوق المرأة على تحليل لجميع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة، فسيستعرض هذا التقرير التعديلات المستحدثة على تلك القوانين، بالإضافة إلى تقديم تصور حول الفجوات في القوانين والتي ما زالت تميز بين المرأة والرجل وتقديم توصيات من شأنها أن تحسن من وضع المرأة والتقليل من فجوة النوع الاجتماعي في مجال التشريعات عموماً.

وتعتبر التشريعات من أهم المحاور التي تشكل إطاراً مرجعياً للسكان وتنظم علاقات الأفراد ببعضهم البعض. كما أنها تحدد الواجبات والحقوق التي يتمتع بها الأشخاص، لذا فإن الإطار القانوني من شأنه أن يعكس وضع العلاقات بين الأفراد في المجتمع، وله من التأثير بأن يحدث تغيير على هذه العلاقات والقواعد التي تنظمها، لذا فإن العمل على إلغاء التمييز في القوانين سيؤسس لعلاقات قائمة على مفاهيم المساواة والعدالة.

١. الدستور (النظام الأساسي للدولة)

تعتبر عمان من الدول الرائدة والقليلة في المنطقة العربية والتي نصت على منع التمييز بناء على الجنس في القانون الأساسي للدولة.

يضمن النظام الأساسي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) على أن مبادئ العدل والمساواة هي من المقومات الأساسية للدولة. وتتص المادة (١٧) من الباب الخاص بالحقوق والواجبات العامة على أن "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي"، وبذلك يكون القانون الأساسي قد أكد على مساواة المرأة والرجل بتحديد عدم التمييز المبني على الجنس. وبناء على هذه المادة فإن أي تمييز بين المرأة والرجل في أي من المجالات يعتبر مخالفاً لروح القانون الأساسي ومبادئه العامة التي حددها الدستور كأسس للدولة. كما أكد القانون الأساسي على أن المساواة والعدل ومشاركة جميع المواطنين في الشؤون العامة هي أساس الحكم في السلطنة من خلال المادة (٩)، وعلى أن المشاركة الاقتصادية يجب أن تكون قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في المادة رقم (١١) .

٢. قانون العمل

لا يميز قانون العمل العماني، الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٣م والمعدل في عام ٢٠١١م، في مواده المختلفة بين المرأة والرجل، وقد نص في المادة (٨٠) الباب الخامس، الفصل الثاني من نظام تشغيل النساء "تسري

على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز في العمل الواحد بينهم“ ، وعرف القانون العامل في المادة الأولى/ فقرة ٦ على أنه ”كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدى صاحب عمل وتحت إدارته وإشرافه“ .

وقد صدرت تعديلات في عام ٢٠١١م، والتي من شأنها أن تحسن من ظروف العمل للمرأة وتشجعها على الالتحاق والاستمرار بالعمل. فقد شملت التعديلات الخاصة في قانون العمل مادة إضافية مرتبطة بحق المرأة في الحصول على إجازة خاصة لتغطية فترة ما قبل وبعد الولادة وذلك لمدة خمسين يوم براتب شامل وبما لا يزيد عن ثلاث مرات طوال مدة الخدمة المادة (٨٣). وحظرت المادة (٨٤) فصل المرأة نتيجة أمراض ناتجة عن الحمل والولادة « لا يجوز لصاحب العمل أن يفصل عاملة لغيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة الحمل أو الوضع وأنه لا يمكنها العودة لعملها بشرط ألا تتجاوز مدة الغياب في مجموعها ستة أشهر». كما نص القانون على أن يوفر أصحاب العمل الذين تعمل لديهم نساء نسخة من نظام تشغيل النساء بحيث يضمن معرفة المرأة العاملة بحقوقها العمالية القانونية.

كما شملت التعديلات في المادة (٨١) عدم جواز تشغيل المرأة ما بين الساعة التاسعة مساءً والسادسة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديد قرار من الوزير، وقد كانت المادة تنص قبل هذا التعديل على «عدم تشغيل النساء من الساعة السادسة مساءً ولغاية السادسة صباحاً» ، ويعتبر هذا التغيير إيجابياً ويتيح للمرأة العمل لمدة ساعات أطول إذا اقتضت طبيعة عملها ذلك^٤.

لا يحتوي القانون على مواد خاصة بفتح حضانات للأطفال في حال وجود نساء عاملات في الشركات أو المصانع. وتعتبر هذه المسألة من القضايا الأساسية التي تشجع المرأة على الالتحاق بعملها بعد انقضاء إجازة الولادة بحيث تسهل على المرأة رعاية طفلها والقيام بعملية الرضاعة. هذا ولم يتضمن قانون العمل المعدل لعام ٢٠١١ حق المرأة بساعة الرضاعة للعاملات في القطاع الخاص .

٣. قانون الخدمة المدنية

لا يميز قانون الخدمة المدنية بين الموظفين سواء في التعيين أو الحق في الترقية أو البعثات أو سن إنهاء الخدمة والإحالة على التقاعد. ويشمل القانون بعض الحقوق الخاصة بالمرأة فيما يتعلق بإجازة الأمومة. وأبقت التعديلات على نظام الخدمة المدنية لعام ٢٠١٠م المادة (٨٠) من قانون الخدمة المدنية على إجازة ما قبل وبعد الولادة لخمسين يوماً ”تمنح الموظفة إجازة أمومة لتغطية فترة ما قبل وبعد الولادة وذلك لمدة خمسين يوماً براتب كامل وبما لا يزيد عن خمس مرات طول مدة الخدمة في الحكومة“ ، والمادة (٨١) حق المرأة في أخذ إجازة لمدة سنة وبدون راتب لرعاية طفلها ” تمنح الموظفة إجازة خاصة بدون راتب لمدة لا تزيد على سنة لرعاية طفلها“ .

وبالرغم من أن قانون الخدمة المدنية لا يتضمن أية مواد تمييزية ضد المرأة إلا أنه أيضاً لم يتضمن نظاماً

٤- وزارة القوى العاملة، ٢٠١١، قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٥/٢٠٠٣ مع التعديلات لعام ٢٠١١، ص ٢٥.

٥- المصدر السابق، ص ٢٦.

تتجلى أهم نتائج التعديلات على قانون الخدمة المدنية بزيادة نسبة المرأة في سوق العمل خلال السنوات الماضية بحيث ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في الأعوام السابقة وبنسبة ٢٥٪ من حجم قوة العمل في السلطنة حسب تعداد ٢٠١٠.

خاصا بالمرأة على غرار النظام الخاص في المرأة في قانون العمل، ولا تحدد فيه الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على تشجيع المرأة على الالتحاق بالعمل والاستمرار في الخدمة ، وقد تتضمن مثل هذه الإجراءات إيجاد حضانات لأطفال النساء العاملات في الخدمة المدنية، استحداث نظام الحصص في بعض المواقع التي لم تشغلها المرأة بعد ، وخاصة تلك التي في المواقع العليا في الوزارات والإدارات. ولا تعتبر هذه الحصص تمييزية ضد الرجل نظرا لطبيعتها المؤقتة والتي تهدف إلى تغيير الفكر القائم حول دور المرأة في القطاع الحكومي وخاصة صنع القرار ، وتشجيع النساء على التنافس على الوظائف العليا وإيجاد الحوافز التي تشجع المرأة على الاستمرار في العمل.

ونتيجة لاستخدام اللغة المذكورة في وصف الموظف فإنه يجب إضافة مادة تعرف الموظف على أنه يشير إلى المرأة والرجل بحيث يكون النص صريحاً على مساواة المرأة بالرجل في قانون الخدمة المدنية وفي المواد المختلفة التي يتضمنها القانون أسوة بالقانون الأساسي، لذا فوجود النصوص القانونية التي تمنع التمييز وتحدد المساواة كمبدأ يساهم في تغيير الفكر النمطي حول المرأة في المجتمع.

٤. قانون الأحوال الشخصية

يعتمد قانون الأحوال الشخصية العماني على الشريعة الإسلامية في تحديد الحقوق والواجبات للمرأة والرجل ضمن العلاقات الأسرية . وقد حدد قانون الأحوال الشخصية سن الزواج ب ١٨ عشر سنة للذكر والأنثى حيث تنص المادة (٧) على أن ” تكمل أهلية الزواج بالعقل، وإتمام الثامنة عشر من العمر “ ، وقد ساعد ذلك على انخفاض نسبة الزواج المبكر وتشجيع المرأة على استكمال التعليم والالتحاق بسوق العمل. إلا أن هناك حالات يسمح بها في الزواج المبكر إذا ارتأى القاضي بأن في ذلك مصلحة المادة (١٠ / ج) ” لا يزوج من لم يكمل الثامنة عشرة من عمره إلا بإذن القاضي وبعد التحقق من المصلحة “ ، وقد يكون هذا الإجراء أحد أهم أسباب استمرار الزواج المبكر للفتيات قبل ال ١٨ في المناطق القروية.

ومن أهم التعديلات التي طرأت على قانون الأحوال الشخصية العماني تعديل المادة الخاصة بالولاية على المرأة في الزواج ، فحسب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٥م يتاح للفتاة البالغة ١٨ سنة اللجوء إلى دائرة المحكمة الشرعية بالمحكمة العليا في حال عضل الولي. حيث نصت المادة (١٠ / أ) على أنه ” إذا طلب من أكمل الثامنة عشرة من عمره الزواج وامتنع عليه عن تزويجه جاز له رفع الأمر إلى القاضي “ و أكد في (١٠/ب) من نفس المادة على ” يحدد القاضي مدة لحضور الولي يبين من خلالها أقواله فإن لم يحضر أصلاً أو كان اعتراضه غير سائق زوجه القاضي “.

٥. قانون الجنسية

لم يطرأ تعديلات على هذا القانون بعد المرسوم السلطاني رقم ٥٣ والصادر في عام ١٩٩٣ م. فما زال قانون الجنسية يميز بين المرأة والرجل فيما يخص إعطاء الجنسية للأولاد والزوج ، بحيث يعتبر القانون في المادة (١) أن العماني هو من ولد لأب عماني سواء داخل عمان أو خارجها ، بينما يكون أولاد العمانية فقط عمانيين في حال كانوا مجهولين النسب أو لأب فاقد الجنسية.

وفي هذا الصدد لا تزال هناك فجوة قانونية فيما يخص حق المرأة المتزوجة من أجنبي أن تعطي جنسيتها العمانية إلى زوجها كما هو الحال بالنسبة للرجل العماني والذي تستطيع زوجته أن تقدم طلب الحصول على جنسية بعد خمس سنوات من الزواج وإقامتها في عمان.

٦. قانون جواز السفر

تعديل قانون جواز السفر بمرسوم سلطاني ٢٠١٠/١١ م بحيث تستطيع المرأة الحصول على جواز السفر بدون اشتراط موافقة ولي الأمر . ويعتبر هذا أحد أهم التعديلات التي اتخذت خلال الفترة الماضية بحيث ينسجم مع روح القانون الأساسي في المساواة ، والمادة ١٥ من اتفاقية السيداو، والتي تحدد مبدأ عدم التمييز فيما يخص حرية التنقل والمساواة أمام القانون. كما أن هذا التعديل له من الأهمية بأن يتعامل مع المرأة كشخص كامل الأهلية وبالتالي من شأنه أن يعمل على تغيير الصورة النمطية عن المرأة ومسؤولياتها وأدوارها في المجتمع.

مراجع الفصل :

- مرسوم سلطاني رقم ٩٦ / ١٠١ بإصدار النظام الأساسي للدولة
- الوثيقة الخاصة بالإجابة على أسئلة لجنة السيداو ، ٢٠١١
- مرسوم سلطاني رقم ٢٥ / ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل وتعديلاته بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٣
- مرسوم سلطاني رقم ١٢٠ / ٢٠٠٤ بإصدار قانون الخدمة المدنية وتعديلاته بالمرسوم السلطاني رقم ١٠٦ / ٢٠١٠
- مرسوم سلطاني رقم ٢٢ / ٩٧ بإصدار قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته بالمرسوم السلطاني رقم ٥٥ / ٢٠١٠
- مرسوم سلطاني رقم ٣ / ٨٣ بإصدار قانون الجنسية العمانية وتعديلاته بالمرسوم السلطاني رقم ٥٨ / ٩٣

الفصل الثاني: السكان

بيانات ٢٠١٣

بيانات ٢٠١٠

بيانات ٢٠١٣



الفصل الثاني

السكان

لقد أولينا منذ بداية العهد اهتمامنا الكامل لمشاركة المرأة العمانية في مسيرة النهضة المباركة فوفرنّا لها فرص التعليم والتدريب والتوظيف ودعمنا دورها ومكانتها في المجتمع وأكدنا على ضرورة إسهامها في مجالات التنمية ويسرنا ذلك من خلال النظم والقوانين التي تضمن حقوقها وتبين واجباتها وتجعلها قادرة على تحقيق الارتقاء بذاتها وخبراتها ومهاراتها من أجل بناء وطنها وإعلاء شأنه.

من الخطاب السامي بمناسبة
الإنعقاد السنوي لمجلس عمان
٢٠٠٦/١١/١٦

شهدت عمان خلال العقود الثلاثة الماضية حالة من الازدهار على المستويات الاقتصادية والعمرانية والحضرية، ومن أبرز معالم هذا الازدهار: نمو في عدد السكان، إنشاء التجمعات الحضرية، وتحسن في الأحوال المعيشية للسكان في مجالات التعليم، الصحة، الاقتصاد، وحالة الرفاه الاجتماعي بشكل عام في السلطنة. وقد نتج عن هذا تغيير في التوزيع الجغرافي للسكان والأنماط المعيشية لهم. وهناك علاقة متبادلة بين التطور الحضاري للمدن في عمان وزيادة السكان والعكس صحيح، ففي الوقت الذي أدت فيه حالة التحضر إلى هجرة السكان من القرى إلى الحضر إلى نمو سكاني بشكل متسارع وخاصة في المحافظات الرئيسية مثل مسقط، أدى النمو السكاني في هذه المحافظات إلى زيادة حجم المراكز التجارية فيها وبالتالي عمل على تطويرها بشكل كبير^٦.

وقد مرت عمان بعدة مراحل أساسية منذ العام ١٩٧٠م. المرحلة التمهيدية والتي استمرت لعام ١٩٧٦ تخللها إتباع منهج التخطيط بحيث وضعت أربع خطط تنموية للأعوام ما بين ١٩٧٦-١٩٩٥م. وخلال هذه الفترة تم العمل على تنمية الموارد البشرية، وبناء اقتصاد وطني يعتمد على القطاع الخاص

والمنافسة الحرة، واستكمال البنية الأساسية، والاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية في السلطنة. وقد شهدت المدن في المحافظات الكبرى نمواً عمرانياً وحضارياً جعل هناك نوع من التفاوت بين المدن والمحافظات المختلفة، الأمر الذي تم التنبيه له في مراحل لاحقة، حيث يعتبر التخفيف من التفاوت بين المحافظات سواء في أعداد السكان، حركة العمران، ووجود المراكز التجارية والخدمات الصحية والتعليمية من أهم مقومات الخطط الإستراتيجية الحديثة في السلطنة^٧.

الخصائص الديموغرافية للسكان

١. حجم السكان

بلغ عدد سكان سلطنة عمان منتصف ٢٠١٣م (٣،٨٥٥،٢٠٦)، وبذلك تكون زيادة السكان بمقدار (١،٠٨١،٧٢٧) خلال ثلاث سنوات، حيث كان عدد السكان في تعداد ٢٠١٠م (٢،٧٧٣،٤٧٩) نسمة وذلك بمعدل تغير ٣٩،٠٪.

٦- الدكتور قاسم الربداوي، ٢٠١٠، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق - المجلد ٢٦ العدد الأول والثاني ٢٠١٠، بتصرف.

٧- بالقاسم بن محمد المختار، التنمية والتحضر في الجبل الأخضر: سلطنة عمان، رؤى استراتيجية، مارس ٢٠١٣، ص ١١٢.

لا يوجد فجوة نوعية بين أعداد الذكور والإناث في منتصف عام ٢٠١٣ حيث بلغ عدد إجمالي العمانيين (٢,١٧٢,٣٨٨) شكل الذكور منهم ٥١٪ والإناث ٤٩,٣٪.

بلغ النمو السكاني في السلطنة ما بين التعدادين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ م (٤,٢٪). ويسجل هذا المعدل ارتفاعاً عن المعدل السنوي لنمو السكان بين تعدادين ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ م الذي بلغ (٥,١٪). وقد يأتي هذا الارتفاع نتيجة للتزايد في عدد العمالة الوافدة، كما إن معدل النمو خلال الثلاث سنوات (٢٠١٠-٢٠١٣ م) بلغ ٤,٦٪.

٢. التركيب النوعي للسكان العمانيين

ويبين الشكل رقم (١) بأن الإناث يشكلن ما يقارب نصف السكان العمانيين، وهي نسبة ثابتة حسب التعدادات السكانية التي أجريت خلال العقود السابقة، وظلت هذي النسبة حتى منتصف عام ٢٠١٣ م

شكل (١): نسبة الإناث والذكور من العمانيين منتصف عام ٢٠١٣ م



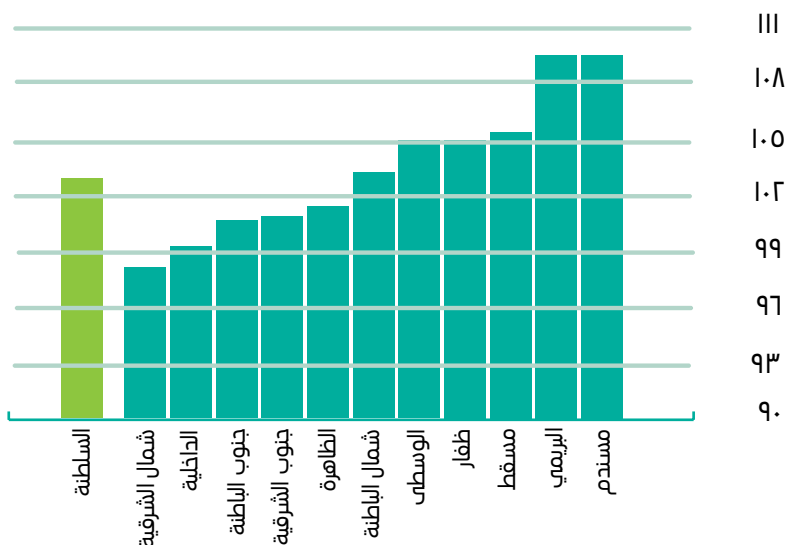
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نشرة إحصاءات السكان بيانات منتصف عام ٢٠١٣ م

تعيش عمان حالة من العصر الذهبي فيما يخص نسبة الشباب والتي تتساوى فيها نسبة الإناث والذكور ومن شأن الازدياد في هذه الفئة التخفيض من نسبة الإعالة والمساهمة في عملية النمو بشكل كبير في السلطنة.

هذا وقد بلغت نسبة النوع في السلطنة بمنتصف عام ٢٠١٣ م للسكان العمانيين (١٠٢,٧٢٪) لكل مائة أنثى، وتختلف نسبة النوع في المحافظات كما يظهر في الشكل رقم (٢) إن بعض المحافظات سجلت ما يقارب (١٠٩) ذكور لكل مائة أنثى مثل محافظتي البريمي ومسندم، وانخفضت هذه النسبة في محافظات أخرى مثل محافظة شمال الشرقية بحيث وصلت إلى (٩٨).

وقد يكون لعامل الهجرة الداخلية للذكور إلى محافظات مثل مسقط والتي يتركز فيها النشاط الاقتصادي أحد أهم أسباب الاختلاف في نسبة النوع في هذه المحافظة، إلا أن هذه الاختلافات لا تشكل أي نوع من الخلل في التركيب النوعي كونها تبقى ضمن النطاق المقبول للفوارق في النوع.

شكل (٢): نسبة النوع في المحافظات منتصف ٢٠١٣ م



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نشرة إحصاءات السكان بيانات منتصف عام ٢٠١٣ م

٣. التوزيع العمري والنوعي للسكان العمانيين

يعتبر المجتمع العماني من المجتمعات الفتية حيث شكلت نسبة الأطفال والشباب النسبة الأكبر من تركيبته السكانية. ويلاحظ أن هناك تغييراً على نسبة الفئات العمرية، حيث شكلت الفئة العمرية (١٤-٠) حسب تعداد ٢٠٠٣ م (٦٠، ٤٠٪) وانخفضت النسبة بتعداد ٢٠١٠ م لتصل إلى (٣٥، ٣٪) وظلت النسبة في انخفاض حتى منتصف عام ٢٠١٣ م إذ بلغت (٣٤، ٣٪)، بينما شكلت الفئة العمرية (١٥-٦٤) عام ٢٠٠٣ م (٥٦، ٣٪) وارتفعت في ٢٠١٠ م إلى (٦١، ٢٪) واستمرت بنفس النسبة حتى منتصف ٢٠١٣ م. كما إن الفئة العمرية (٦٥+) تشكل أقل نسبة من مجمل الفئات العمرية.

بلغت نسبة العمانيين في الفئة العمرية (١٤-٠) عام ٢٠١٣ م ٣٤، ٣٪ حيث ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً عن عام ٢٠١٠ م

أما نسبة السكان في سن العمل فقد بلغت ٦١٪ عام ٢٠١٣ م.

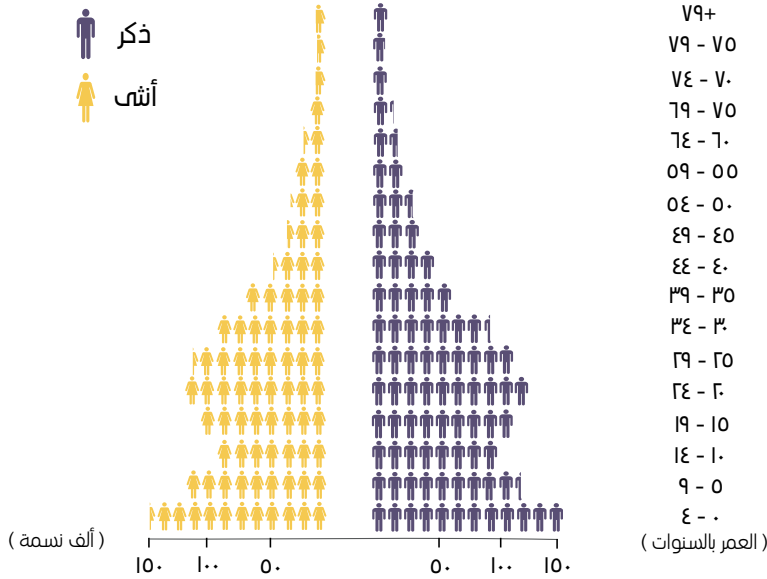
كما ويلاحظ بأن التركيب العمري في السلطنة بمنتصف ٢٠١٣ م متساوٍ بالنسبة للذكور والإناث بحيث لا يوجد فروق ذات دلالات إحصائية فيما

يخص التوزيع العمري للسكان ولكن تتخفف نسبة الإناث عن الذكور بشكل قليل في معظم الفئات العمرية، إلا أنها أيضاً ترتفع قليلاً عن نسبة الذكور للفئات العمرية (٤٥-٦٩) ويرتبط الارتفاع البسيط في نسبة الإناث عن الذكور بأن العمر المتوقع عند الولادة للنساء في عمان أعلى منه لدى الرجال.

أما بالنسبة للمحافظات والتوزيع العمري فيلاحظ بناءً على بيانات السكان في عام ٢٠١٣ م بأن نسبة العمانيين

في سن العمل (١٥-٦٤) سنة بلغت أعلى نسبة لها في محافظة مسقط ومحافظة شمال الباطنة على التوالي (٢١٪) للذكور و (٢٠٪) للإناث و (١٩,٧٪) للذكور و (١٩,٧٪) للإناث ، وسجلت محافظة البريمي أدنى نسبة لهذه الفئة (٢,٣٪) للذكور و (٢,١٪) للإناث، كما شكلت أقل نسبة للفئة العمرية (٠-١٤) في محافظة الوسطى ومن ثم محافظة مسندم (١,٠٪) بينما كانت أعلى نسبة للفئة في محافظة مسقط وبلغت أعلى نسبة لكبار السن (+ ٦٥) في محافظة مسقط أيضا .

شكل (٣): الهرم السكاني العماني ٢٠١٣م



٤. معدل الإعالة

وبازدياد أعمار من هم في سن العمل من السكان العمانيين وانخفاض نسبة فئة الأطفال ينخفض بذلك معدل الإعالة الكلي عما كان عليه في السنوات السابقة. ونعني بهذا انخفاض نسبة الصغار (إلى حدود ١٤ سنة) مقارنة بالأجيال السابقة، وكبار السن (ما فوق ٦٠ سنة) لا يشكلون بعد ثقلا كبيرا كما سيحصل في العقود القادمة ، معنى ذلك أن ما سيتم ادخاره سوف يوجه بالخصوص للارتقاء بمستوى العيش وبناء مستقبل الأجيال القادمة (التعليم، التربية، الصحة) خصوصا وأن عدد الأطفال سيكون أقل. هذه الفرصة لم تتوفر للجيل السابق بحكم الازدياد الكبير في عدد السكان في العقود السابقة وارتفاع نسب الإعالة الملزم له. فقد

استمرت الفجوة النوعية للإعالة في الانخفاض حيث بلغت ٢,٥٪ عام ٢٠١٣م ومؤشر التكافؤ ٩٧,٥٪ أي أن لكل ١٠٠ من الذكور المعالين هناك ٩٨ أنثى معالة.

بلغ معدل الإعالة السكانية في السلطنة (١٢٠) بحسب تعداد ١٩٩٣ ، ثم انخفض إلى (٧٧,٩) عام ٢٠٠٣ ، ومن الملاحظ استمرار التدرج في الانخفاض بحيث بلغت نسبة الإعالة الإجمالية للسكان (٦٣,٣٨) في عام ٢٠١٠م. واستمرت في الانخفاض حيث بلغت عام ٢٠١٣م (٦٢,٧٪). وقد بلغت الفجوة النوعية للعام ٢٠٠٣م

للإعالة (٣,٦ ٪) ، ومؤشر التكافؤ (٩٦ ٪) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور المعالين هناك ٩٦ أنثى معالة. وقد تقلصت الفجوة للعام ٢٠١٠م بحيث بلغت (٢,٦ ٪) ومؤشر التكافؤ (٩٧,٤ ٪).

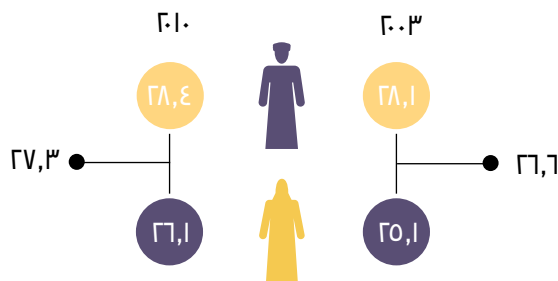
جدول (١): توزيع العمانيين حسب فئات العمر العريضة ومؤشر نسبة الإعالة

٢٠١٣			٢٠١٠			٢٠٠٣			الفئات
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٧٤٥.١٨٢	٣٦٥.٥٢٣	٣٧٩.٦٥٩	٦٩٠.٧٠١	٣٣٨.٤٣٤	٣٥٢.٢٦٧	٧٢٣.٢٧٠	٣٥٤.٨٨٦	٣٦٨.٣٨٤	(١٤-٠)
١.٣٣٤.٣١٢	٦٦١.٤٨٩	٦٧٢.٨٢٣	١.١٩٧.٩٥٤	٥٩٤.٧٦٣	٦٠٣.١٩١	١.٠٠١.٠٠٠	٤٩٩.٠٥٨	٥٠١.٩٤٢	(٦٤-١٥)
٩٢.٥٠٨	٤٤.٣٧٦	٤٨.١٣٢	٦٨.٦٨١	٣٣.٥٤٩	٣٥.١٣٢	٥٦.٩١٣	٢.٦٩١١	٣٠.٠٠٢	(+٦٥)
٢.١٧٢.٠٠٢	١.٠٧١.٣٨٨	١.١٠٠.٦١٤	١.٩٥٧.٣٣٦	٩٦٦٧٤٦	٩٩٠.٥٩٠	١.٧٨١.١٨٣	٨٨٠.٨٥٥	٩٠٠.٣٢٨	المجموع
٦٢,٧	٦١,٩	٦٣,٥	٦٣,٣٩	٦٢,٥٤	٦٤,٢٢	٧٧,٩٤	٧٦,٥	٧٩,٣٧	نسبة الإعالة

٥. الحالة الاجتماعية : توزيع العمانيين حسب العمر والنوع والحالة الزوجية

ارتفع سن الزواج الكلي في السلطنة عن العام ٢٠٠٣م والذي سجل (٢٦,٦) سنة لكل من النساء والرجال، وقد بلغ حسب تعداد ٢٠١٠م (٢٧,٣) سنة. كما يلاحظ بأن سن الزواج الأول للذكور لم يتغير كثيرا حيث كان الارتفاع قريبا من (٢٨,١) سنة في تعداد ٢٠٠٣م إلى (٢٨,٤) في تعداد ٢٠١٠م. ولكن الارتفاع الملاحظ هو لدى الإناث بحيث ارتفع من (٢٥,١) سنة عام ٢٠٠٣م إلى (٢٦,١) سنة حسب تعداد ٢٠١٠م. ويعكس هذا الارتفاع حالة المرأة في المجالات الأخرى وتحديدًا مجال التعليم والعمل حيث إن دخول المرأة إلى المجالات المختلفة سواء على الصعيد الأكاديمي أو العملي أدى إلى أن يرتفع سن الزواج بين الإناث، والذي مازال أقل من معدل سن الزواج للذكور.

شكل (٤): متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس -تعداد ٢٠٠٣ و ٢٠١٠



ويرتبط ارتفاع سن الزواج بالعديد من العوامل منها حالة التحضر والتطور في المجتمع والانتقال من المجتمع القروي إلى المجتمع الحضري، كما أن مساهمة المرأة اقتصادياً في الأسرة والمجتمع بشكل عام أصبح أمراً مقبولاً ولا يخالف العرف المجتمعي والذي كان يحدد أدواراً معينة للمرأة مرتبطة بالدور الإنتاجي المنزلي، فقد أصبح عمل المرأة أحد عوامل التقدم والتطور ودور أساسي تقوم به سواء اتجه أسرتها أو مجتمعها. كما ويأتي هذا أيضاً ضمن سياسات السلطنة في تطوير حالة المرأة وتنمية المجتمع والذي لا يمكن لعملية التنمية أن تكون دون أن يساهم الأفراد النساء والرجال منهم ضمن عملية مشاركة فاعلة.

ونجد بأن هناك اختلافات ضمن المحافظات المختلفة في متوسط سن الزواج للنساء والرجال، وقد شكلت مسندم المحافظة الأعلى من حيث متوسط سن الزواج الكلي (٢٨,٧) والوسطى شكلت المعدل الأقل لسن الزواج ضمن المحافظات المختلفة (٢٥,٣). ويلاحظ بأن سن الزواج للذكور ارتفع بشكل كبير عنه للإناث في محافظة ظفار (٣٠) سنة بينما الإناث (٢٦,٤). وتعتبر المحافظات مسندم و ظفار و البريمي ومسقط الأكثر ارتفاعاً لسن الزواج بين الذكور والإناث بينما الوسطى والداخلية من الأقل من حيث معدل الزواج وخاصة للإناث بحيث بلغ متوسط سن الزواج للإناث في الوسطى (٢٣,٥) سنة.

جدول (٢) : متوسط سن الزواج للعُمانيين حسب الجنس والمحافظة-تعداد ٢٠١٠

المحافظة	الإناث	الذكور	المجموع
مسقط	٢٦,٨	٢٨,٨	٢٧,٨
ظفار	٢٦,٤	٣٠	٢٨,٢
مسندم	٢٧,٥	٢٩,٧	٢٨,٧
البريمي	٢٧,١	٢٨,٨	٢٨
الداخلية	٢٥,٢	٢٧,٣	٢٦,٢
شمال الباطنة	٢٦,١	٢٨,٢	٢٧,٢
جنوب الباطنة	٢٦	٢٨	٢٧
جنوب الشرقية	٢٥,٣	٢٨	٢٦,٦
شمال الشرقية	٢٥,٢	٢٧,٥	٢٦,٣
الظاهرة	٢٧,١	٢٨,٩	٢٨
الوسطى	٢٣,٥	٢٧,٢	٢٥,٣

جدول (٣): الحالة الزوجية للعُمانيين حسب المحافظات في تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

	٢٠٠٣					٢٠١٠				
	لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع	لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
مسقط	٥٠	٤٤,٦	٢,١	٣,٣	١٠٠	٤٤,٢	٥٠,٣	٢,١	٣,٤	١٠٠
ظفار	٤٨,٤	٤٣,٨	٣,٤	٤	١٠٠	٤٥,٧	٤٧,٥	٣,١	٣,٨	١٠٠
مسندم	٤٥,٣	٤٨,٦	١,٣	٤,٦	١٠٠	٤٦,٣	٤٨,٣	١	٤,٣	١٠٠
البريمي	٥٣,٣	٤٢,٢	١,٥	٢,٧	١٠٠	٤٧,٣	٤٨,٤	١,٦	٢,٧	١٠٠
الداخلية	٤٤	٤٩,٢	١,٧	٤,٩	١٠٠	٤٢,٣	٥٢,٢	١,٤	٤,٢	١٠٠
ش.الباطنة	٤٩	٤٤,٩	١,٥	٤,٤	١٠٠	٤٥,٧	٤٩,٢	١,٣	٣,٨	١٠٠
ج.الباطنة	٤٦,٤	٤٧,٣	١,٦	٤,٦	١٠٠	٤٥,٥	٤٩,١	١,٤	٤	١٠٠
ج.الشرقية	٤٤	٤٧,٤	٣,٥	٤,٨	١٠٠	٤٢	٥٠,٧	٣,١	٤,٢	١٠٠
ش.الشرقية	٤٢,٤	٤٨,٦	٣,٧	٥	١٠٠	٤٢,٢	٥٠,٦	٢,٧	٤,٥	١٠٠
الظاهرة	٤٧,٩	٤٦,١	١,٥	٤,٣	١٠٠	٤٦,١	٤٨,٨	١,١	٤,١	١٠٠
الوسطى	٣٧,٨	٥٢,٧	٤,٨	٤,٢	١٠٠	٤٠,٤	٥١,٢	٤,٣	٤,١	١٠٠
السلطنة	٤٧,٣	٤٦,١	٢,٢	٤,٢	١٠٠	٤٤,٤	٤٩,٨	١,٩	٣,٩	١٠٠

بالرغم من ارتفاع متوسط سن الزواج في السلطنة إلا أن هناك انخفاضاً لنسبة غير المتزوجين والتي بلغت (٤٧,٣٪) من نسبة السكان العُمانيين (١٥ سنة فأكثر) في تعداد ٢٠٠٣م لتصل إلى (٤٤,٤٪) في تعداد ٢٠١٠م. وهناك انخفاض لنسبة غير المتزوجين بين السكان العُمانيين (١٥ سنة فأكثر) في غالبية المحافظات ماعداً مسندم والوسطى، ويتناغم هذا مع ارتفاع متوسط سن الزواج في محافظة مسندم، ويقدم مؤشر على التغييرات الحادثة في محافظة الوسطى والتي تعتبر من المحافظات التي يمارس فيها الزواج المبكر خاصة للإناث. وبينما كانت مسقط والبريمي (٥٠٪ و ٥٣٪) على التوالي من حيث نسبة غير المتزوجين في عام ٢٠٠٣م، انخفضت هذه النسبة في تعداد ٢٠١٠ لتسجل في مسقط (٤٤,٢٪) في مسقط والبريمي (٤٧,٣٪) وهي النسبة الأعلى في السلطنة. وسجلت الوسطى أقل نسبة للغير متزوجين بين المحافظات (٤٠٪)، الجدول (٤).

وبانخفاض نسبة غير المتزوجين بين العُمانيين (١٥ سنة فأكثر)، ارتفعت نسبة الزواج في جميع المحافظات عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣م، ماعداً الوسطى، والتي انخفض فيها نسبة الزواج إلى (٥١,٢٪) عام ٢٠١٠م عما كانت عليه (٥٢,٧٪) في ٢٠٠٣م، إلا أنها أيضاً ما زالت تشكل ثاني المحافظات من حيث نسبة الزواج بعد الداخلية (٥٢,٢٪) في السلطنة. يليها جنوب الشرقية (٥٠,٧٪)، وشمال الشرقية (٥٠,٦٪).

تزيد نسبة الطلاق بين الإناث في المحافظات التي تنتشر فيها ظاهرة الزواج المبكر للإناث وتدني مستوى التعليم مثل محافظة الوسطى مما يدل على وجود علاقة بين عوامل سن الزواج، تعليم المرأة، والطلاق.

كما يمكن لزيادة معدل الزواج أن يبرر بانخفاض نسبة المطلقين في السلطنة من (٢, ٢٪) حسب تعداد ٢٠٠٣م إلى (٩, ١٪) في عام ٢٠١٠م. و يلاحظ انخفاض نسبة المطلقين في جميع المحافظات ماعدا محافظة مسقط والتي حافظت على معدل (١, ٢٪) في التعدادين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠م. لكن الانخفاض الأكثر كان في محافظة شمال الشرقية والذي انخفض من (٧, ٣٪) في عام ٢٠٠٣م الى (٧, ٢٪) في تعداد ٢٠١٠م.

جدول (٤) : الحالة الزوجية العمانيون حسب العمر والجنس تعداد ٢٠١٠

الفئة العمرية	ذكور					إناث				
	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	ارمل	المجموع	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	ارمل	المجموع
١٩-١٥	١٢٣,٦٢٠	١,٤٨٥	١٠	٢	١٢٥,١٢٤	١١٤,٠٧٧	٤,٦٠٥	١٢٥	١٥	١١٨,٨٢٤
٢٤-٢٠	١١١,٤٧٠	١١,٥٣٦	١٨٤	٢٨	١٢٣,٢٢١	٧٩,٨٨٢	٣٦,٣٩٤	٨٥٥	١٣٩	١١٧,٢٧١
٢٩-٢٥	٥٤,٠١٤	٤٨,٨١٦	٦٣١	٤٠	١٠٣,٥٠٢	٣٤,٢٧٨	٦٦,٢٧٣	١,٧٨٢	٣٤٦	١٠٢,٦٧٩
٣٤-٣٠	١٥,٤٣٧	٥٩,٦٥٠	٩٦٣	٥٥	٧٦,١٠٥	١٣,٣٢٢	٦٠,٣٠٩	٢,٣٤٦	٧٦٠	٧٦,٧٣٧
٣٩-٣٥	٤,٦٥٦	٤٥,٨٤٦	٧٩٥	٦٦	٥١,٣٦٥	٤,١١٤	٤٢,٣٥٠	٢,٣٠٤	١,٢٩٩	٥٠,٠٦٨
٤٤-٤٠	١,٨٥١	٣٣,٧٩٩	٧٨٢	١١٣	٣٦,٥٤٧	١,٣٩١	٣١,٠٠٤	٢,٠٢١	٢,٠٥١	٣٦,٤٦٧
٤٩-٤٥	٩٠٦	٢٧٥١٦	٦٧١	١٣٢	٢٩,٢٢٦	٥١٥	٢٤٨١٣	١,٦٠١	٣,١٥٣	٣٠,٠٨٢
٥٤-٥٠	٥٤١	٢٣,٢٠٧	٥٧١	٢٦١	٢٤,٥٨٠	٢٥٧	٢٠,٦٠١	١,٥٠٢	٥,١٧٩	٢٧,٥٣٩
المجموع	٣١,٢٤٩٥	٢٥١,٨٥٥	٤,٦٠٧	٦٩٧	٥٦٩,٦٧٠	٢٤٧,٨٣٦	٢٨٦,٣٤٩	١٢,٥٣٦	١٢,٩٤٢	٥٥٩,٦٦٧

أما بالنسبة للترمل فقد انخفضت أيضا في السلطنة من (٢, ٤٪) في تعداد ٢٠٠٣م إلى (٩, ٣٪) في عام ٢٠١٠م. ويرتبط الانخفاض بشكل وثيق في زيادة العمر المتوقع عند الولادة للأفراد بشكل عام في السلطنة من (٧٢) سنة إلى (٧٥) سنة.

كما تختلف المعدلات الخاصة بالحالة الزوجية للأفراد حسب الجنس والعمر، بحيث يلاحظ زيادة نسبة النساء المطلقات والأرامل عنها من الذكور المطلقين والأرامل في جميع الفئات العمرية، كما في الجدول (٥). ولكن تزداد نسبة الطلاق بين الإناث في الفئة العمرية ما بين (٣٠-٤٤) سنة، وحالة الترمل بين الفئة العمرية (٤٠-٥٤) سنة. نسبة الأرامل من النساء الفئات العمرية ما بين (١٥-٥٤) (٣, ٢٪) بينما تبلغ نسبة الترمل لدى الذكور من نفس الفئة (١٢, ٠٪). ويلاحظ أيضا الفرق في حالة الطلاق بحيث شكل معدل الطلاق لدى الإناث لجميع الفئات العمرية (٢, ٢٪) بينما شكل لدى الذكور (٨, ٠٪) من مجموع الذكور لجميع الفئات العمرية.

جدول (٥): التوزيع النسبي للعمانيات في سن الإنجاب حسب الحالة الزوجية والمحافظة تعداد ٢٠١٠

المحافظة	لم يسبق لهن الزواج	متزوجات	مطلقات	أرامل
مسقط	٤٦,٠	٥٠,٢	٢,٥	١,٣
ظفار	٤٦,٣	٤٨,٧	٣,٦	١,٣
مسندم	٥٠,٩	٤٦,٦	١,١	١,٣
البريمي	٥٠,٠	٤٧,٠	١,٩	١,١
الداخلية	٤٤,٥	٥٢,٢	١,٤	١,٨
شمال الباطنة	٤٨,٢	٤٩,١	١,٤	١,٣
جنوب الباطنة	٤٨,١	٤٩,٠	١,٤	١,٥
جنوب الشرقية	٤٣,٠	٥١,٥	٣,١	١,٥
شمال الشرقية	٤٤,٠	٥١,٥	٢,٥	٢,٠
الظاهرة	٤٩,٨	٤٧,٧	١,٢	١,٢
الوسطى	٣٩,٥	٥٣,٦	٥,٣	١,٧
السلطنة	٤٦,٥	٤٩,٩	٢,١	١,٥

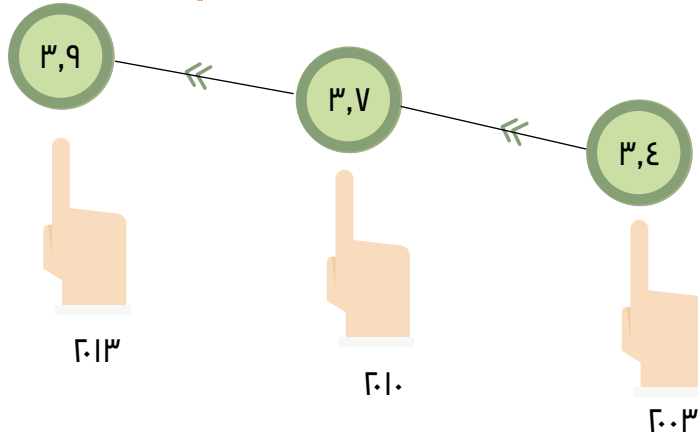
المصدر: تقرير خصوبة المرأة العمانية من واقع التعدادات السكانية، ٢٠١٢، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

ويلاحظ بأن الوسطى تشكل النسبة الأكبر في معدل الطلاق للنساء بحيث بلغت (٣,٥ ٪) ، وإذا ما ارتبط ذلك بمعدل الزواج الأول للذكور والإناث والذي كان الأقل في محافظة الوسطى وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عنها في المحافظات الأخرى، فإن حالة المرأة العمرية والتعليمية عند الزواج في المحافظة يمكن أن يكون لها دور في ارتفاع أو انخفاض نسبة الطلاق في المحافظة. وبناء على المسح الصحي العالمي في سلطنة عمان (٢٠٠٨) فإن نسبة المسنين المتزوجين (٨٧ ٪) مقابل (٣٧ ٪) من النساء، وإن (٣٠ ٪) من المسنين أرامل منهم (٥٤ ٪) من الإناث مقابل (٧ ٪) من الرجال.^٨

٦. معدل الخصوبة

انخفض معدل الخصوبة الكلي في السلطنة عن العام ٢٠٠٠م بشكل ملحوظ، فبينما بلغ حسب المسح الصحي للسكان عام ٢٠٠٠م (٤,٥) ، انخفض في عام ٢٠٠٣م إلى (٣,٥) ، وقد طرأ ارتفاع بسيط على معدل الخصوبة في عام ٢٠١٠م ليصل إلى (٣,٧) واستمر في الارتفاع حتى بلغ (٣,٩) عام ٢٠١٣م.

شكل (٥): معدل الخصوبة الكلي



جدول (٦): معدل الخصوبة العمرية حسب الحالة الحضرية ما بين ١٩٩٣-٢٠١٠

٢٠١٠		٢٠٠٣		١٩٩٣		الفئة العمرية
قرى	حضر	قرى	حضر	قرى	حضر	
١١,٤	٧,٨	١٥,٤	٧,٦	٨٤٩	٥١,٨	١٩-١٥
١١,٠١	٩٢,٢	١١٣,٣	٧٩,٦	٣٠٣,١	٢٣١,٥	٢٤-٢٠
٢٠٩,٢	١٩٥,١	٢١٠,٣	١٨٠,٥	٣٣١,٢	٢٩٣,١	٢٩-٢٥
٢١٣,٥	١٩٨,٧	٢٠٧,٧	١٧١,٧	٣١٢,٢	٢٦٧,٥	٣٤-٣٠
١٦٥,٦	١٤٧,٩	١٥٣,٩	١١٨,٠	٢٣٦,١	٢٠٥,٠	٣٩-٣٥
٧٥,٢	٥٩,٦	٧٧,٢	٤٩,٩	١١٠,٠	٨٣,٦	٤٤-٤٠
٢٤,٥	١٤,٧	٢٨,٩	١٣,٧	٣٧,٩	٢٧,٣	٤٩-٤٥

المصدر: - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، خصوبة المراة العمانية من واقع التعدادات السكانية ٢٠١٢.

كما تبين الإحصاءات أن معدل الولادة الحية لكل ألف امرأة في سن الإنجاب قد انخفض بشكل كبير بين سنوات التعدادين ١٩٩٣ و ٢٠٠٣م من (١٧٣,٥) ولادة حية لكل ألف امرأة في سن الإنجاب إلى (٩٠,٢) ومن ثم عاود الازدياد في عام ٢٠١٠م ليصل إلى (١١٠,٧) مولود لكل ألف امرأة. ويلاحظ بأنه وبالرغم من رفع سن الزواج إلى ١٨ حسب قانون الأحوال الشخصية إلا أن معدل الخصوبة بين الفتيات من عمر (١٥-١٩ سنة) يصل إلى (١٢,١) مولود حي لكل ألف امرأة، ويعتبر هذا المعدل مرتفع إذا ما تم النظر إلى عوامل الخطورة على النساء من هذه الفئة الناتجة عن الحمل والولادة، حيث تتعرض النساء في هذا العمر الى مخاطر عديدة وأكثر من النساء في الفئات العمرية من (٢٠-٣٩) سنة. وتزيد معدلات الخصوبة في محافظة الوسطى و التي يلاحظ فيها استمراراً للزواج المبكر للإناث عن المحافظات الأخرى الأمر

بلغ معدل خصوبة المراهقات (١٩-١٥) ١٥,٢ مولود حي لكل ألف امرأة عمانية عام ٢٠١٣م.

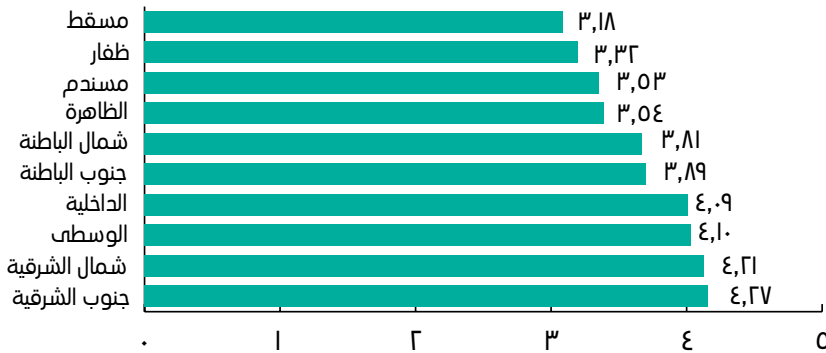
أعلى معدلات الخصوبة سجلت في الفئة العمرية (٢٩-٢٥) بمعدل ٢١٣,١ وذلك لعام ٢٠١٣م.

الذي يحتم اتخاذ خطوات عملية لتطوير وضع المرأة في هذه المحافظة، ضمن عملية تطوير شاملة لأوضاع المواطنين في هذه المحافظة. وذلك لأن عملية التطوير لأوضاع المرأة لا تتفصل عن عمليات التقدم والتطور الحاصل في جميع المجالات المختلفة.

يختلف معدل الخصوبة من الحضر الى القرى ومن محافظة إلى أخرى، وتشير البيانات (جدول ٦) وإلى أن نسبة الخصوبة في القرى للفئة العمرية (١٥-١٩) سنة بلغت (٤, ١١) لكل ألف مولود في عام ٢٠١٠، منخفضة بذلك عن عام ٢٠٠٣ حيث بلغت (٤, ١٥). وتشير هذه النسب إلى انخفاض نسبة النساء اللواتي ينجبن في هذه الفئة العمرية، إلا أن هذه النسبة تشير إلى أن الزواج المبكر مازال يحدث في بعض المناطق، وخاصة في مناطق القرى، الأمر الذي يجب أن يتم التنبيه إليه ووضع السياسات التي من شأنها أن تشجع المرأة على استكمال التعليم، بالإضافة إلى وضع ضوابط للتزويج المبكر للفتيات ضمن قانون الأحوال الشخصية.

سجلت محافظتي جنوب الشرقية وشمالها أعلى معدلات خصوبة عام ٢٠١٠ بواقع ٤, ٢٧ و ٤, ٢١ مولود حي لكل ألف امرأة في سن الإنجاب على التوالي، تليه محافظة الوسطى بمعدل ٤, ١٠، أما أدنى معدلات الخصوبة سجلت في محافظة مسقط بمعدل ٣, ١٨ مولود حي لكل ألف امرأة.

شكل (٦): معدل الخصوبة الكلي حسب المحافظات



المصدر- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، خصوبة المرأة العمانية من واقع التعداد ٢٠١٢

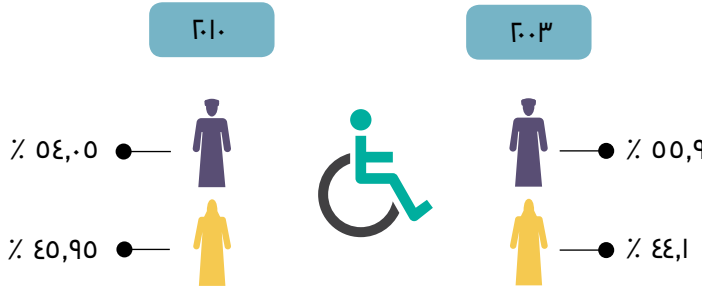
٧. الإعاقة

شكل موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة اهتماما خاصا من قبل سلطنة عمان في السنوات القليلة الماضية، وقد تجلّى هذا بالتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وافتتاح عدد من المراكز التي تعنى بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الخدمات لهم. ويعتبر الاهتمام بموضوع الإعاقة من الموضوعات الحديثة في المنطقة العربية، لذا فإن هناك غياب للمعلومات الدقيقة حول معدل الإعاقة وأنواع الإعاقات، وقد استطاع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إدراج موضوع الإعاقة في التعدادات السكانية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠م، الأمر الذي وفر قاعدة معلومات أولية ستساهم في التعامل مع قضية الإعاقة بشكل صحيح.

وبناء على تعداد عام ٢٠١٠م فإن معدل الإعاقة في سلطنة عمان (٢,٣٪)، بينما كان في عام ٢٠٠٣م (٣,٢٪). ولا تعتبر هذه الزيادة ذات دلالة إحصائية على زيادة معدل الإعاقة في السلطنة بل على زيادة الوعي اتجاه موضوع الإعاقة وأيضاً اشتغال استمارة تعداد ٢٠١٠م لعدد أكبر من أنواع الإعاقات عما كان عليه في عام ٢٠٠٣م.

وكما يلاحظ من الشكل (٦) فإن نسبة الإعاقة تزداد بين الذكور (٥٤٪) عنها بين الإناث (٤٥,٩٪) حسب تعداد ٢٠١٠م. وإذا ما قارنا هذه النسب بأرقام تعداد ٢٠٠٣م نجد بأن نسبة الإعاقة ارتفعت بين الإناث والتي كانت أيضاً نسبة أقل منها بين الإناث عن الذكور (٤٤٪، ٨,٥٥٪) على التوالي، الشكل (٧). وإذا ما نظرنا إلى الظروف الخاصة للنساء من ذوي الإعاقة والتي عادة ما يتم إخفاؤهن وعدم دمجهن في المجتمع، فإن نسبة الإعاقة بين الإناث قد لا تكون أقل منها لدى الذكور ولكن قد يكون عامل عدم الاعتراف والنتائج عن الوصمة الاجتماعية للأسرة التي لديها فتاة ذات إعاقة هو سبب التباين في الأرقام بين الإناث والذكور. وتؤشر الزيادة في عدد الإناث من ذوي الإعاقة في تعداد ٢٠١٠م على زيادة الوعي لدى الأسر والمرتبطة أيضاً بزيادة العمل على قضايا المرأة المختلفة في السلطنة ومنها المرأة ذات الإعاقة.

شكل (٧) : نسبة الإعاقة بين العمانيين حسب الجنس وفق تعداد ٢٠٠٣ و ٢٠١٠



وتبلغ الفجوة النوعية لمعدل الإعاقة (١٥٪) ومؤشر التكافؤ (٨٥٪) أي أن من كل ١٠٠ حالة إعاقة هناك ٨٥ حالة إعاقة من الذكور و ١٥ حالة إعاقة من الإناث لعام ٢٠١٠م، وقد بلغت الفجوة النوعية للإعاقة في عام ٢٠٠٣م (٢١٪) ومؤشر التكافؤ (٧٨,٧٪) والذي يدل على ارتفاع لعدد حالات الإعاقة بين الذكور وانخفاضها بين الإناث فيما بين التعدادين.

جدول (٨): نسبة الإعاقة حسب الجنس والفئة العمرية تعداد ٢٠١٠

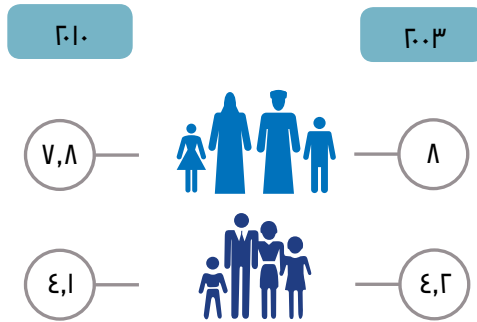
الفئة العمرية	الذكور	الإناث
٠	٠,١٩	٠,١٨
٤-١	٢,١٨	٢,٠٥
٩-٥	٤,٤٦	٣,٩٢
١٤-١٠	٥,٦٢	٥,٠٦
١٩-١٥	٧,٣١	٧,٤٢
٢٤-٢٠	٨,٠٦	٧,٤٩
٢٩-٢٥	٧,١٥	٦
٣٤-٣٠	٦,١٧	٤,٨٢
٣٩-٣٥	٤,٨٧	٣,٢٥
٤٤-٤٠	٤,٢٢	٣,٤٢
٤٩-٤٥	٤,٢٨	٣,٧٦
٥٤-٥٠	٥,٥٢	٥,٨٠
٥٩-٥٥	٥,١٠	٦,١١
٦٤-٦٠	٦,٧٣	٧,٩٠
٦٩-٦٥	٦,٧٨	٧,٤٥
٧٤-٧٠	٨,١٣	٨,٤٠
٧٩-٧٥	٥,٠٠	٥,٣٢
٨٤-٨٠	٤,١٥	٥,٤٤
٨٥+	٣,٩٧	٦,٠٩
الاجمالي	١٠٠	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٨) بأن نسبة الإعاقة تزداد لدى الفئات العمرية (٧٠-٧٤) سنة ، ويرجع ذلك إلى إعاقات مرتبطة بالسن من صعوبات في السمع والرؤية ، بالإضافة إلى الإعاقة الحركية. لكن من الملاحظ أيضا ارتفاع نسبة الإعاقة بعد الفئة العمرية (١-٤) سنة وبشكل تدريجي بحيث تصل إلى (٨٪) بين الذكور من الفئة العمرية (٢٠-٢٤) والإناث (٤,٧٪) من نفس الفئة. وقد اختلفت أنواع الإعاقة بين هذه الفئة العمرية من بصرية وسمعية وذهنية وحركية، وبالتالي يضع هذا تساؤلاً حول إذا ما كان موضوع اكتشاف الإعاقة يتم بشكل متأخر أم أن هناك أسباب وعوامل لارتفاع معدل الإعاقة بازدياد العمر في الفئات العمرية من (٥-٢٩) سنة لدى الذكور والإناث. وتبلغ أعلى نسبة للإعاقة بين الذكور في البريمي (٣,٦٠٪) مقابل (٧,٣٩٪) للإناث وتتراوح نسب الإعاقة للذكور في المحافظات الأخرى بين (٥٢-٥٦٪) ، وتتراوح بالنسبة للإناث ما بين (٤٢-٤٧٪). كما بلغ عدد المستفيدين عام ٢٠١٢م من مراكز الوفاء التطوعية في المحافظات ١,٧٠٨ شخص، وسجلت أعلى أعداد في الإعاقة الذهنية المتوسطة بمحافظة الداخلية ١١٢ حالة. كما أن إجمالي اعلي عدد من المعاقين المستفيدين من مراكز الوفاء التطوعية سجلت في محافظة ظفار وبلغ عددهم ٣٧٦ حالة .

٨. الأسرة العمانية

بلغ حجم الأسرة العمانية حسب تعداد ٢٠١٠م (٧,٨) فرد ، وبهذا يكون هناك انخفاض بسيط في حجم الأسرة وعدد أفرادها عن العام ٢٠٠٣م بحيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة (٨) أفراد. بينما بلغ متوسط حجم الأسرة الواحدة (٤,١) وبهذا يكون متوسط الأسرة في عمان (٦,٣) فرد للأسرة. وتتناغم هذه النتائج مع انخفاض معدل الخصوبة في السلطنة.

شكل (٨): حجم الأسرة ومتوسط عدد الأفراد وفق تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠



ويبلغ أعلى معدل للأسر (١٠) أفراد فأكثر في محافظة ظفار (٤٣,١)٪ ، بينما تقل الأسر من نفس الفئة في المحافظات الأخرى و يبلغ أقل معدل لها في محافظة مسقط (٢١)٪^٩. و تقطن أعلى نسبة للأسر في محافظة الداخلية (٧٨)٪ ، وأقل نسبة للأسر في محافظة البريمي (٤٩,٧)٪^{١٠}. وتمتلك الغالبية العظمى من الأسر العمانية المسكن (٨٧)٪^{١١}، وتتمتع معظم الأسر بقرب مسكنها من الخدمات العامة ، ولكن ذلك يزيد في الحضر عنه في القرى حسب ما يوضح الجدول (١٢) .

وتعتمد معظم الأسر العمانية في مصادر الدخل على القطاع العام (٥٧,٢)٪ و بلغ أعلى مستوى لدخل الأسر من القطاع العام (١١٨٢) ريال عماني. وبلغ أعلى مستوى للدخل في محافظة مسقط (١٠,٢٨٧) ريال عماني وأقل مستوى للدخل للأسر في محافظة الوسطى (٥٧٩) ريال عماني^{١٢}.

٩. الأسر التي ترأسها امرأة

أوضحت بيانات تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠م بأن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة قد انخفضت من (١٤,١)٪ الى (٨,٣)٪ على التوالي. وكما يبين الشكل (٧) فإن هناك تبايناً لنسبة الأسر التي

٩- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، مؤشرات تعدادية (٢٠١٠) حسب التقسيمات الإدارية.

١٠- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، مؤشرات تعدادية (٢٠١٠) حسب التقسيمات الإدارية.

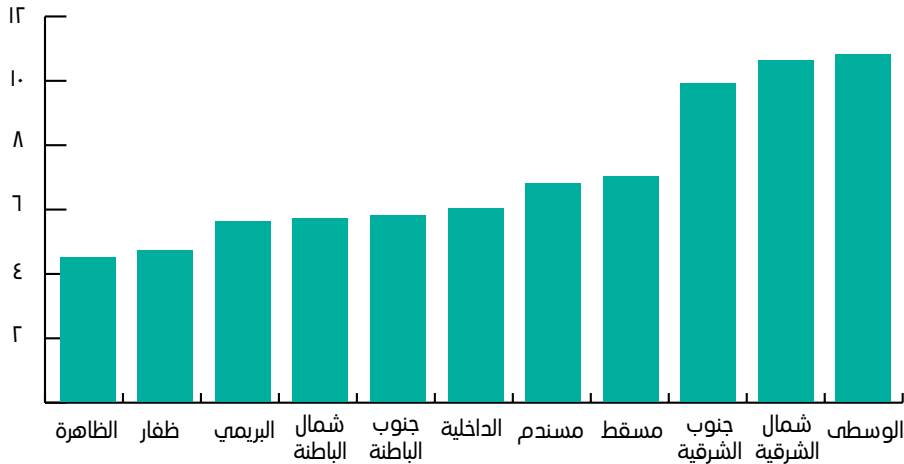
١٢- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، أهم نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة (٢٠٠٨-٢٠٠٩ مايو)، ص ٢٠

١٤- المصدر السابق، ص ٣٠

ترأسها امرأة حسب المحافظات، وقد بلغت أعلى نسبة للأسر التي ترأسها امرأة في محافظة الوسطى (١٠,٧٪) بينما أقل نسبة للأسر التي ترأسها امرأة كان في محافظتي ظفار و الظاهرة. وتعتبر محافظة الوسطى المحافظة الأولى من حيث نسبة الطلاق لدى النساء (٥,٣٪) الأمر الذي يعتبر أحد العوامل بوجود أكبر نسبة للأسر التي ترأسها امرأة. بالإضافة إلى أن محافظة الوسطى ومحافظة الشرقية من المحافظات التي ينزع فيها الذكور إلى الهجرة الداخلية إلى مراكز التجارة، عكس ما عليه الأمر في ظفار والظاهرة^{١٢}.

وقد بلغ متوسط إنفاق الأسرة العمانية التي يرأسها رجل (٧٤٥) ريالاً عمانياً مقابل (٥٨١) ريالاً عمانياً للأسر التي ترأسها امرأة، وتبلغ الفجوة النوعية في متوسط الإنفاق (١٦٤) ريالاً عمانياً لصالح الأسر التي يرأسها رجل^{١٤}.

شكل (٩) : الترتيب النسبي للمحافظات حسب الأسر التي ترأسها امرأة تعداد ٢٠١٠



المصدر: المركز الوطني للإحصاء، ٢٠١٢، مؤشرات تعدادية (٢٠١٠) حسب التقسيمات الإدارية

مراجع الفصل:

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، مؤشرات تعدادية (٢٠١٠) حسب التقسيمات الإدارية
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، أهم نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة (٢٠ مايو ٢٠٠٨ - ١٩ مايو ٢٠٠٩)
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١٢، خصوبة المرأة العمانية من واقع التعدادات السكانية
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١١، الكتاب الإحصائي السنوي العدد ٢٩

١٥- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، مؤشرات تعدادية (٢٠١٠) حسب التقسيمات الإدارية.

١٦- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، أهم نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة (٢٠ مايو ٢٠٠٨ - ١٩ مايو ٢٠٠٩)، ص ٢٠.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠١١ ، السكان والتنمية ، العدد التاسع - مايو ٢٠١١
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات ، ٢٠١٠ ، بيانات تعداد ٢٠١٠
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات ، ٢٠١٠ ، بيانات تعداد ٢٠٠٣
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٣، حالة المدن العربية: تحديات التحول الحضري ، إصدارات الأمم المتحدة
- الدكتور قاسم الريداوي ، ٢٠١٠ ، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق - المجلد ٢٦ - العدد الأول+الثاني ٢٠١٠
- بالقاسم بن محمد المختار، التنمية والتحضر في الجبل لأخضر: سلطنة عمان ، رؤى إستراتيجية ، مارس ٢٠١٣، ص ١١٢
- وزارة الصحة ، ٢٠١١ ، إضاءات على أهم نتائج المسح الصحي العالمي والبحوث الوطنية المنفذة معه في سلطنة عمان (٢٠٠٨) ، دائرة الدراسات والبحوث - المديرية العامة للتخطيط

الفصل الثالث: التعليم والتدريب

بيانات ٢٠١٢

١٠٠

متدرب في معاهد
التدريب المهني



متدربة في معاهد
التدريب المهني

٧٥

بيانات ٢٠١٠

١٠٠

يقرأ ويكتب



تقرأ وتكتب

٩٧

بيانات ٢٠١٠

١٠٠

أمية



أمية

٢١٧

الفصل الثالث

التعليم والتدريب

يعتبر التعليم من العوامل الأساسية التي عملت على تقدم السلطنة وتطورها بشكل عام. كما تعكس سياسات التعليم إرادة السلطنة على الاستثمار بمواطنيها بحيث أن التعليم هو أحد المؤشرات المهمة على درجة الاهتمام بتطور ونمو الأفراد في المجتمع. ولأن التعليم ركيزة أساسية لأي دولة تعمل على التغيير والتقدم في المجالات المختلفة فهو مصلحة مشتركة بين الدولة والأفراد، لذا فإن السياسات التعليمية لا بد لها من الأخذ في الاعتبار إشراك المواطنين كشريك حقيقي في التنمية والتي يعد التعليم أساس و جوهر التنمية البشرية فيها، كما لا بد لها من الرقي أولاً بمستوى المعرفة المجتمعية من خلال السياسات التعليمية الإستراتيجية والتي بالأساس تعمل على تنمية العقل ومن ثم تطوير الأدوات التي من شأنها أن ترفع من شأن المواطنين في الدولة ومستوى و شأن الدولة ضمن الأمم.

والتعليم هو أحد أهداف الإنمائية الألفية والذي حدد كعامل جوهري في الوصول إلى الأهداف الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للأفراد بأن يدركوا أهمية العديد من الأمور الصحية بدون وجود حد أدنى من الوعي حول هذه القضايا، و عملية الوعي المجتمعي مرتبطة بالتعليم لأنه ينتج حالة من الوعي الصحيح و يحرض على المعرفة بشكل أكبر ويساعد على البحث، و أيضاً يعتبر عامل مساهم في إنتاج ثقافة مجتمعية مبنية على حقائق ومعرفة علمية من خلال تمكين الأفراد.

اجتازت سلطنة عمان مرحلة متقدمة في سياساتها التعليمية والتي تتجلى بانخفاض نسبة الأمية وزيادة التحاق العمانيين في مراحل التعليم المختلفة.

وفي الوقت الذي يعتبر هذا تقدماً و تطوراً فيما يخص وصول المرأة إلى التخصصات العلمية المختلفة، إلا أن هناك فجوة على صعيد النوع فيما يخص حصول المرأة على التخصصات العلمية والمهنية، فما زالت المرأة موجودة بأعداد أكبر في تخصصات العلوم الإنسانية عنها في التخصصات العلمية التقنية، هذا بالإضافة إلى الفجوة فيما يخص موضوع الأمية والتي مازالت منتشرة بين الإناث بأضعاف وجودها بين الذكور. كما يزال موضوع التدريب في المعاهد المهنية التدريبية محصوراً بالذكور، حيث تقل أو تنعدم في بعض التخصصات نسبة مشاركة المرأة ووجودها في هذه التخصصات. إذا ان تلك التخصصات لا تتناسب ووضعية المرأة .

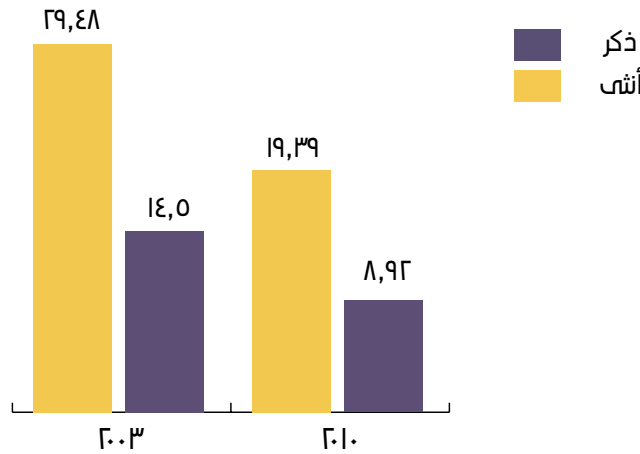
إن التعليم في السلطنة مجاني في جميع مراحل ولجميع السكان ولكنه ما يزال غير إلزامي، و بالرغم من التقدم الحاصل في عملية الالتحاق بالصفوف الأساسية، إلا أن الهدف من جعل التعليم إلزامي هو المؤسسة لأن عملية التعليم ليست اختيارية وإن عدم إلحاق الأطفال بالمدارس هو انتهاك لحقوقهم الأساسية، وبالتالي

تغيير للاتجاهات نحو العملية التعليمية و التربوية والتي لا يمكن الوصول إليها بالشكل الصحيح إلا بالإيمان بالحق بالتعليم كأساس للحقوق الإنسانية للذكور والإناث.

١. الأمية

بلغت نسبة الأمية لجملة السكان (١٥ سنة فأكثر) في سلطنة عمان حسب تعداد ٢٠١٠ (١٣,١٪) وللعُمانيين (١١,١٤٪). وبهذا انخفضت نسبة الأمية بشكل ملحوظ خاصة بين السكان العمانيين عن تعداد ٢٠٠٣ والذي بلغ اجمالي السكان (١٦,٧٪) وللعُمانيين (٢٢٪) حسب تعداد ٢٠٠٣. كما سجلت نسبة الأمية انخفاضا بين الذكور والإناث في السنوات السبع الأخيرة ، بحيث بلغ في عام ٢٠١٠ (٨,٩٪) للذكور مقارنة ب (١٤,٥٪) في عام ٢٠٠٣م. أما بالنسبة للإناث فقد كان الانخفاض من (٢٩,٤٪) في عام ٢٠٠٣ إلى (١٩,٤٪) في عام ٢٠١٠م، وإذا ما قارنا هذه النسبة مع نسبة الأمية في عام ١٩٩٣م حيث بلغت (٤١٪) بين العمانيين، فإن هذا يعد انخفاضا كبيرا ونقلة نوعية في حالة السكان التعليمية.

شكل (١) : نسبة الأمية حسب النوع وفق تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠م



- انخفضت نسبة الأمية بعام ٢٠١٣م لتصل الى ٩,١٨ للسكان (١٥-٧٩) سنة.

- انخفضت الأمية لدى النساء سنويا ١,٤ بينما انخفضت ٠,٨ لدى الرجال خلال التعدادين.

وقد بلغت الفجوة النوعية للأمية (-٩,١١٧)، وبلغ مؤشر التكافؤ (٢١٧٪)، أي بمقابل كل ١٠٠ أمي من الذكور هناك ٢١٧ أمية من الإناث.

كما يلاحظ بأن هناك اختلافاً بالنسبة لنسبة الأمية بين الذكور والإناث في المحافظات. وقد سجلت محافظة شمال الباطنة أعلى نسبة للأمية من مجموع نسبة الأمية في السلطنة. وقد سجلت مسقط المحافظة الثانية من حيث نسبة الأمية (٢,١٤٪) من مجموع نسبة الأمية في السلطنة (١٤٪). وكانت أقل نسبة للأمية بين السكان في محافظة مسندم والبريمي. وبمقارنة حجم وتوزيع السكان في المحافظات فإن نسبة الأمية بين سكان

المحافظة ترتبط بعدد السكان في هذه المحافظة، حيث أن مسقط هي أكبر محافظة من حيث توزيع السكان وبالتالي كما يوضح الجدول رقم (١) فإن نسبة الأمية في محافظة مسقط من مجموع السكان في المحافظة فوق (١٥) سنة تشكل النسبة الأقل بين المحافظات (٩,٢٧٪)، وأن المحافظة الأعلى من حيث نسبة الأمية هي محافظة الوسطى (٦٩,٣٥٪) من مجموع السكان فوق (١٥) سنة.

جدول (١) : نسبة الأمية بين العمانيين حسب النوع في المحافظات في التعدادات ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

المحافظة	٢٠٠٣			٢٠١٠			نسبة الأمية في كل محافظة
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	النسبة الفجوة النوعية	
مسقط	١٣,٤٥	١٤,٧٨	١٤,٣٤	١٢,٥٠	١٥,٠	٢٠-	٩,٢٧
ظفار	٧,٢٤	٧,٢٦٨	٧,٢٥	٧,١٠	٦,٩	٢,٨	١١,٢٢
مسندم	٢,٣٧	١,٤٤٧	١,٧٥	٢,٥٠	١,٥	٤٠	٢١,٤٩
البريمي	١,٩١	١,٥٠٢	١,٦٤	٢,٠٠	١,٧	١٥	١١,٥٦
الداخلية	١٢,٣٥	١٤,٨٨	١٤,٠٣	١٢,٧٠	١٤,٦	١٤,٩-	١٤,٩٧
شمال الباطنة	٢٢,٠٤	٢٠,٧٥	٢١,١٨	٢٢,٤٠	٢١,٢	٥,٣	١٥,٢٣
جنوب الباطنة	١٢,٥٤	١٢,٨٧	١٢,٧٦	١٢,٥٠	١٢,٦	٠,٨-	١٥,٠٤
جنوب الشرقية	١٠,٧٢	٩,٤٤٤	٩,٨٦	١٠,٩٠	٩,٥	١٢,٨	١٨,٣٥
شمال الشرقية	٨,٩٠	٨,٨٢٣	٨,٨٤	٨,٩٠	٨,٦	٣,٣	١٨,٥
الظاهرة	٥,٦٩	٦,٣٩٨	٦,١٦	٥,٥٠	٦,٤	١٦-	١٤,٠٢
الوسطى	٢,٧٨	١,٨٤١	٢,١٥	٣,٠٠	٢,٠	٣٣,٣	٣٥,٦٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٤,١١

ويلاحظ بأن الفجوة النوعية لمعدل الأمية بين الإناث والذكور على مستوى المحافظة تزيد بين الذكور والإناث في محافظة مسقط (-٢٠٪) ومؤشر التكافؤ (١٢٠) أي أن لكل ١٠٠ أمي من الذكور هناك ١٢٠ من الأميات الإناث، وفي محافظة الظاهرة (-١٦٪) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور الأميين هناك ١١٦ من الإناث الأميات، وفي محافظة الداخلية (-١٤,٩) أي أن لكل ١٠٠ أمي من الذكور يقابلهم ١١٤,٩ من الإناث الأميات. ومن الملاحظ أنه طرأ تغيير على الفجوة النوعية في عدد من المحافظات حيث تزيد نسبة الذكور الأميين عن الإناث الأميات ففي محافظة شمال الشرقية بلغت الفجوة النوعية (٣,٣) وبمؤشر تكافؤ (٩٦,٦) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور الأميين يقابلهم هناك (٩٦,٦) من الإناث الأميات، وفي جنوب الشرقية (١٢,٨) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور الأميين هناك (٨٧) من الإناث، الوسطى (٣٣٪) أي لكل ١٠٠

أكبر فجوة نوعية في محافظة مسقط إذ أن مقابل ١٠٠ أمي هناك ١٢٠ أمية.

من الذكور يقابلهم (٦٧) منهم من الإناث الأميات، وبلغت أعلى نسبة للأمية بين الذكور مقابل الإناث في محافظة مسندم، حيث بلغت الفجوة النوعية (٤٠)، بحيث أن كل ١٠٠ من الذكور الأميين يقابلهم ٦٠ من الإناث الأميات.

٢. المستوى التعليمي حسب النوع

من أبرز التطورات على الحالة التعليمية للسكان العمانيين ارتفاع معدل حملة المؤهلات العلمية بحيث وصل إلى (٧٩٪) من إجمالي العمانيين (١٥ سنة فأكثر)^{١٥}. وقد كانت نسبة العمانيين من هذه الفئة التعليمية ما يقارب (٤٤٪) في عام ١٩٩٣ بالإضافة الى فجوة كبيرة بين الجنسين، بحيث شكل الذكور النسبة الأكبر من حملة المؤهلات العلمية، إلا أنه وبناء على تعداد ٢٠١٠م فإنه لا يوجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على هذا الصعيد^{١٦}.

شكلت نسبة الإناث الأميات (٢٩،٤٪) من إجمالي العام للمستويات التعليمية المختلفة للإناث عام ٢٠٠٣م، بينما تشكل نسبة الأمية لدى الذكور ١٤،٥٪ من إجمالي المستويات التعليمية للذكور. وقد انخفضت نسبة الذكور الأميين نسبة للمستويات التعليمية الأخرى بمعدل النصف تقريباً (٨،٩٪) بينما كان الانخفاض أقل بين الإناث بحيث انخفضت نسبة الإناث الأميات إلى (١٩،٤٪) من نسبة الإناث في المستويات التعليمية الأخرى، الأمر الذي يفسر اتساع الفجوة لصالح الذكور والتي ارتفعت عن العام ٢٠٠٣ في مستوى الأمية والتي بلغت (١٠٢-) وبمؤشر تكافؤ (٢٠٢،٧) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور كان هناك ٢٠٢،٧ من الإناث الأميات عام ٢٠٠٣، وقد بلغت الفجوة النوعية للأمية في تعداد ٢٠١٠م (-١١٧) أي بمؤشر تعادل (٢١٧) من الإناث مقابل كل مائة من الذكور.

و يشير اتساع الفجوة إلى انخفاض نسبة الأمية بين الذكور بشكل أكبر منه لدى الإناث مما وسع الفجوة النوعية بين الأميين من الإناث والذكور.

وكما يوضح الجدول (٢) بأن الانخفاض ليس فقط لمعدل الأمية بل أيضاً لمعدل من يعرفون القراءة والكتابة، والمستوى الابتدائي والإعدادي بين الذكور والإناث في عام ٢٠١٠ عنه في ٢٠٠٣، وبالمقابل هناك ازدياد في مستويات الثانوي، والجامعي والتعليم العالي للجنسين. وقد احتل تعليم الدبلوم العام أعلى نسبة بين الذكور (٣٧،٥٪) والإناث (٣٣،٦٪) حسب تعداد ٢٠١٠م بعد أن كان معدل الأمية في المرتبة الأولى بالنسبة للإناث، والابتدائي بالنسبة للذكور. وهذا مؤشر على ارتفاع المستوى التعليمي للسكان، والذي يتوقع أن يستمر في حالة الارتفاع للسنوات القادمة. وتبلغ الفجوة النوعية لتعليم الدبلوم العام (١٠،٤٪) أي أن مقابل كل ١٠٠ طالب ذكر في الدبلوم العام هناك (٨٦،٨) طالبة من الإناث، ومن الملاحظ ازدياد الفجوة النوعية لصالح الذكور في عام ٢٠١٠م عنها في ٢٠٠٣م بحيث بلغت (-٥،٥٪) أي أن لكل ١٠٥،٥ من الإناث في الدبلوم العام قابلهن ١٠٠ من الذكور في نفس المستوى. إن ازدياد الفجوة لصالح الذكور لا يؤثر على انخفاض الإناث لأن نسبة الإناث قد ازدادت في عام ٢٠١٠م إلا أن الازدياد في نسبة الذكور في الالتحاق بالمستوى التعليمي الثانوي

١٥- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الخصائص التعليمية للسكان العمانيين، ص ٥

١٦- المصدر السابق، ص ٥

قد ارتفع بشكل أكبر من الارتفاع لدى الإناث.

جدول (٢): التوزيع النسبي للعمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب المستويات التعليمية والنوع بيانات التعدادات ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ م

٢٠١٠			٢٠٠٣			مستوى التعليم
الفجوة النوعية	الإناث	الذكور	الفجوة النوعية	الإناث	الذكور	
أُمِّي	١١٧ -	١٩,٤٠	٨,٩٠	١٠٢ -	٢٩,٤	١٤,٥
يعرف القراءة والكتابة	٢,٧	٧,٠٠	٧,٢٠	٢٢,٩	٩,٤٨	١٢,٣
ابتدائي	١٥,٣	١٠,٤	٧,٩٠	٣٦,٦	١٤	٢٢,١
إعدادي	٢٠,٧	١٥,٧	١٣,٦٠	١٥,٥	١٧,٤	٢٠,٦
ثانوي (الدبلوم العام)	١٠,٤	٣٣,٦	٣٧,٥	٥,٥ -	٢٣	٢١,٨
الدبلوم ما بعد المدرسي	٥,٨٥	٥,٧٨	٥,٩١	٢٠	٢,٨	٣,٥
جامعي	٧,١٤	٧,٥٠	٧,٠٠	٢٢,٥	٣,٤٣	٤,٤٣
ماجستير	٦٠	٠,٤٠	١,٠٠	٧٥	٠,١٢	٠,٤٨
دكتوراه	٥٠	٠,١٠	٠,٢٠	٧٥	٠,٠٢	٠,٠٨

ومن الملاحظ انخفاض الفجوة النوعية عن العام ٢٠٠٣ في مستويات من يعرف القراءة والكتابة (٩٧ من الإناث مقابل كل ١٠٠ من الذكور) عام ٢٠١٠ مقابل ما كانت عليه في ٢٠٠٣ م (٧٧ من الإناث لكل ١٠٠ من الذكور)، وعلى المستوى الابتدائي ارتفع عدد الإناث من (٦٣) مقابل كل مائة من الذكور عام ٢٠٠٣ م إلى (٨٤) من الإناث مقابل كل مائة من الذكور لعام ٢٠١٠ م. وعلى المستوى الإعدادي ازدادت الفجوة من (١٥,٥) عام ٢٠٠٣ م إلى (٢٠,٧) في عام ٢٠١٠ م.

إن التطور الملحوظ على وضع الإناث هو الارتفاع في نسبة التحصيل الجامعي، بحيث ارتفعت نسبة الإناث في هذا المستوى التعليمي إلى (٧,٥٠٪) في عام ٢٠١٠ م وبزيادة ملحوظة عن عام ٢٠٠٣ م، والذي سجلت فيه الإناث الحاصلات على المؤهل الجامعي (٣,٤٣٪) وبزيادة مقدارها ٣ درجات تقريبا عن العام ٢٠٠٣، و (٦,٦٪) درجة عن العام ١٩٩٣ م بحيث كانت نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل البكالوريوس (١٪). وقد تخطت نسبة الإناث في المستوى الجامعي نسبة الذكور بنصف درجة وذلك بالرغم من الارتفاع الذي شهده هذا المستوى لدى الذكور عن العام ٢٠٠٣ م. وتبلغ الفجوة النوعية في التعليم الجامعي (-١,٤٧) أي أن لكل ١٠٧,١٤ من الإناث يقابلهن ١٠٠ من الذكور في التعليم الجامعي.

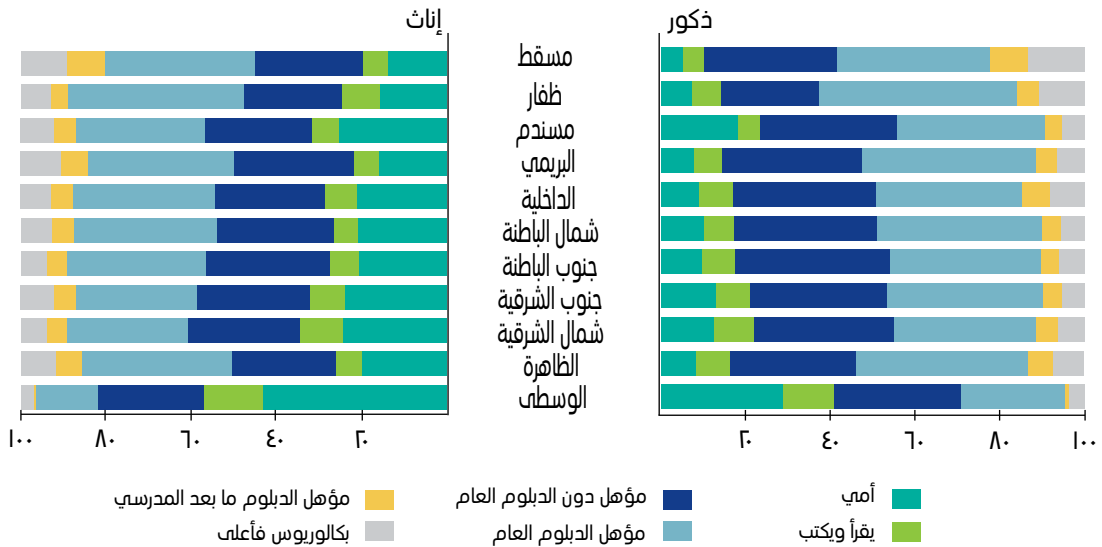
هناك أيضا ازدياد لنسب الذكور والإناث في التعليم العالي عن العام ٢٠٠٣ م، إلا أن نسبة الإناث ما زالت أقل من الذكور في هذا المستوى بحيث يشكل الذكور ما يقارب ضعف الإناث في مستويات الدكتوراه والماجستير. وتبلغ الفجوة النوعية على مستوى التعليم العالي (٥٨,٣) أي أن لكل ١٠٠

تبلغ الفجوة النوعية بالتعليم العالي (٥٨,٣) كما أن مؤشر التكافؤ (٤١,٣) انشى مقابل ١٠٠ ذكر.

من الذكور في التعليم العالي يقابلهم ٣, ٤١ من الإناث في نفس المستوى.

ويتواجد ما يقارب (٢٣٪) من حملة شهادة الدبلوم ما بعد المدرسي من الذكور والإناث في محافظة مسقط، و (١٥٪) للذكور و (١٧٪) للإناث في محافظة شمال الباطنة. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن محافظة الوسطى هي الأقل من حيث عدد السكان، تقل نسبة الحاصلين على مؤهل الدبلوم في محافظة الوسطى (١٠, ٠٪)، و التي سجلت أدنى معدل لهذه الفئة التعليمية. كما سجلت محافظة الوسطى المعدل الأقل بالنسبة لحملة مؤهلات البكالوريوس (٥٠, ٠٪) للذكور و (٤٠, ٠٪) للإناث، وكما يلاحظ من الجدول رقم (٣) فإن النسبة الأقل للحاصلين على الماجستير من الذكور كانت أيضا في هذه المحافظة، و لم تسجل الإناث أي نسب في هذا المستوى التعليمي، بالإضافة إلى عدم وجود أي من حاملي شهادة الدكتوراه من الإناث والذكور في المحافظة.

شكل (١): توزيع السكان العمانيين حسب الحالة التعليمية بكل محافظة عام ٢٠١٠



وقد شكلت محافظة مسقط النسبة الأكبر من حاملي هذه الشهادات للذكور والإناث على مستوى السلطنة بحيث أن أكثر من ثلثي حملة الدكتوراه في السلطنة من الإناث والذكور هم من سكان محافظة مسقط، وينطبق نفس الأمر على حملة الماجستير. ويلاحظ تركيز الحاصلات على الدكتوراه من الإناث في محافظة مسقط بشكل أكبر من تركيز الذكور، حيث بلغت نسبتهن (٧٤٪) من نسبة الإناث الحاصلات على الدكتوراه على مستوى السلطنة، وترتفع أيضا نسبة وجود الإناث عن الذكور على مستوى السلطنة، و لكن بشكل قليل لحملة هذه المؤهلات، في البريمي وشمال الباطنة.

وبالرغم من ارتباط هذه النسب بالتوزيع السكاني في المحافظة إلا أنها تشكل تباين بين المستويات التعليمية للذكور والإناث في المحافظات المختلفة، الأمر الذي يجعل هناك تركيز لحاملي الشهادات في المحافظات الكبرى والتي هي أيضا مركز التجارة والاقتصاد في السلطنة، كما يعتبر هذا مؤشر على أن وجود الفرص والخدمات التعليمية و التسهيلات من شأنه أن يشجع المرأة على استكمال التعليم، وبالتالي فإن توفير الفرص التعليمية

للمرأة في المحافظات من شأنه أن يشجعها على استكمال التعليم. كما يرتبط هذا بالممارسات الاجتماعية والتي لا تشجع المرأة على استكمال التعليم وخاصة في القرى التي يزيد فيها نسبة التزويج المبكر للإناث وبالتالي يحول دون استكمال المرأة لتعليمها، ويتقاطع البعد الاجتماعي مع عدم توفر الخدمات التعليمية، فكلما سهل الوصول إلى المؤسسات التعليمية كلما قل الضغط على المرأة من استكمال تعليمها الجامعي والعالي، وخاصة إذا كانت المرأة ستنتقل بين المحافظات أو يتطلب تعليمها سكن خارج المنزل. لذا يجب أن يتم توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية في المناطق الجغرافية المختلفة بحيث يحول ذلك دون إعاقة المرأة من الوصول إلى المستويات التعليمية المختلفة.

جدول (٣) : التوزيع النسبي للعمانيين حسب المؤهلات التعليمية والمحافظات والنوع في تعداد ٢٠١٠

المحافظة	دبلوم		بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مسقط	٣٣,٢٠	٣٢,٣٠	٣٢,٠٠	٢٦,٧٠	٥٤,٣٠	٦٤,٧٠	٦٦,٨٠	٧٤,٢٠
ظفار	٧,٦٠	٦,٢٠	١١,٧٠	٧,٧٠	١٠,٣٠	٤,٧٠	٧,٣٠	٢,٢٠
مسندم	٠,٨٠	١,٠٠	٠,٨٠	١,٢٠	٠,٦٠	٠,٣٠	٠,٤٠	٠,٩٠
البريمي	١,٩٠	٢,٣٠	٢,٠٠	٢,٥٠	١,٢٠	١,٨٠	١,٤٠	١,٨٠
الداخلية	١٤,٧٠	١٢,٢٠	١٣,٣٠	١٢,٤٠	٩,٦٠	٦,٠٠	٧,٦٠	٤,٢٠
شمال الباطنة	١٥,٣٠	١٧,٢٠	١٤,٦٠	١٩,٢٠	٨,٢٠	٨,٨٠	٦,٧٠	٨,١٠
جنوب الباطنة	٨,٨٠	٩,٦٠	٨,٩٠	٩,٦٠	٥,٦٠	٥,٧٠	٤,١٠	٣,٣٠
جنوب الشرقية	٥,٧٠	٧,١٠	٥,٤٠	٨,١٠	٣,١٠	٢,٤٠	١,٣٠	٢,٢٠
شمال الشرقية	٥,٨٠	٥,٦٠	٥,٢٠	٥,٥٠	٣,٢٠	٢,٨٠	٢,٠٠	١,١٠
الظاهرة	٦,١٠	٦,٥٠	٥,٧٠	٦,٧٠	٣,٨٠	٢,٨٠	٢,٣٠	٢,٠٠
الوسطى	٠,١٠	٠,١٠	٠,٥٠	٠,٤٠	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣. الحالة التعليمية للسكان العمانيين حسب الفئات العمرية والنوع

يتجلى أثر مرحلة البناء والتطور التي مرت بها عمان خلال الثلاثة عقود الماضية فيما أنتجته هذه المرحلة من تباين بين السكان فيما يتعلق بالحالة التعليمية والعمر، ويوضح هذا التباين بأن السياسات التعليمية المنفذة قد أنتجت آثاراً إيجابية على الحالة التعليمية للسكان وخاصة الفئات الشابة منه. إن نتائج تعداد ٢٠١٠ تبين بأن هناك علاقة بين الفئة العمرية ومستوى التعليم بحيث يلاحظ ازدياد نسبة الأمية بين من هم (٦٠) سنة فأكثر والتي سجلت نسبتهم (٤٣,٣٤٪) من نسبة السكان الأميين في السلطنة. وتقل نسبة الأمية كلما قل العمر، لذا نجد أن نسبة الأمية تبدأ بالانخفاض تدريجياً بين الأعمار (٣٥-٥٩) سنة وتسجل أقل معدلاتها بين الأعمار (١٥-١٩) سنة بحيث بلغ معدل الأمية بين هذه الفئة العمرية (١٩,١٪). ويعتبر هذا مؤشراً على تحسن الحالة التعليمية للسكان للفئات العمرية ما بين (١٥-٢٩) سنة.

وينطبق نفس الأمر على من يستطيعون القراءة والكتابة واللذين أيضاً تخفض نسبتهم بانخفاض العمر، وتشكل الفئة العمرية من (٤٠-٥٤) سنة النسبة الأكبر ممن يعرفون القراءة والكتابة بما يقدر بحوالي (٣٨,٧٩٪). وبالمقابل ترتفع الحالة التعليمية للسكان من الفئات العمرية الأقل بحيث سجلت الفئة من (١٥-١٩) النسبة الأكبر في مستوى دون الدبلوم (٤٧,٥٪) ويرجع ذلك الى أن غالبية هذه الفئة تكون مازالت على مقاعد الدراسة في المراحل الثانوية. وقد شكل مؤهل البكالوريوس فأعلى النسبة الأكبر بين الفئة العمرية (٢٩-٣٥) سنة يليها الفئة العمرية (٣٠-٣٤) سنة بمقدار (٢٥,٩٪) من نسبة السكان العمانيين ما فوق (١٥) سنة في السلطنة.

ومن الملاحظ أن نسبة الأمية تقل بين الإناث مقارنة بالذكور للأعمار ما بين (١٥-٢٩)، ويبدأ بالزيادة بشكل تدريجي للفئات العمرية ما بين (٣٠-٥٩) سنة. ويلاحظ بأن نسبة الأمية بين النساء للفئة العمرية (٤٥-٤٩) هي ضعف نسبة الذكور من هذه الفئة (١٢,٦٥٪، ٦,٣٥٪) على الترتيب.

كما تتأثر نسبة تحصيل الإناث في التعليم الجامعي مقارنة مع نسبة الذكور حسب الفئة العمرية. ففي الوقت الذي تزيد نسبة الحاصلات على المؤهل الجامعي في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة بحيث بلغت للإناث (١٦,٩٪) وللذكور (٩,٢٪) وشكلت نسبة الإناث للفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة (٤١,١١٪) وهي ما يقارب ضعف الذكور من هذه الفئة من الحاصلين على المؤهل الجامعي (٢٦٪)^{١٧}. وتتقارب النسب بين الذكور والإناث للفئة العمرية (٣٠-٣٤) سنة في التحصيل الجامعي، وتبدأ بالانخفاض بشكل ملحوظ للفئات العمرية ما فوق (٤٠) سنة. ويتناسب هذا مع الحالة التعليمية للمرأة في هذه الأعمار والتي كما ذكر تزيد بينها نسبة الأمية.

جدول (٤) : التوزيع النسبي للعمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية وفئات العمر في تعداد ٢٠١٠م

الفئة العمرية	أمية	يقرأ ويكتب	مؤهل دون الدبلوم العام	مؤهل الدبلوم العام	مؤهل الدبلوم بعد المدرسي	بكالوريوس فأعلى	الاجمالي
١٩-١٥	١,١٩	٢,١	٤٧,٥٢	١٣,٨٠	٢,٢٠	٠,٠١	١٩,٢٦
٢٤-٢٠	١,٧٣	٥,١١	١٠,١٥	٣٥,٨٥	٢٧,٤١	١٢,٩٦	١٨,٩٩
٢٩-٢٥	٢,١١	٨,٧٧	١٠,٠٩	٢٢,٨٤	٢٦,٢١	٣٣,٨٣	١٦,٢٨
٣٤-٣٠	٢,٨٧	٧,٤٩	٩,٩٩	١٤,٤٩	١٦,١٦	٢٥,٩٥	١٢,٠٧
٣٩-٣٥	٤,٣٨	٩,٩١	٧,٨٦	٧,١٢	١٤,٨٤	١٢,١٢	٨,٠١
٤٤-٤٠	٧,٧	١٢,٣	٥,٧٢	٣,١٥	٧,٣٠	٧,٢٢	٥,٧٦
٤٩-٤٥	١٠,٦١	١٣,٤١	٤,٠٦	١,٤٦	٣,١٠	٤,٢٩	٤,٦٨
٥٤-٥٠	١٤,١٦	١٣,٠٨	٢,٤٤	٠,٦٨	١,٣٥	١,٩١	٤,١١
٥٩-٥٥	١١,٩	٨,٩٩	١,٠٨	٠,٣١	٠,٧٣	٠,٨٦	٢,٨٥
٦٠+	٤٣,٣٤	١٨,٨٤	١,٠٨	٠,٣٠	٠,٧١	٠,٨٥	٧,٩٩
المجموع %	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الخصائص التعليمية للسكان العمانيين

٤. معدل الالتحاق بالمدارس

يلاحظ من معدلات الالتحاق بالمستويات العلمية المختلفة بأن السلطنة قد حققت نسباً عالية خلال السنوات الماضية في معدلات الالتحاق بحيث أظهرت نتائج تعداد ٢٠١٠م بأن (٥٥٪) من العمانيين للأعمار (٣-٢٩) سنة كانوا ملتحقين بالتعليم وقت إجراء التعداد، بالإضافة إلى انخفاض نسب الانقطاع عن التعليم، حيث بلغت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالصف الأول ويكملون لغاية الصف السادس (٩٨,٥٪) في عام ٢٠١١ مقارنة ب (٨١٪) في عام ١٩٩٠م^{١٨}.

كما أن الناتج الأبرز للسياسات التعليمية العامة في السلطنة هي عدم وجود فجوة بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق حسب الفئة العمرية بحيث تتساوى، أو تختلف بنسب بسيطة لا تشكل دلالات إحصائية. وقد سجلت الفئة العمرية (١٠-١٤) سنة للذكور والإناث أعلى نسب التحاق (٩٧,٥٪، ٩٧,٣٪) على الترتيب، وتعد الفجوة النوعية ضيقة على هذا الصعيد بحيث شكلت (١,٠٪) أي أن لكل ١٠٠ ذكر ملتحق في هذه الفئة هناك (٩٩,٧) من الإناث ملتحقات في التعليم من هذه الفئة. وتؤثر نسب الالتحاق العامة في التعليم الأساسي على زيادة ضمن الفئة العمرية (١٠-١٤) سنة بشكل أكبر من الفئة العمرية (٥-٩) سنة، وقد يرجع ذلك إلى أن الأعمار من (٥-٦) سنة ما زالت في مرحلة رياض الأطفال، والتي لا يزال توجه الأهالي لإلحاق أطفالهم بها أقل من المرحلة الأساسية. ولا يوجد أي دلالات إحصائية مرتبطة بالنوع ضمن الفئة العمرية (٣-٩) سنة بالنسبة لمعدل الالتحاق.

وكذلك بالنسبة لنسب الالتحاق الإجمالي والصافي بالمدارس الحكومية والخاصة فهي متقاربة بين الجنسين لعام ٢٠١١م ولجميع الصفوف المدرسية وتعد الفجوة قليلة جداً.

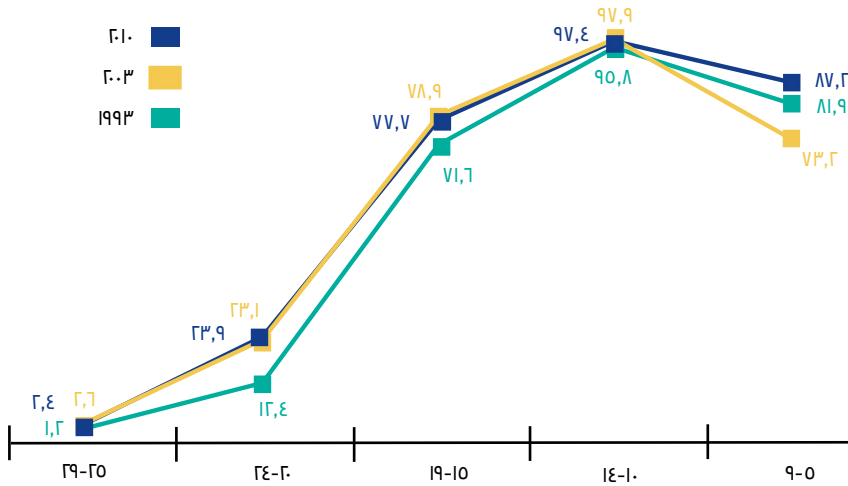
جدول (٥): العمانيون (٣-٢٩) سنة الملتحقون في التعليم حسب تعداد ٢٠١٠

الفئة العمرية	ملتحق حالياً		ملتحق سابقاً		لم يلتحق ابداً	
	ذكور	أنثى	ذكور	أنثى	ذكور	أنثى
٣-٤	٢١,٧٥	٢٢,٥٤	٠,١٢	٠,٠٨	٧٨,١٣	٧٧,٣٧
٥-٩	٨٧,٢٢	٨٧,٢٥	١,٠٣	١	١١,٧٥	١١,٧٥
١٠-١٤	٩٧,٥١	٩٧,٣٤	١,٧١	١,٨٦	٠,٧٨	٠,٨
١٥-١٩	٧٨,٥٥	٧٦,٩	٢٠,٤٤	٢١,٧٩	١,٠١	١,٣١
٢٠-٢٤	٢٣,٦١	٢٤,٢٤	٧٥,١٣	٧٣,٣	١,٢٦	٢,٣٤
٢٥-٢٩	٢,٣٢	٢,٥٦	٩٦,٠٨	٩٣,٦٤	١,٦	٣,٨
المجموع	٥٥,٣٣	٥٤,٨٩	٣٥,٦١	٣٥,٥١	٩,٠٧	٩,٦

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الخصائص التعليمية للسكان العمانيين، ص ٣٧

ومقارنة بأرقام ٢٠٠٣م، فإن نسبة الالتحاق لعام ٢٠١٠م لم يطرأ عليها الكثير من التغيير كما يبين الشكل (٢) ولا يوجد فروقات بين الجنسين ذات دلالات إحصائية، إلا أنه مقارنة مع نتائج تعداد ١٩٩٣م تظهر التقدم الكبير فيما يخص موضوع الالتحاق للمراحل العمرية المختلفة، وتحديدًا فيما يخص التحاق الإناث في جميع المستويات التعليمية.

شكل (٢) : العمانيون (٥-٢٩) سنة الملتحقون في التعليم حسب تعدادات ١٩٩٣، ٢٠٠٣، ٢٠١٠



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الخصائص التعليمية للسكان العمانيين، ص ١٤.

وبالنسبة لالتحاق الذكور والإناث في المدارس الحكومية، فكما يلاحظ من الشكل (٢) هناك تقارب في أعداد الطلبة من الذكور والإناث في المدارس الحكومية مع زيادة طفيفة لصالح الذكور في جميع المراحل من رياض الأطفال وحتى المستوى الثانوي. وكما تشير البيانات فإن السلطنة قد قطعت شوطاً كبيراً في تمكين الأطفال من الذكور والإناث من استكمال التعليم الأساسي بحيث بلغت النسبة (٩٨،١٪) في عام ٢٠١١م، الأمر الذي يجعل إمكانية الوصول إلى (١٠٠٪) خلال السنوات القليلة القادمة لتحقيق هدف تعميم التعليم الأساسي مسألة قابلة للتنفيذ.^{١٩}

وبالنظر إلى عدد المدارس في المحافظات المختلفة نجد أن هناك تبايناً بين أعداد مدارس الإناث والذكور في التعليم الأساسي العام. ويرتبط عدد المدارس بالتوزيع والكثافة السكانية في المحافظة، إلا أن التباين في عدد مدارس الإناث والذكور هو ما يلفت الانتباه حيث تتقارب أعداد الإناث من الذكور لغالبية الفئات العمرية و بالتالي فإن انخفاض عدد المدارس الخاص بالإناث عن الذكور قد يكون له نتائج مرتبطة بنوعية التعليم الذي تحصل عليه الإناث في حال كانت الصفوف والمدارس أكثر اكتظاظاً من مدارس الذكور، مما يخلق فجوة في نوعية التعليم والتسهيلات التعليمية المقدمة. ففي ظفار يشكل عدد مدارس الذكور في التعليم الأساسي (٣٢ مدرسة) ضعف عدد مدارس الإناث (١٥ مدرسة)، وينطبق الأمر على عدد من المحافظات الأخرى كما

١٩- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، التقرير الثالث للأهداف الإنمائية للألفية

في الجدول رقم (٧) . على سبيل المثال، شكل مجموع عدد الإناث (٢٣,٠٤٠) ألف طالبة في الصف الثاني عشر، والذكور (٢٢,٦٦٨) ألف طالب لنفس الصف، وقد بلغ عدد الفصول المخصص لهذا الصف (٧٤٨) للإناث و (٧٢) فصل للذكور وبفجوة (٧,١٪) ويبلغ مؤشر التكافؤ (١٠٧٪) أي أن لكل ١٠٠ صف للذكور يقابله (٨,٩٤) صف للإناث^{٢٠}.

ومن الملاحظ أن محافظة الوسطى تفتقر إلى مدرسة للإناث على مستوى التعليم الأساسي، أو مدارس للذكور والإناث على مستوى التعليم العام، ووجود مدرسة مختلطة واحدة للتعليم العام، الأمر الذي يجعل توفر التعليم الأساسي للإناث والتعليم العام للذكور والإناث في المدارس المختلطة فقط. وإذا وضعنا في عين الاعتبار بأن إرسال الفتيات إلى المدارس المختلطة مازال غير مرغوب به لدى بعض الأهالي، فإن هذا الأمر قد يكون سبب في تدني نسب الالتحاق في هذه المحافظة، ويعمل على عدم تشجيع الأهالي لإلحاق الفتيات في التعليم الأساسي و تسريبهم من المدارس في التعليم العام. ويشجع هذا الأمر على استمرار التزويج المبكر والذي يعتبر الأعلى في هذه المحافظة، بالإضافة إلى عدم القدرة على مجابهة الأمية لدى الفتيات والتي أيضا شكلت نسبة عالية في المحافظة.

جدول (٦): المدارس الحكومية حسب النوع والمحافظة لعام ٢٠١٢/٢٠١٣م

المحافظات	تعليم أساسي				تعليم عام (١)				الإجمالي العام
	ذكور	إناث	مختلط	الجملة	ذكور	إناث	مختلط	الجملة	
مسقط	٣٣	٢٦	٥٨	١١٧	١٧	٨	٤	٢٩	١٤٦
ظفار	٣٢	١٥	٨٢	١٢٩	١١	٢	٨	٢١	١٥٠
مسندم	٥	٣	٦	١٤	٢	-	١	٣	١٧
البريمي	٥	٤	١٦	٢٥	١	١	-	٢	٢٧
الداخلية	٣٥	٢٢	٦٢	١١٩	١١	٨	١	٢٠	١٣٩
شمال الباطنة	٤٧	٢٧	٧٧	١٥١	١٣	١١	-	٢٤	١٧٥
جنوب الباطنة	٣١	١٨	٥٤	١٠٣	٨	٤	١	١٣	١١٦
جنوب الشرقية	٢٥	١١	٣٩	٧٥	٧	٣	٢	١٢	٨٧
شمال الشرقية	٢٠	١٠	٣٣	٦٣	١٢	٥	٤	٢١	٨٤
الظاهرة	٢٤	١١	٣٧	٧٢	٤	٢	١	٧	٧٩
الوسطى	٣	-	٢٠	٢٣	-	-	-	-	٢٣
الجملة	٢٦٠	١٤٧	٤٨٤	٨٩١	٨٦	٤٤	٢٢	١٥٢	١٠٤٣

(١) - يشمل مدارس الصفوف (١١-١٢) ما بعد الأساسي

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، العدد ٤١، ص ٤٣٠.

٥. الالتحاق بالتعليم العالي

يعتبر الالتحاق بالتعليم العالي من المؤشرات الدالة على تطور الوضع التعليمي بشكل عام بحيث أن الوصول للتعليم العالي لا بد وأن يسبقه اهتمام في المستويات التعليمية السابقة، هذا بالإضافة إلى توفير المؤسسات العلمية والتسهيلات الأكاديمية والتي من شأنها أن تشجع على الاستمرار في التعليم. كما تعكس سياسات التعليم العالي عادة الحاجة إلى الكفاءات والعمالة المتخصصة والتي شكلت أحد أهم الأهداف في مرحلة بناء سلطنة عمان حيث أن توفير الكوادر العلمية والمهارات تم النظر إليه كأحد الركائز لتحقيق أهداف التطور والبناء في العقود السابقة.

ويلاحظ أن نسبة الالتحاق في التعليم العالي في حالة ارتفاع وخاصة للإناث واللواتي تضاعفت نسبة الملتحقات منهن في التعليم العالي عن العام ١٩٩٣ من معدل الالتحاق الخام بلغ (٧,٧٪) إلى (٢٥,٧٪) في عام ٢٠١٠م، وفي المقابل زاد معدل الالتحاق الصافي للفئة العمرية (١٨-٢٤) في العام ٢٠١٠م (٢٣,٤) عن الأعوام ٢٠٠٣م بحيث بلغ (٤,١٧٪) والعام ١٩٩٣م (٣,٨٪).

ويلاحظ التباين في التحاق الإناث والذكور في التعليم العالي حسب المحافظات بحيث سجلت محافظة مسقط اعلي نسب الالتحاق الصافي في التعليم العالي للجنسين (٢٩,٥٨٪). وتأتي محافظة ظفار في المرتبة الثانية من حيث نسب الالتحاق في التعليم العالي ولكن مع فروقات كبيرة بين الجنسين ، بحيث بلغت نسبة التحاق الذكور الصافي (٢٨,٩٤٪) والإناث (١٨,٦٥٪). ولكن بمقارنة معدل التحاق الإناث الصافي في هذه المحافظة بعام ٢٠٠٣ والذي بلغ ما يقارب (١٢٪) تكون نسبة التحاق الفتيات في التعليم العالي قد تزايدت ، مع بقاء الفجوة لصالح الذكور بما يعادل (١١) درجة. وفي المقابل تزيد نسبة التحاق الإناث في التعليم العالي عن الذكور في محافظات الباطنة، الظاهرة، وجنوب الشرقية، البريمي ومسندم ولكن بدرجات قليلة، باستثناء البريمي والتي سجل فيها معدل الالتحاق الصافي للإناث ما يقارب ضعف الذكور. وسجلت الوسطى أقل معدلات التحاق للذكور والإناث في السلطنة ولكن مع ارتفاع ملحوظ عن ٢٠٠٣م (٠,٩٤٪) و العام ١٩٩٣م والذي لم تسجل فيه الإناث أي معدلات التحاق^{٢١}.

وتؤشر هذه المعدلات على تقدم ملحوظ على صعيد التعليم العالي والذي بدأ الاهتمام به منذ السبعينات ، وقد اعتمدت سلطنة عمان سياسة الابتعاث الخارجي في المرحلة الأولى من بناء السلطنة نتيجة لتواضع مستوى التعليم العالي في تلك المرحلة، ومع افتتاح جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م وإنشاء الكليات الخاصة عام ١٩٩٧مومن ثم الجامعات الخاصة ، فقد شهد التعليم العالي نقلة نوعية، استفاد منه الذكور والإناث كما توضح بيانات ٢٠١١م بأن نسبة الإناث كانت الأعلى في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في سلطنة عمان وهي ٥٧ في المائة من الإناث مقابل ٤٣ في المائة من الذكور. وشهدت نسبة المقبولين في منحة جلاله السلطان للدراسات العليا تفوقا واضحا للإناث في الدفعتين الأولى والثانية؛ حيث شكلوا نسبة (٦٢٪) مقابل (٣٨٪) من الذكور.

٢١- للمعلومات التفصيلية حول نسب الالتحاق الخام والصافي في التعليم العالي يرجى مراجعة تقرير الخصائص التعليمية لسكان في عمان، ٢٠١٣، والصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

وقد سجل معدل الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١١م للإناث (٥٨,٧٪) من مجمل المتقدمين في ذلك العام. ولكن يبقى التحدي الخاص بالمرأة في التعليم العالي مرتبط بعاملين الأول زيادة نسبة الملتحقات من الإناث من مختلف المحافظات كما تم ذكره سابقا، والثاني: زيادة نسبة الملتحقات في التعليم العالي بالتخصصات التقنية والعلمية وعدم حصر الإناث في تخصصات محدودة مثل التخصصات الخاصة بالتعليم والخدمات الصحية. فكما يلاحظ من الجدول (٨) شكلت نسبة الإناث ما يقارب (٧٣,٦٪) من المتقدمين في المعاهد الصحية، لكل ٢٧٨ من الإناث الملتحقات في المعاهد الصحية هناك ١٠٠ من الذكور في هذا المجال، بالمقابل لم تشكل الإناث سوى (٣١٪) في الكليات التقنية (٤٧ أثنى لكل ١٠٠ من الذكور).

جدول (٧) : عدد المقبولين للدراسة في الجامعات والكليات بعد الدبلوم للعام ٢٠١٢/٢٠١١م

المؤسسة	عماني				وافد				الإجمالي العام			
	الجملة	إناث	الجملة (%)	ذكور	الجملة	إناث	الجملة (%)	ذكور	الجملة	إناث	الجملة (%)	ذكور
جامعة السلطان قابوس	٣٠,١٠٩	١٠,٦١٠	٥١,٨	١١	٢١	١٠	٤٧,٦	١,٥١٠	٣,١٣٠	١,٦٢٠	٥١,٨	١,٥١٠
الجامعات والكليات بالخارج	٢,٨٩٢	١,٢٦٤	٤٣,٧	-	-	-	-	١,٦٢٨	٢,٨٩٢	١,٢٦٤	٤٣,٧	١,٦٢٨
الجامعات والكليات الخاصة	١٤,٩٥٧	١٠,٨٦٣	٧٢,٦	٢٩٥	١٩٤	٤٨٩	٣٩,٧	٤,٣٨٩	١٥,٤٤٦	١١,٠٥٧	٧١,٦	٤,٣٨٩
كليات العلوم التطبيقية	٢,٠٦٣	١,١١٠	٥٣,٨	٦	٧	١٣	٥٣,٨	٩٥٩	٢,٠٧٦	١,١١٧	٥٣,٨	٩٥٩
كليات التقنية	٥,١٣٥	١,٦٣٥	٣١,٨	-	-	-	-	٣,٥٠٠	٥,١٣٥	١,٦٣٥	٣١,٨	٣,٥٠٠
المعاهد الصحية	٦٢٨	٤٦٢	٧٣,٦	-	-	-	-	١٦٦	٦٢٨	٤٦٢	٧٣,٦	١٦٦
معهد العلوم الشرعية	١٨٢	٧٢	٣٩,٦	٢٥	١١	٣٦	٣٠,٦	١٣٥	٢١٨	٨٣	٣٨,١	١٣٥
الجملة	٢٨,٩٦٦	١٧,٠١٦	٥٨,٧	٣٣٧	٢٢٢	٥٥٩	٣٩,٧	١٢,٢٨٧	٢٩,٥٢٥	١٧,٢٣٨	٥٨,٤	١٢,٢٨٧

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، العدد ٤١، ص ٤٧٢.

وبالنظر إلى الطلبة المقبولين في جامعة السلطان قابوس، على سبيل المثال، لمؤهل البكالوريوس للعام ٢٠١٢/٢٠١١م، نجد بأن الإناث قد شكلن ما نسبته (٤٨,٩٪) من إجمالي عدد الطلبة المقبولين (٩٦ من الإناث مقابل كل ١٠٠ من الذكور)، وبلغت أعلى نسبة قبول في تخصص الفلسفة والدين (٦٥٪) و الصحة (٦١٪) من مجمل المقبولين، وسجلت أقل نسبة قبول للإناث في تخصص الهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها (٢٣,٨٪) وقد بلغت الفجوة النوعية في مجال القبول في الهندسة (٦٨,٨٪) ومؤشر التكافؤ (٣١,٣٪) أي أن كل ١٠٠ من الذكور يقابلهم ٣١,٣ من الإناث. وبالنظر إلى الطلبة الدارسين للدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس يظهر بشكل واضح أن دراسة العلوم الطبيعية والفيزيائية تحتل النسبة الأكبر بين الإناث في الدراسات العليا، بينما تقل نسبة وجود الإناث في دراسة الهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها.

وتحد هذه الفجوة الإناث من المشاركة بفعالية ضمن المؤسسات التعليمية المختلفة وتعمل على تواجدهن في تخصصات معينة، الأمر الذي ينعكس على التخصصات التي تقوم بها المرأة في مجال العمل، بحيث يؤثر مجال التخصص التعليمي على تواجد المرأة في قوة العمل بحيث تنحصر في مهن معينة، وبالتالي تبقى العديد من المهن محصورة بشكل كبير بالذكر ، وهذا الأمر يساعد على بقاء الصورة النمطية للمرأة ضمن أعمال معينة تنحصرها بدورها الرعائي والإيجابي ، فكما سيتم نقاشه في مجال العمل فإن نسبة النساء في مجال التعليم والصحة هي أضعاف نسبة الرجال وذلك لأن هذين المجالين مرتبطان بوظائف الرعاية والتربية والتي لعقود طويلة اعتبرت وظائف خاصة بالمرأة. لذا فإن التغيير على هذا الصعيد يؤدي إلى تغيير مجتمعي حول النظرة للمرأة و أدوارها وبالتالي يفتح المجال نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل من خلال تكافؤ الفرص المرتبط بالكفاءة والخبرة بعيدا عن القوالب النمطية التي تحد من وصول المرأة ومشاركاتها في تنمية المجتمع وصناعة القرار.

جدول (٨): طلبة جامعة السلطان قابوس العمانيين (دبلوم وبكالوريوس والدراسات العليا) حسب التخصص والنوع
٢٠١١/٢٠١٢م

المؤسسة	العمانيين			الإناث (%)
	ذكور	إناث	الجملة	
الدبلوم				
التربية	٣٦	٩٥	١٣١	٧٢,٥
الدين والفلسفة	٥	٩	١٤	٦٤,٣
العلوم الطبيعية والفيزيائية	٤	-	٤	-
البكالوريوس				
الادارة والتجارة	١٠٩٠	١٠٦٠	٢١٥٠	٤٩,٣
تكنولوجيا المعلومات	١٣٢	١٤٨	٢٨٠	٥٢,٩
التربية	٦٩٣	٧٦٨	١٤٦١	٥٢,٦
الدين والفلسفة	٧٥٩	١٤٠٩	٢١٦٨	٦٥,٠
الثقافة والمجتمع	٤٩٢	٢٧١	٧٦٣	٣٥,٥
الزراعة والبيئة والعلوم المرتبطة بها	٦٣٦	٦٠٥	١٢٤١	٤٨,٨
الصحة	٣٧٦	٥٩٠	٩٦٦	٦١,١
العلوم الطبيعية والفيزيائية	٩٩٨	١٢٤٢	٢٢٤٠	٥٥,٤
الفنون الادبائية	-	-	-	-
الهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها	١٨٧٢	٥٨٥	٢٤٥٧	٢٣,٨
الدراسات العليا				
الادارة والتجارة	٦٢	١٠٠	١٦٢	٦١,٧
الثقافة والمجتمع	٥٩	٥٦	١١٥	٤٨,٧
الزراعة والبيئة والعلوم المرتبطة بها	١٤	٣٧	٥١	٧٢,٥
الصحة	١٣٤	٢٠٠	٣٣٤	٥٩,٩
العلوم الطبيعية والفيزيائية	٢٣	٧٧	١٠٠	٧٧,٠
التربية	٨٤	١٧٧	٢٦١	٦٧,٨
الهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها	٧٤	٣٧	١١١	٣٣,٣
تكنولوجيا المعلومات	١٣	٢٦	٣٩	٦٦,٧
الدين والفلسفة	٤٧	٩٠	١٣٧	٦٥,٧

×يشمل طلبة شهادة تخصصية بعد البكالوريوس، الماجستير والدكتوراه.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، العدد ٤١، ص ٤٧٥-٤٧٩.

٦. التدريب المهني

يعد دخول المرأة العمانية المجال المهني التدريبي حديثاً، فكما يوضح الجدول رقم (٩) فإن الإناث ولغاية العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م لم يسجلن أية نسبة التحاق في المراكز التدريبية المهنية، وقد طرأ تطور في العام ٢٠١١/٢٠١٢م بحيث أصبحت نسبة الإناث تشكل (٢٥٪) من نسبة الملتحقين في تلك المراكز، وقد تزايد هذا العدد ليصل إلى (٤٣٪) من نسبة الملتحقين في معاهد التدريب المهني في عام ٢٠١٢/٢٠١٣م. وبالرغم من هذا التطور إلا أن الفجوة النوعية تبقى في هذا المجال بحيث بلغت (٦, ٢٤) ومؤشر التكافؤ (٧٥) أي أن كل مائة من الذكور يقابلهم ٧٥ من الإناث.

جدول (٩): الطلبة الملتحقين في مراكز التدريب المهني للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢م

البيان	١١/١٠	١٢/١١	١٣/١٢
المراكز	٥	٥	٦
الطلبة	٤٠٠٤	٢٥٢٥	٢٥٣١
- ذكور	٣٤٣٥	١٩٠١	١٤٤٤
- إناث	٥٦٩	٦٢٤	١٠٨٧
-نسبة الإناث (٪)	١٤	٢٥	٤٣

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات... الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، العدد ٤١، ص٤٦٥.

٧. برامج محو الأمية

بدأ الاهتمام وإنشاء برامج محو الأمية في السلطنة في العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤م. وخلال هذا العام تم افتتاح صفوف محو أمية في المدارس الحكومية، وقد تلا هذا صدور القرار الوزاري رقم (٣٠٢) لسنة ١٩٧٥م بإصدار نظام محو الأمية والذي تم تعديله لاحقاً عام ١٩٨١م. وقد شكل محو الأمية هدفاً استراتيجياً لوزارة التربية والتعليم والتي تسعى إلى توفير الفرص التعليمية المتساوية للجميع. وقد عرّف النظام الخاص بمحو الأمية الأمي على أنه «كل شخص تعدى سن العاشرة وليس منتظماً في أي مؤسسة تعليمية ولم يصل إلى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة باللغة العربية والحساب والمعارف الأخرى»^{٢٢}، وقد طبقت وزارة التربية والتعليم عدد من البرامج التعليمية الموجهة للأميين في السلطنة وذلك من أجل تشجيعهم على الالتحاق بفصول الدراسة. وقد شجعت وزارة التربية والتعليم منظمات المجتمع المدني على فتح فصول في مكاتبها المنتشرة في السلطنة وذلك من أجل توسيع رقعة المناطق التي تغطيها برامج محو الأمية. ويلاحظ أن عدد الدارسين في مراكز محو الأمية وعلى المستويات المختلفة هم في الغالبية من النساء (٩٧٪) ويرجع ذلك إلى أن النسبة الأكبر من الأمية في السلطنة هي بين النساء، وبالتالي فإن من المبرر أن تكون نسبة النساء أضعاف الرجال في مراكز محو الأمية. ولكن عدد الرجال في مراكز محو الأمية لا يتناسب مع عدد الأميين من الرجال في السلطنة، لذا فمن الضروري الوقوف على أسباب ضعف الالتحاق من قبل الرجال في برامج محو الأمية

ووضع البرامج التي تعمل على جذبهم وزيادة التحاقهم في هذه البرامج.

جدول (١٠): عدد الدارسين في مراكز محو الأمية على مستوى السلطنة حسب النوع ٢٠١٣/٢٠١٢

المحافظات	السنة الأولى			السنة الثانية			السنة الثالثة			الإجمالي العام		
	رجال	نساء	الجملة (%)	رجال	نساء	الجملة (%)	رجال	نساء	الجملة (%)	رجال	نساء	الجملة (%)
مسقط	٩	٦٥٣	٦٦٢	٩٩	-	٥٢٨	١٧	٤٧٢	٤٩٨	٢٦	١٦٥٣	١٦٧٩
ظفار	٣٠	٢٣٣	٢٦٣	٨٩	٦٠	١٨٧	٦٢	١٨٩	٢٥١	١٥٢	٦٠٩	٧٦١
مسندم	-	٢٤	٢٤	١٠٠	-	٤	-	٤	٨	-	٣٦	٣٦
البريمي	١١	٩١	١٠٢	٨٩	١٣	٦٩	٨٤	٧٥	٨٢	٣١	٢٣٥	٢٦٦
الداخلية	١٥	٦٥٨	٦٧٣	٩٨	-	٤٤٨	٦	٥٠٦	٥١٢	٢١	١٦١٢	١٦٣٣
شمال الباطنة	-	٧٨٧	٧٨٧	١٠٠	-	٢٥٤	-	٢٩٦	٢٩٦	-	١٣٣٧	١٣٣٧
جنوب الباطنة	-	٢٢٢	٢٢٢	١٠٠	-	١٣٦	-	٨٦	٨٦	-	٤٤٤	٤٤٤
جنوب الشرقية	-	١٩٩	١٩٩	١٠٠	-	٢٦٨	-	١٥٧	١٥٧	-	٦٣٤	٦٣٤
شمال الشرقية	٢٤	٨٢٠	٨٤٤	٩٧	٢١	٤٨٢	٩٦	٣٩٧	٤٠٥	٥٣	١٦٩٩	١٧٥٢
الظاهرة	٦	٣٦٢	٣٦٨	٩٨	٧	٢٦٣	٩٧	٣١٣	٣٣٠	٣٠	٩٣٨	٩٦٨
الوسطى	١١	١٨٥	١٩٦	٩٤	-	١٤٠	١٠٠	٥٦	٦٣	١٨	٣٨١	٣٩٩
الجملة	١٠٦	٤٢٣٤	٤٣٤٠	٩٨	١٠١	٢٧٧٩	٩٦	٢٥٥٥	٢٦٧٩	٩٥	٩٥٦٨	٩٨٩٩

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، العدد ٤١، ص ٤٦٤.

وتختلف نسبة الالتحاق في مراكز محو الأمية من محافظة الى أخرى، وقد شكلت محافظة شمال الشرقية العدد الأكبر للملتحقين في هذه المراكز. وسجلت محافظة ظفار العدد الأكبر لالتحاق الذكور، لكن من الملاحظ أن محافظة الوسطى والتي هي الأكبر من حيث وجود الأمية بين سكان المحافظة لا يوجد فيها سوى ٤٪ من الدارسين في مراكز محو الأمية للعام ٢٠١٣/٢٠١٢ م. كما يلاحظ من أعداد الالتحاق في المحافظات فإن محافظات مسندم، وشمال الباطنة وجنوبها وجنوب الشرقية لم تسجل أي التحاق للرجال في نفس العام.

مراجع الفصل:

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، التقرير الثالث للأهداف الإنمائية للألفية
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الخصائص التعليمية لسكان العمانيين
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، الكتاب الإحصائي السنوي، قسم التعليم، العدد ٤٠
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٠، بيانات تعداد ٢٠١٠ م
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠٠٣، بيانات تعداد ٢٠٠٣ م

الفصل الرابع: الصحة العامة والصحة الإنجابية

بيانات ٢٠١٣

١٠٠

مصاب إثر الحوادث
المرورية



مصابة إثر الحوادث
المرورية

٤٤

بيانات ٢٠١٢

١٠٠

مصاب بالإيدز



مصابة بالإيدز

٤٣

بيانات ٢٠١٢

١٠٠

متعدد على عيادات سوء
التغذية ومصاب بفقر الدم



متعددة على عيادات سوء
التغذية ومصابة بفقر الدم

٢٥٦

الفصل الرابع

الصحة العامة والصحة الإنجابية

إن القطاع الصحي من القطاعات التي شهدت تطوراً كبيراً في السلطنة خلال العقود الثلاثة الماضية، ويتضح هذا من خلال عدد من المؤشرات أهمها ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور والإناث ، انخفاض نسبة وفيات الأمهات ، وانخفاض معدل وفيات الاطفال ، هذا بالإضافة الى توفر المستشفيات والتجمعات الطبية بشكل يضمن الوصول اليها من قبل الجميع وتحقيق مبدأ العدالة الصحية للجميع.

أولاً : تطور الخدمات الصحية

اتسمت السنوات العشر الأخيرة بتبني وزارة الصحة منهج اللامركزية للخدمات الصحية ، الأمر الذي أدى الى تحسين الإدارة الصحية ورفع مستوى خدماتها النوعية، هذا بالإضافة الى إدخال نظام الرعاية الطبية ثلاثي الأبعاد . وتغطي الخدمات الصحية ما نسبته ٩٦٪ من السكان وتتميز بسهولة الوصول إليها سواء في القرى او الحضر عبر انتشار المراكز الصحية في كافة محافظات السلطنة.^{٢٢} وكما يبين الجدول رقم (١) فإن عدد المستشفيات قد ازداد الى ٦٥ مستشفى في عام ٢٠١٢م وذلك بافتتاح ثماني مستشفيات خلال الست أعوام، وينطبق ذلك أيضاً على المراكز والمؤسسات الصحية المنتشرة في المناطق المختلفة في السلطنة بحيث بلغ عددها في عام ٢٠١٢م (١٩٢) مركزاً أي بزيادة (٢٣) مركزاً .

جدول (١) الخدمات الطبية بالسلطنة خلال العام ٢٠٠٧-٢٠١٢م

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٦٥	٦٥	٦٢	٦٠	٥٨	٥٩	المستشفيات
١٩٢	١٨٦	١٧٦	١٧٢	١٦٧	١٥٩	المجمعات والمراكز الصحية
١٦	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	هيئة التمريض (بالألف)
٧	٦	٦	٦	٥	٥	أطباء (بالألف)

الكتاب السنوي الإحصائي، ٢٠١٣، العدد ٤١ الفصل ١٨، الصحة

ويلاحظ أيضاً ارتفاع أعداد الكادر البشري العامل في المستشفيات والمراكز والتجمعات الطبية حيث بلغ عدد الإداريين الصحيين بوزارة الصحة ١٣١ شخص شكل الذكور منهم ١١٨ والإناث ١٣، كما أن أعداد الأطباء الإناث العمانيات بلغ ١٠،٠٧٧ وعددهم أكثر عن الذكور حيث بلغ عدد الذكور ٧٢١ طبيب، كما ان اعداد الاناث العمانيات من الاختصاصيون والاستشاريين وأطباء عام واطباء الاسنان والصيدلة والممرضين وفنيي الأشعة والمختبرات والأسنان والتغذية ومساعدى الصيدلية يشكلون اكثر أعداد عن الذكور .

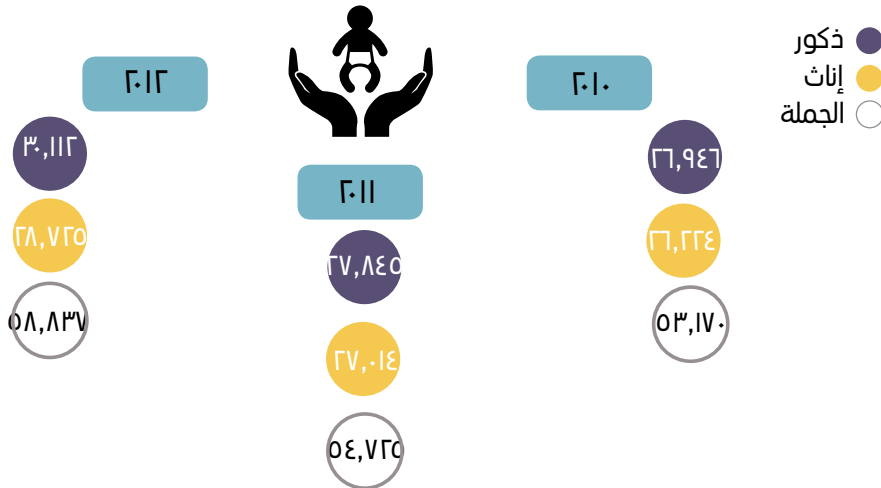
ثانيا : المؤشرات الصحية :

إن الصحة العامة للسكان من أهم مؤشرات التنمية الدالة على تحسن الأحوال المعيشية كونها تعكس وترتبط بشكل مباشر بحالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان بالإضافة الى اهتمام السلطنة وتمكينها لمواطنيها من التمتع بحياة خالية من الأمراض وخاصة منها الوبائية، وتقاس الصحة العامة بعدد من المؤشرات منها درجة التمتع بصحة جسدية ونفسية للسكان، والتأمين الصحي للسكان والقدرة على الوصول للخدمات الصحية، وجودة الخدمات الصحية المقدمة للسكان.

١. معدل المواليد والوفيات

بلغ معدل المواليد الخام بحوالي ٣٢,١ لكل ١٠٠٠ من المجتمع العماني في عام ٢٠١٢م وبارتفاع عن عام ٢٠٠٣م والذي بلغ (٢٤,٤) ، ويلاحظ من الشكل (١) بأن عدد المواليد الأحياء في ازدياد مع فارق بسيط في العدد بين الإناث والذكور من المواليد الأحياء.

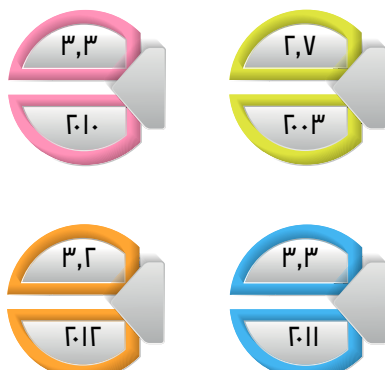
شكل (١) : أعداد المواليد الأحياء العمانيين حسب السنة



المصدر : المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ، ٢٠١٣، قسم الصحة

وقد صاحب الزيادة في عدد المواليد الأحياء انخفاض في معدل الوفيات الخام إلى (٢,٧) عام ٢٠٠٣م عما كان عليه في عام ١٩٩١م والذي بلغ إلى (٥,٧) لكل ١٠٠٠ نسمة من المجتمع العماني ويعنى هذا انخفاض معدل الوفيات بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة ما بين ١٩٩١ و ٢٠١١. ولكن من الملاحظ ارتفاع معدل الوفيات الخام في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١م إلى (٣,٣) عن العام ٢٠٠٣م وذلك بما يقدر (٠,٦) ولكن انخفض في عام ٢٠١٢م حيث بلغ (٣,٢) لكل ١٠٠٠ من السكان .

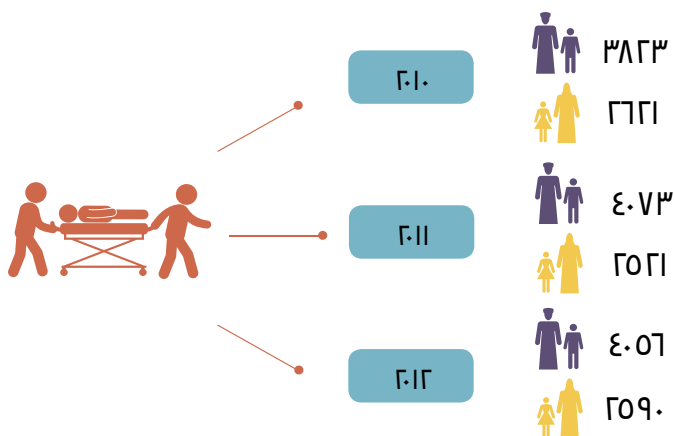
شكل (٢): معدلات الوفيات للعمانيين لكل ألف من السكان حسب النوع ٢٠٠٣-٢٠١٢م



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، قسم السكان

كما يبين الشكل (٢) هناك تذبذب في أعداد الوفيات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢م. حيث انخفضت أعداد الذكور عام ٢٠١٢م عن عام ٢٠١١م بينما هناك ارتفاع في أعداد الإناث، ويلاحظ انخفاض عدد وفيات الإناث بشكل عام عن الذكور، والذي بلغ ما يقارب نصف حالات الوفاة عند الذكور، الأمر الذي يبرر ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للإناث عنه لدى الذكور.

شكل (٣): أعداد الوفيات للعمانيين حسب النوع ٢٠١٠-٢٠١٢م



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، قسم السكان

٢. العمر المتوقع عند الولادة

يعتبر ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من أهم المؤشرات الدالة على تحسن أو تراجع الخدمات والرعاية الصحية في البلد، وقد ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة للأعوام الماضية من (٧٢) عام ٢٠٠٧ سنة إلى (٧٦,٢) عام ٢٠١٢م ما يدل على تحسن الأوضاع الصحية للمواطنين العمانيين بشكل عام والناتج عن تحسين الخدمات والرعاية الصحية وانتشارها في المناطق المختلفة من السلطنة.

كما يلاحظ أن مؤشر الارتفاع لدى الإناث بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة بارز، بحيث ارتفع معدل العمر المتوقع إلى (٧٨,٠) سنة في عام ٢٠١٢م عنه في عام ٢٠٠٧م (٧٣,٦٠) سنة، وبالرغم من الانخفاض للعمر المتوقع في عام ٢٠١١م عن العام ٢٠١٠م حيث بلغ أعلى معدل له (٧٨,٧) في عام ٢٠١٠م، إلا أن هذا الانخفاض طفيف ومازال معدل العمر المتوقع للإناث عند الولادة مرتفعاً نسبةً إلى المعدل في الدول المجاورة والأرقام العالمية.

جدول (٢) : العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٧٤,٥	٧٣,١	٧٣,٦	٧٠,٠	١.٦٩	٧٠,٤٠	ذكور
٧٨,٠	٧٧,٧	٧٨,٧	٧٥,٧	٧٤,٢٦	٧٣,٦٠	إناث
٧٦,٢	٧٥,٤	٧٦,١	٧٢,٧	٧١,٦	٧٢,٠	الجنسين

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، العدد ٤١، قسم الصحة

٣. الخدمات الصحية

ويتضح اهتمام السلطنة بالوضع الصحي وخاصة القطاع الحكومي من خلال تردد المواطنين على الخدمات الصحية في القطاع العام، بحيث أظهر المسح العالمي في سلطنة عمان (٢٠٠٨) أن الغالبية العظمى من السكان تتعامل مع المستشفيات والعيادات الخارجية في القطاع الصحي الحكومي (٧٣,٣٪)، وأن فقط (٢٦,٢٪) من السكان يراجعون الخدمات الصحية في القطاع الخاص. وتدل هذه الأرقام على جودة الخدمات بحيث أن الغالبية العظمى تفضل ان تتعامل مع خدمات القطاع الصحي الحكومي. وقد أظهر المسح الصحي (٢٠٠٨) بأن (٨٨٪) من المترددين على المستشفيات أبدوا رضا عن الخدمة الصحية في المستشفيات و (٨٤٪) من المترددين على العيادات الخارجية أبدوا رضا عن الخدمة الصحية المقدمة لهم.

شكل (٤) : تردد السكان على الخدمات الصحية في القطاع العام والخاص



المصدر: المسح الصحي العالمي للسكان في عمان ٢٠٠٨

كما أن التغطية بالتأمين الصحي شملت (٩٨٪) من المواطنين العمانيين وذلك بعام ٢٠٠٨م. ويعتبر معدل نفقات الاسرة على الصحة في سلطنة عمان منخفضاً، بحيث بلغ (١, ٣٪) من دخل الأسرة ويتضمن ذلك، الرسوم ومعالجة الاسنان، الأدوية، والمختبرات. وتظهر هذه الأرقام بأن كلفة الخدمات الطبية لا تشكل عبئاً على المواطن العماني والأسرة عموماً، مما يساعد على إيجاد درجة من الأمن الصحي.

وقد بلغت نسبة من تم التعامل معهم في القطاع الصحي الحكومي خلال الثلاث السنوات السابقة للمسح الصحي كانت (٣, ٧٤٪)، منهم (٨٠٪) من النساء و (٤, ٦٨٪) من الرجال، وأن نسبة (٣٠٪) من النساء قد تم إدخالهن المستشفى مقارنة ب (٨, ١٢٪) من الرجال فقط احتاجوا للتويم في المستشفيات. وقد بلغت نسبة من احتاجوا للرعاية الصحية ولم يحصلوا عليها (٧, ١٪). وتشير الأرقام إلى أن نسبة النساء الحاصلات على الخدمة أعلى منها لدى الرجال ويعود ذلك إلى اسباب تتعلق بالحمل والولادة والمراجعات الخاصة بالصحة الانجابية عموماً. كما أن نسبة النساء المستفيدات من الخدمة تؤثر على قدرة وصول النساء بشكل عام الى الخدمات الصحية والاستفادة منها.

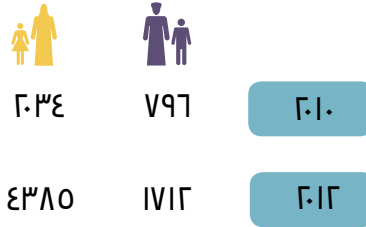
٣. التحديات الصحية والأمراض

استطاعت سلطنة عمان خلال السنوات الماضية التخلص من عدد من الأمراض الوبائية وغيرها من الامراض المنتشرة والتي كانت تشكل تحدياً أمام الحكومة مثل السل والكوليرا، وشلل الاطفال، وذلك من خلال التطعيمات التي توفر للأطفال. إلا أن التحدي الخاص بالصحة العامة مرتبط بالقضايا الصحية المتعلقة بطبيعة ونوعية التغذية، بالإضافة إلى النهج المتبع في الحياة من قبل المواطنين العمانيين بشكل عام، حيث يلاحظ أن السمنة في حالة ازدياد (٢٤٪) في عام ٢٠٠٨م مقارنة بنتائج المسح الصحي الوطني لعام ٢٠٠٠م بحيث بلغت (١, ١٩٪)، ويلاحظ أن السمنة تزداد عند الإناث عنها عن الرجال (٢٦ مقابل ٢٢٪)، وفي المقابل فإن زيادة الوزن كانت أعلى لدى الذكور (٣١ مقابل ٢٨٪ لدى الإناث). ومن أهم مسببات السمنة عدم ممارسة الرياضة، وعدم الانتباه لنوعية التغذية، أو حصر التغذية في الأطعمة التي يصعب هضمها أو التي تحتوي على دهون بشكل كبير، وترتبط بالسمنة عدد من الأمراض الأخرى، فقد وجد بأن (٦, ٣٣٪)

من العمانيين لديهم مشاكل كولسترول، كما تشير بيانات ٢٠١٢م من التقرير الصحي السنوي بأن الإناث المترددات على عيادات التغذية والمصابات بفقر الدم (الانيميا) أعلى من نسبة الذكور المترددين حيث بلغت نسبتهم (٧٢٪) من اجمالي المصابين والمترددين على عيادات التغذية في حين شكلت نسبة الذكور المترددين (٢٨٪) كما أن نسبة الحوامل المصابات بفقر الدم من اجمالي الحوامل المترددات على عيادات سوء التغذية بلغت (٢٧,١٪) كما أن الفجوة النوعية في المترددين على عيادات سوء التغذية والمصابين بفقر الدم بلغت (١٥٦-) وموشر التكافؤ بين الجنسين بلغ (٢٥٦) أي أن مقابل ١٠٠ ذكر ٢٥٦ انثى .

وتشير هذه الأرقام بان الأنيميا المرتبطة بسوء التغذية بشكل مباشر منتشرة بشكل كبير بين النساء الأمر الذي يحتم الاهتمام بتغذية المرأة، والتوعية حول أهمية التغذية الجيدة، وتزويد النساء الحوامل بما يلزم من مكملات للعناصر الغذائية من فيتامينات وحديد وكالسيوم، الأمر الذي قد يقلل من خطر الإصابة بالأنيميا، والذي قد ينتج عنه ضرر للأم والطفل خلال فترة الحمل، الولادة والرضاعة.

شكل (٥): أعداد المترددين على عيادات سوء التغذية والمصابين بفقر الدم



سرطان الثدي

يشكل سرطان الثدي أحد أهم التحديات أمام العديد من الدول والتي أنشأت برامج ومراكز خاصة له، وفي سلطنة عمان تم الاهتمام بالموضوع، والتشجيع على الفحص الذاتي والفحص بالأشعة، إلا أنه وحسب المسح الصحي العالمي (٢٠٠٨) فإن نسبة النساء في عمر (٤٠-٦٠) والمستفيدات من الفحص بالأشعة شكلت فقط (٨,٨٪)، وتعد هذه النسبة قليلة وبحاجة إلى أن تقوم وزارة الصحة ببرامج عمل مكثفة من حيث زيادة تغطية النساء واستفادتهن من الفحص بالأشعة ضمن هذه الفئة العمرية والتي تتعرض لخطورة الإصابة بسرطان الثدي.

انتشار مرض نقص المناعة

تحقيقاً لأهداف الألفية التنموية تم العمل خلال العقود الماضية على تشجيع المرضى المصابين في مرض نقص المناعة (الإيدز) عن الكشف عن المرض، وذلك من أجل توفير الرعاية الصحية والعقاقير اللازمة لهم، كما تم العمل على التوعية بالمرض وسبل الوقاية منه بحيث يتم التقليل من الإصابة في المرض. وتعتبر نسبة الإصابة بالمرض مقارنة بالدول المجاورة نسبياً محدودة، كما أن الحالات المسجلة في وزارة الصحة عام

٢٠١٢م للذكور ٨٩ حالة والإناث ٢٨ انخفضت عن عام ٢٠١١م حيث سجلت حالات الذكور ١٠٢ والإناث ٤٦ حالة، مع بقاء النسبة الأكبر للإصابة بالمرض بين الذكور أعلى منها لدى الإناث.

كما أن معدل انتشار مرض الإيدز لكل ألف نسمة بين فئة الشباب (١٥-٢٤) ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً عن الأعوام الماضية حيث بلغت ٨,٠ لكل ألف نسمة كما يوضح الجدول رقم (٩).

من هنا فإن نشر الوعي المجتمعي بشكل عام حول المرض، أسبابه وأثاره، وطرق الوقاية منه، له أثر كبير في الكشف عن المرض بين الإناث والذكور وبالتالي توفير الرعاية اللازمة للمرضى، وتخفيف الضغط المجتمعي عليهم.

جدول (٣) : معدل انتشار مرض الإيدز لكل ألف من العمانيين في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة

عدد الحالات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الذكور	٣	١٥	١٣	١٥	١٤	١٨
الإناث	٣	٥	٣	٣	١٨	١١
الإجمالي	٦	٢٠	١٦	١٨	٣٢	٢٩
المعدل	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٨

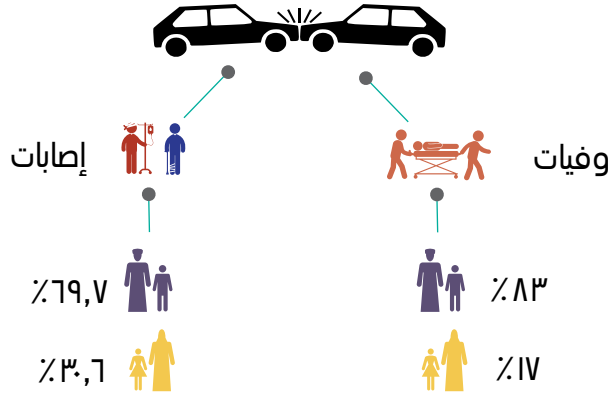
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الأهداف الألفية للتنمية، التقرير الثالث

٥. الحوادث المرورية

بلغت الحوادث المرورية (٧,٨٢٩) ألف حادث عام ٢٠١٣م وبذلك فإن عدد الحوادث المرورية قد ارتفع عن عام ٢٠١١م حيث كانت (٧,٧) ألف حادث. كما أن عدد الإصابات العمانيين الناجمة عن الحوادث بلغت (٨,٥٥١) إصابة في عام ٢٠١٣م كما بلغ عدد الوفيات العمانيين الناجمة عن الحوادث (٥٩٣) حالة وفاة. والجدير بالذكر بأن حالات الإعاقة الناتجة عن الحوادث في حالة ارتفاع مستمر كما تشير بيانات التعداد حيث بلغت (٤,٨) في عام ٢٠١٠م مقارنة ب (٣,٤) عام ٢٠٠٣م، و (٢,٤) عام ١٩٩٣م.

وقد شكل الذكور النسبة الأكبر من حالات الوفاة (٨٣٪) من إجمالي المتوفين العمانيين في الحوادث المرورية مقارنة ب (١٧٪) من حالات الوفاة لدى الإناث. وتبلغ الفجوة النوعية (٧٩)، كما أن مؤشر التكافؤ (٢٠) أي أن مقابل كل ١٠٠ ذكر ٢٠ أنثى. وقد كانت أيضاً نسبة الإصابة لدى الذكور ضعف نسبة الإصابة لدى الإناث في الحوادث المرورية المختلفة (٦٩,٧٪)، (٣٠,٦٪) على الترتيب بعام ٢٠١٣م.

شكل (٦): الحوادث المرورية للعُمانيين ٢٠١٣م



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٤، النشرة الإحصائية الشهرية (١) يناير ٢٠١٤.

ثالثا : الصحة الإنجابية

١. وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة

إن معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي قد في تذبذب في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٢م، ويلاحظ أن المعدل قد استقر بالعامين الآخرين حيث بلغ (٩,٥) لكل ألف مولود حي، في حين أن هناك تحسن في خدمة الرعاية الصحية للمواليد الجدد وتحسن الخدمات الصحية للأم، ويلاحظ بشكل عام بأن الذكور أكثر عرضه للوفيات من الإناث كما يوضح الجدول (٤).

جدول (٤) وفيات الرضع للعُمانيين حسب الجنس

السنة	ذكور	إناث	المجموع	معدل الوفيات
٢٠١٠	٢٨٩	٢٥٦	٥٤٥	٩,٣
٢٠١١	٣٠٩	٢٩١	٦٠٠	٩,٥
٢٠١٢	٣٣٠	٣٠٦	٦٣٦	٩,٥

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، فصل السكان

وكذلك الحال بالنسبة لوفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات إذا إنها بلغت (١١,٠٨) لعام ٢٠٠٣م، ثم تذبذبت لتصل بعام ٢٠١٢م (١١,٥) لكل ألف مولود حي، كما أن الإرتفاع الأكبر لحالات وفيات الذكور حيث بلغت عام ٢٠١٢م (٤٠٦) مقارنة بـ (٣٦٦) للإناث.

جدول (٥) معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات ٢٠١٢-٢٠٠٢م

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣
١١,٥	١١,٩	١١,٣	١١,٠٨

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الكتاب الإحصائي السنوي قسم الصحة ٢٠١٣

٢. وفيات الأمهات

يحدد تعريف وفاة الأمهات بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية بأنه ناتج عن الولادة لغاية ٤٢ يوماً من الولادة^{٢٤}، بلغ معدل وفيات الأمهات (٨, ١٧) لكل ١٠٠ ألف مولود حي عام ٢٠١٢م، وبين الجدول (٦) بأن معدل وفيات الأمهات في تذبذب حيث بلغ أقصاه (٤, ٢٦) عام ٢٠١٠م.

جدول (٦) معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي)

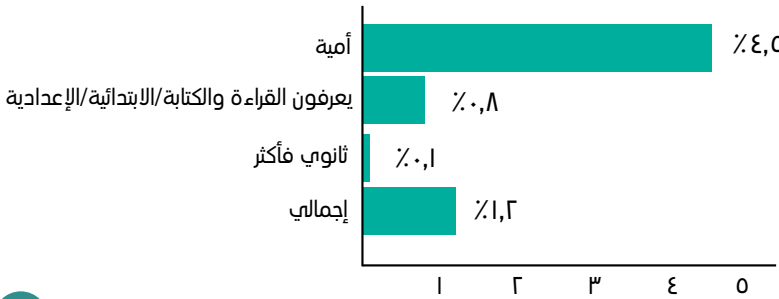
السنوات	نسبة وفيات الأمهات
٢٠٠٣	٢٣,٢
٢٠١٠	٢٦,٤
٢٠١١	١٥,٩
٢٠١٢	١٧,٨

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، قسم الصحة.

٣. الحمل والولادة حسب الفئات العمرية

تشكل عدد الأمهات دون سن الـ ١٩ الأقل ضمن الفئات العمرية ١٥-٤٤ وقد تراجع معدل الولادات بشكل عام في السلطنة للفئة العمرية بين (١٥-١٩) سنة من (٨, ٦١) لكل ألف مولود في عام ١٩٩٣م ليسجل (٢, ١٠) في عام ٢٠٠٣م و (٩, ٨) في عام ٢٠١٠م. ويعد هذا تقدماً فيما يخص انخفاض عدد الولادات بين الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، وبالنظر إلى المحافظات والتي أيضاً سجلت انخفاضاً ملحوظاً إلا إن هناك تباين في درجة الانخفاض بحيث سجلت محافظة الوسطى أعلى نسبة في عدد الولادات لهذه الفئة العمرية والتي بلغت (٨, ٥١) لكل ألف مولود في عام ٢٠٠٣ و (٨, ٤٥) لكل ألف مولود في عام ٢٠١٠، وبذلك لم تنخفض بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الأمية والزواج المبكر في هذه المحافظة الأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وبالمقابل سجلت محافظة مسقط أقل معدل ولادات لهذه الفئة (٩, ٥) لكل ألف مولود في عام ٢٠١٠.

شكل (٧): نسبة الحوامل والأمهات (١٥-١٩) سنة حسب الحالة التعليمية



المصدر: وزارة الصحة: إضاءات على أهم نتائج المسح الصحي للسكان، ٢٠٠٨

هناك وعى بمدى خطورة الحمل والولادة على الإناث أقل من ١٥ سنة لذلك فإن عدد المواليد للنساء أقل من ١٥ سنة ١٠ مواليد أحياء فقط في عام ٢٠١٢.

ويلاحظ من بيانات المسح الصحي العالمي ٢٠٠٨، الشكل (٧)، بأن نسبة الحوامل الأمهات دون سن الـ ١٩ ازداد بين النساء الأميات واللواتي يعرفن القراءة والكتابة أكثر من النساء في المستويات التعليمية الأعلى. مما يدل ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين نسبة تعليم المرأة والحمل والولادة في العمر ما بين (١٥-١٩) سنة، وبالتالي فإن السياسات التعليمية الخاصة بمحو الأمية وزيادة المستوى التعليمي للنساء من شأنها أن تقلل من نسبة النساء الأمهات في هذا العمر.

٤. رعاية الأمومة والطفولة

بدأت وزارة الصحة ومنذ العام ١٩٨٧م بوضع خطة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفولة، وقد هدفت الخطة الى تقليل الوفيات بين الأمهات، زيادة الإشراف الطبي على الولادات، وتوعية الأمهات بأهمية المباشرة بين الأحمال لضمان احمال وولادات آمنه، كما وبدأ ومنذ العام ٢٠٠٦م تسجيل بيانات الحامل في بطاقة صحة والتي تحملها الأم طوال فترة الحمل لتحصل على العناية الضرورية من أي مؤسسة صحية. وقد حددت الخطة الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٥م عدداً من الأهداف والتي من شأنها ان ترفع من مستوى الخدمة المقدم للمرأة والطفل منها التوسع في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة بحيث يسهل الوصول إلى الخدمات في جميع المواقع، وزيادة البرامج التوعوية الصحية والتي تستهدف المرأة.

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) انتشار مراكز الصحة الإنجابية في محافظات السلطنة وأن الزيادة الرئيسية لهذه المراكز كانت في محافظة الظاهرة بتسعة مراكز في عام ٢٠١٢م بدلا عن ستة في عام ٢٠٠٣م، كما يلاحظ نقصان في عدد هذه المراكز في محافظة مسقط، وظفار، والداخلية وجنوب الباطنة.

جدول (٧): عدد مراكز تقديم خدمات الصحة الإنجابية المجهزة

المحافظات	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠١٢
مسقط	٣	٢	٢
ظفار	٢٢	٢١	٢١
الداخلية	٥	٤	٣
شمال الشرقية	٥	٥	٥
جنوب الشرقية	٧	٨	٨
شمال الباطنة	٣	٣	٣
جنوب الباطنة	٨	٦	٦
الظاهرة	٦	٩	٩
البريمي	٠	٢	٣
مسندم	٣	٣	٣
الوسطى	٤	٧	٧
المجموع	٦٦	٧٠	٧٠

المصدر: التقرير الصحي السنوي، وزارة الصحة، ٢٠١٢.

٥. رعاية الأمومة أثناء الحمل

هناك وعى صحي كبير بين النساء الحوامل حيث ان نسبة النساء اللواتي تم تغطيتهن بالرعاية الصحية خلال فترة الحمل بلغت ٩٩٪ في عام ٢٠١٢م.

تشير الإحصاءات بأن النسبة الأكبر من النساء (٩٩٪) تم تغطيتهن بالرعاية الصحية خلال فترة الحمل عام ٢٠١٢م^{٢٥} وإن (٩٨,٦٪) من الولادات تمت تحت إشراف طبي في نفس العام مقارنة ب ٩٨٪ في عام ٢٠٠٥م، كما ان (٨٠,٤٤٪) من النساء الحوامل قمن بزيارة مراكز الصحة الإنجابية لأكثر من أربع مرات، وان ما يقارب (٦٢,٨٪) راجعن أحد مراكز الصحة الإنجابية على الأقل مرة واحدة خلال فترة الحمل.

٦. المباشرة بين الولادات

بدأ تقديم برنامج المباشرة بين الولادات في السلطنة في عام ١٩٩٤م ضمن برامج الصحة الإنجابية ورعاية الأم والطفل، وهدف البرنامج إلى توعية الأمهات بأهمية المباشرة بين الأحمال والتي تساعد في حماية الأم والطفل من العديد من الأمراض وتقلل من نسب وفاة الأجنة وتعرض الأم للوفاة.

٢٥- التقرير الصحي السنوي، ٢٠١٢، وزار الصحة.

وتشير الإحصاءات العالمية بأن المبالغة بين الولادات على الأقل ب ٢٤ شهرا تقل بشكل كبير من تعرض الأم والطفل إلى فقر الدم وسوء التغذية وتقليل وفاة الإجنة والإجهاض، إلا ان عملية الانجاب المتكرر وبدون مبالغة لها أبعاد اجتماعية وتنموية ، فإن السرعة في نمو الأسرة من شأنه أن يعيق عملية التخطيط المستقبلي، ويحدد من قدرات الفرد داخل الأسرة، ويؤثر أيضا على عملية التنمية في الدولة حيث ان الاستجابة للنمو السريع لا تكون ممكنة، لذا فعملية المبالغة من شأنها أن تعمل على المساعدة في تقدم وتطور التنمية المجتمعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي يزيد من رفاه الفرد ، الأسرة، والمجتمع عموما.

لذا فقد أولت وزارة الصحة وبرامج رعاية وخدمة الأمومة والطفولة هذا الموضوع اهتماما خاص، بداتأثيره بوضوح في انخفاض معدل الخصوبة لدى المتزوجات إلى (٧, ٣) مولود لكل امرأة متزوجة في عام ٢٠١٢م من (٢, ٦) في عام ١٩٩٣م.

كما يلاحظ بناء على التقرير السنوي لوزارة الصحة (٢٠١٢) أن النساء غير الحاملات لمؤهلات تعليمية كن الأقل نسبة لمراجعة مراكز المبالغة بحيث شكلن الأميات (٩٣, ١٪) النسبة من النساء اللاتي سبق لهن الزواج ، وشكلت النساء من المستوى التعليمي الثانوي أعلى نسبة للمراجعات (٣٣, ١٤٪) ، تلتها المتعلقات من المستويات العليا (١٥, ١٠٪) . وقد يأتي الانخفاض في نسبة النساء من المستويات العلمية المنخفضة والأمية نتيجة لعدم متابعتهم لوسائل الإعلام عن هذه البرامج، او عدم استهدافهم بمنشورات صحية صورية توصل الرسائل الصحية بأشكال مبسطة. وتحتاج النساء من هذه الفئات الى برامج توعوية خاصة بالإضافة إلى برامج الزيارة الميدانية بحيث يكون الوصول اليهن أسهل وتسهيل عملية التواصل معهن من خلال عمليات التوعية المباشرة.

جدول (٨): المترددات الجدد لعيادات المبالغة بين الولادات خلال عام ٢٠١٢م كنسبة من النساء اللاتي سبق لهن الزواج

الحالة التعليمية	النسبة
غير متعلمة	١,٩٣
تقرأ وتكتب	١,٨١
ابتدائي	٣,٥١
ثانوي	١٤,٣
دراسات عليا	١٠,١٥

المصدر: وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ٢٠١٢م

٧- استخدام وسائل المبالغة بين الولادات

بناء على التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠١٢م فإن نسبة (٩٩٪) من النساء العمانيات تقبلن استخدام الوسائل الحديثة للمبالغة بين الولادات. كما ان ترتيب الافضلية لتقبل وسائل الحمل كالتالي بالتقرير الصحي السنوي لعام ٢٠١٢م: الحبوب احادية الهرمون (٣٣,٢٪)، الحقن (٢٨,٤٪) والعازل المطاطي (١٨,١٪) وحبوب مركبة (١١,٧٪) ثم اللولب (٨,٤٪) .

وبين الجدول (٩) ان الفئة العمرية اقل من ٢٠ سنة هي اكثر الفئات تردد على عيادات المبالغة بين الولادات في عام ٢٠١٢م .

جدول (٩): المترددات الجدد على عيادات مبالغة الولادات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٠م

الفئة العمرية	٢٠١٠	٢٠١٢
أصغر من ٢٠	١١,٠٨	١٦,٣٦
٢٠-٢٤	-	٨,٩٨
٢٥-٢٩	٨,٢٧	١,٢٤
٣٠-٣٩	٥,٣٢	٥,٣٧
٤٠-٤٩	١,٠١	١,٢٤

المصدر: وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي ٢٠١٢

ويلاحظ بأن المترددات الجدد في عام ٢٠١٢م من مستوى الثانوية الأكثر نسبة في مراجعة عيادات المبالغة، ويظهر هذا بأن الأمر لم يعد مقصور على الحاصلات على مؤهل الدراسات العليا بل إن الوعي لعملية المبالغة امتد ليشمل فئات ومستويات أخرى من النساء. إلا انه كما ذكر سابقا ما زال هناك حاجة للوصول للنساء الأميات والمتعلقات من المستويات الابتدائية والإعدادية.

٨. التوزيع النوعي للقوى العاملة في المجال الصحي

يشكل العمانيون (٧١٪) من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصحي الحكومي عام ٢٠١٢م^{٢٦} ارتفعت نسبة العمانيين في المجال الصحي بوزارة الصحة عن عام ٢٠٠٣م بحيث كانت نسبة العمانيين (٦١٪)^{٢٧}، وقد بلغت نسبة التعمين في الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والممرضين والممرضات في عام ٢٠١٢م حوالي (٥٧,٧٪) .

وتشكل الإناث العمانيات ما نسبته (٦١٪) من مجمل القوى العاملة العمانية في القطاع الصحي لعام ٢٠١٢م وبزيادة عن العام ٢٠٠٣م بحيث بلغت نسبتهن (٥٣,٥٪) من مجمل القوى العاملة العمانية في مجال الصحة. وتتركز الإناث في قطاع التمريض بحيث تبلغ نسبة الممرضات من الإجمالي العام للإناث في القطاع الصحي

٢٦- وزارة الصحة، ٢٠١٢، التقرير الصحي السنوي، الفصل الرابع، الموارد البشرية في مجال الصحة

٢٧- وزارة الصحة، ٢٠٠٣، التقرير الصحي السنوي، الفصل الرابع، الموارد البشرية في مجال الصحة

(٥١,٧٪) وازدياد طفيفة عن العام ٢٠٠٣ م (٥١,٢٪). وتشكل نسبة الممرضين الذكور من العمانيين (١٢,٣٪) من مجمل العاملين في التمريض، والإناث (٨٧,٦٪)، ويلاحظ زيادة طفيفة على نسبة الإناث في التمريض عن العام ٢٠٠٣ م (٨٥,٥٪)^{٢٨}، وبالرغم من الزيادة في عدد الممرضين من الذكور والإناث من العمانيين في هذا القطاع إلا أن فجوة النوع كبيرة في هذا المجال حسب بيانات ٢٠١٢ م (-١٩,٦١٢) ومؤشر التكافؤ (١,٧١٢) أي أن مقابل كل ١,٧١٢ من الإناث ١٠٠ من الذكور، وقد يرجع هذا إلى أن مهنة التمريض مازالت تعتبر مهنة خاصة بالمرأة لما تشتمل عليه من واجبات الرعاية والعناية^{٢٩}. وتعتبر زيادة الإناث وانخفاض الذكور في هذه المهنة عن العام ٢٠٠٣ استمراراً للتوجه من الإناث بشكل أكبر من الذكور لهذه المهنة.

العدد الإجمالي للنساء في القطاع الصحي في حالة إرتفاع ودورها في حالة من التطور المستمر، إلا أن التخصصات التي تشغلها المرأة مازالت محدودة ضمن هذا القطاع وتؤثر على أن هناك فجوة قائمة فيما يخص طبيعة العمل الذي تقوم به المرأة ضمن القطاع الصحي والتي تحددها بتخصصات مرتبطة عموماً بوظائف خاصة بالمرأة مثل التمريض، وطب الأطفال والأسرة.

وتتواجد الإناث في معظم المهن الطبية إلا أن أعدادها تقل مقارنة بالذكور في المهن الطبية الإدارية مثل الإداريين الصحيين (١١٨) من الذكور مقابل (١٣) من الإناث العمانيات، العمالة الماهرة (١٠٣٢) ذكور مقابل (١٥) إناث^{٣٠}. وتزيد أعداد الإناث في المهن الطبية المساندة، الطب العام، والتثقيف الصحي والصيادلة وفني الأشعة والمختبرات. لذا فإن

نسبة (٦١٪) من الإناث في القطاع الصحي الحكومي مؤشر مهم على تواجد المرأة في هذا القطاع، إلا أنه وبالنظر إلى المسؤوليات الإدارية والتي مازال الذكور يحتلون النصيب الأكبر منها، فإن هذا يؤثر على الفجوة النوعية بين الوظائف التي تحتلها المرأة في هذا القطاع والوظائف التي يحتلها الرجل، الأمر الذي يحتم اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز وصول المرأة إلى المراكز الإدارية والقيادية في القطاع الصحي.

٢٨-وزارة الصحة، التقارير السنوية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، قسم الموارد البشرية في مجال الصحة.

٢٩-وزارة الصحة، ٢٠١٢، التقرير الصحي السنوي، الفصل الرابع، الموارد البشرية في مجال الصحة

٣٠- المصدر السابق

جدول (١٠) : القوى العاملة بوزارة الصحة حسب الفئات الوظيفية لعام ٢٠١٢م

عمانيون			الفئات
الجملة	إناث	ذكور	
١٣١	١٣	١١٨	الإداريون الصحيون
١٧٩٨	١٠٧٧	٧٢١	الأطباء
٥٠	١٩	٣١	١-٢ الأطباء الإداريون
٥٢٨	٢٧٨	٢٥٠	٢-٢ اختصاصيون واستشاريون
١٢٢٠	٧٨٠	٤٤٠	٢-٣ أطباء العموم
١٣٥	٧٠	٦٥	أطباء الأسنان
٣٢١	٢٧٣	٤٨	الصيدلية
٧٩٥٢	٦٩٦٦	٩٨٦	إجمالي المرضى/المرضات
٠	٠	٠	مساعد صحي/مساعد طبي
١٥١	٩٣	٥٨	فني العلاج الطبيعي
١٧٧	٨	١٦٩	مشرف /مراقب صحي
٤١٤	٢٥٢	١٦٢	فني أشعة
٩٠١	٦٥٦	٢٤٥	فني مختبر
٨٩٣	٦٢١	٢٧٢	مساعد صيدلي/موزع أدوية
٣٠٣٢	٢٠٣١	١٠٠١	مضمد
١٢٢٩	٦٨٣	٥٤٦	وظائف أخرى للمهن الطبية المساعدة
٢٦١	١٤٤	١١٧	١٣-١ فني أسنان
١٩٠	١٦٤	٢٦	١٣-٢ فني تغذية
١٦٢	١٦١	١	١٣-٣ مثقفة صحية
٦١٦	٢١٤	٤٠٢	١٣-٤ وظائف أخرى للمهن الطبية المساعدة
٤٠٣	١٧٣	٢٣٠	وظائف أخرى فنية
١٢١	٦٥	٥٦	١٤-١ علماء ومهندسون
٢٨٢	١٠٨	١٧٤	١٤-٢ فنيون
٤٧٧٥	٧٩٢	٣٩٨٣	وظائف أخرى مساعدة
٣٤٣٦	٧٧٣	٢٦٦٣	١٥-١ الموظفون
١٠٤٧	١٥	١٠٣٢	١٥-٢ العمالة الماهرة
٢٩٢	٤	٢٨٨	١٥-٣ العمالة غير الماهرة
١٦٥	١١٥	٥٠	المدرسون/المعلمون
٢٢٤٧٧	١٣٨٢٣	٨٦٥٤	إجمالي القوى العاملة

المصدر: وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي ٢٠١٢

وإذا أخذنا على سبيل المثال الأطباء، نجد بأن العدد الإجمالي للطبيبات يزيد عن عدد الأطباء، إلا أنه عند النظر إلى التخصصات، فإن الفجوة على أساس النوع تتضح من خلال التخصصات الطبية التي تشغلها المرأة والتخصصات الطبية التي يشغلها الرجل، فكما يوضح الجدول (١٨) تتركز النساء في مهنة الطب في تخصصات صحة الأسرة (٤٤) طبية مقابل (١٧) طبيباً، طب الأطفال العام (٢٧) طبية مقابل (٢١) طبيباً، النساء والتوليد (٢٨) مقابل (١) طبيب، وتقل أعداد الإناث في مهنة الطب في جميع التخصصات الطبية الخاصة بالجراحة (باستثناء العيون حيث تزيد نسبة الإناث)، والباطنية (ماعدًا الجلدية حيث تزيد نسبة الإناث)^{٢١}. في الوقت الذي لا يوجد هناك أي عدد يذكر في تخصصات جراحة العظام، جراحة المسالك البولية، جراحة التجميل والحروق، جراحة الأطفال، جراحة الصدر والقلب أو جراحة المخ والأعصاب. وبالتالي فإن العدد الإجمالي للنساء في مهنة الطب يؤثر على تواجد المرأة في هذه المهنة، إلا أن التخصصات التي تشغلها تؤثر على أن هناك فجوة قائمة فيما يخص طبيعة العمل الذي تقوم به المرأة ضمن هذه المهنة والتي تحددها بتخصصات مرتبطة عموماً بوظائف خاصة بالمرأة مثل طب الأطفال والأسرة.

جدول (١١): التخصصات الطبية حسب النوع - ٢٠١٢

التخصص	ذكر	أنثى	الإجمالي	لتخصص	ذكر	أنثى	الإجمالي
ممارس عام	٥	٤١	٤٦	الطب النفسي	٥	٩	١٤
الجراحة العامة	٣١	٥	٣٦	علاجات الاورام	٥	٦	١١
جراحة العظام	١٢	٠	١٢	الاطفال (عام)	٢١	٢٧	٤٨
جراحة المسالك البولية	٤	٠	٤	الاطفال (حديثي الولادة)	٣	٣	٦
جراحة الصدر والقلب	٣	٠	٣	إمراض النساء والتوليد	١	٢٨	٢٩
جراحة التجميل والحروق	٦	٠	٠	التحاليل الطبية وأمراض الدم	١	١٤	١٥
جراحة المخ والأعصاب	٢	٠	٢	الكيمياء الحيوية	٢	٦	٨
جراحة الاطفال	١	٠	١	الميكروبيولوجي (الاحياء المجهرية)	١	٧	٨
الرمد - العيون	٥	١٤	١٩	التشريح النسيجي	١	١	٢
الانف والاذن والحنجرة	١٥	٦	٢١	علم الاشعة/ التشخيص بالاشعة	١٢	١٤	٢٦
التخدير	٣	٥	٨	الوبائيات	٥	١	٦
حوادث وطوارئ	٢١	٩	٣٠	الصحة العامة	٢٢	١٠	٣٢
وخز الأبر	٠	٠	٠	صحة الأسرة والمجتمع	١٧	٤٤	٦١
الامراض الباطنة العامة	٣٦	١٣	٤٩	ادارة المستشفيات	١٢	٥	١٧
امراض القلب	٦	٠	٠	تدقيق الجودة	٠	٣	٣
امراض الصدر	١	٠	١	الاحصاءات الصحية	١	٠	١
السكري	٠	١	١	تغذية	٠	١	١
امراض الكلى	٧	٠	٧	تشخيص صحي	٠	٣	٣
الامراض الجلدية	٨	١٩	٢٧	اجمالي اطباء	٢٨١	٢٩٧	٥٧٨
الجهاز الهضمي	٤	١	٥				

المصدر: وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي ٢٠١٢

مراجع الفصل

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بيانات تعدادات ٢٠٠٣، ٢٠١٠
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٢، نشرة السكان ٢٠١٢
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، الكتاب الإحصائي السنوي، قسم الصحة
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣، النشرة الشهرية
- التقرير الوطني لسلطنة عمان لمؤتمر بكين، ٢٠٠٩
- حمود بن سالم الجابري، ٢٠١١، الصحة الإنجابية في سلطنة عمان، الأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث
- وزارة الصحة، ٢٠١٢ التقرير السنوي الصحي، لعام ٢٠١٢
- وزارة الصحة، ٢٠١٢ التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠١٢- المجالات الصحية، الفصل الثامن
- وزارة الصحة : إضاءات على اهم نتائج المسح الصحي العالمي في سلطنة عمان، ٢٠٠٨
- وزارة الصحة، ٢٠١٢، التقرير الصحي السنوي، الفصل الرابع، الموارد البشرية في مجال الصحة
- وزارة الصحة، ٢٠٠٣، التقرير الصحي السنوي، الفصل الرابع، الموارد البشرية في مجال الصحة
- وثيقة الملاحظات الختامية للجنة السيداو لسلطنة عمان، الدورة الخمسون ٣-٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١

الفصل الخامس: العمل والاقتصاد



الفصل الخامس

العمل والاقتصاد

إن مجال العمل والاقتصاد يعكس بصورة كبيرة التطورات الحادثة في السلطنة في المجالات الأخرى وخاصة التعليم وما يرتبط بتغييرات وجهة النظر المجتمعية حول دور المرأة ومشاركتها في تنمية وتطور المجتمع، كما تعكس المجالات التي تشغلها النساء والرجال في مجتمع ما توجهات المجتمع حول المشاركة في التنمية والتطور المجتمعي على أوجهه المختلفة. وهذا وقد كانت التوجهات السامية ومنذ البدء بحركة التطور في السلطنة تدعو المرأة إلى المشاركة في التطور وأخذ دور في حركة النماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شهدت الأعوام ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠م تغييرات ملحوظة على هذا الصعيد بحيث دخلت المرأة العمانية أو ارتفع معدل مشاركتها في العديد من المجالات المهنية العملية والتي كانت مشاركتها فيها محدودة، وقد تقلصت الفجوة النوعية في عدد من المجالات نتيجة للزيادة في معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة والتي شكلت (١٨٪) عام ٢٠٠٣م ووصلت إلى (٢٥٪) حسب تعداد ٢٠١٠م. كما ارتفعت نسبة النساء من مجمل القوى العاملة بما يقارب ٤ درجات عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣م من (٣٩، ٢٢) إلى (٨٤، ٢٦) في عام ٢٠١٠م.

بلغ معدل التغير للمشاركة الاقتصادية للاناث بين تعدادي ٢٠٠٣، ٢٠١٠ حوالي (١٦، ٦).

كما تبين النتائج في هذا الفصل أن سوق العمل العماني يواجه واحداً من أهم التحديات وهو إيجاد التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها من قبل الباحثين عن عمل من العمانيين والذين مازالوا يفضلوا العمل في القطاع الحكومي على القطاع الخاص، وقد يرجع هذا إلى أن الفرص المتوفرة في القطاع الخاص قد لا تتناسب مع المؤهلات العملية للباحثين عن عمل وبالتالي من الضروري وضع استراتيجيات للموائمة بين حاجة السوق المحلي من الخبرات والمهارات التعليمية، بالإضافة إلى تطوير القطاع التعليمي والمهني والتدريب لسد حاجة السوق من الخبرات المحلية.

أولاً : خصائص النشاط الاقتصادي

بلغ إجمالي عدد العاملين في سلطنة عمان في القطاعين الحكومي والخاص «عمانيون ووافدون» (١, ٦٨٢, ٠٠٠) عام ٢٠١٢م في حين بلغت (٦٠٥) ألفاً عام ٢٠٠٣م أي بزيادة (١, ٠٧٧, ٠٠٠) ألف. وقد سجلت زيادة في الأعداد المطلقة للعمانيين بالنسبة لأعداد العاملين الكلية حيث ارتفعت من (١٧٣, ٨٩٢) عام ٢٠٠٣م إلى (٣٣٨, ٨٧٠) ألفاً عام ٢٠١٢م، ورغم هذه الزيادة في الأعداد المطلقة إلا أن الأعداد النسبية قد شهدت انخفاضاً حيث تراجعت النسبة من (٢٨, ٧٤٪) عام ٢٠٠٣م إلى (٢٠, ١٥٪) عام ٢٠١٢م، وبحسب نتائج الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فقد زادت نسبة التعمين في

القطاع الحكومي حيث بلغت (٨٠,٥٥٪) عام ٢٠٠٣م في حين بلغت (٨٦٪) عام ٢٠١٢م وانخفضت في القطاع الخاص من (١٥,٥٢٪) عام ٢٠٠٣م إلى (١١,٥٦٪) عام ٢٠١٢م. وبالنسبة للنوع فقد شكلت النساء العمانيات العاملات في القطاعين ما نسبته (٣٠,٥٥٪) من إجمالي العاملين العمانيين لعام ٢٠١٢م، بفجوة نوعية شكلت (٥٦٪)، أي أن كل ١٠٠ عامل عماني يقابله ٤٤ عاملة عمانية.

وذلك يؤكد أن القطاع الحكومي لا يزال هو المشغل الرئيس للقوى العاملة الوطنية وبأن القطاع الخاص ما يزال معتمداً وبشكل أساسي على القوى العاملة الوافدة، الأمر الذي يجعله قطاعاً واعداً لتوفير المزيد من فرص العمل للباحثين عنه من المواطنين. ويرجع استقطاب العاملين العمانيين في القطاع الحكومي إلى وجود قوانين ونظم للعمل في هذا القطاع أفضل منها في القطاع الخاص وهي ميزة مهمة تستقطب العمانيين.

١. معدلات النشاط الاقتصادي العمرية

يوضح التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الفئات العمرية أن ما يقارب من ثلاثة أرباع المشتغلين في سوق العمل العماني هم دون سن الأربعين وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل إلى حوالي (٨٨٪). وبشكل عام تتخفف نسبة المشتغلين في الفئات العمرية اللاحقة وخاصة للعمانيات في دلالة واضحة على أن احتياجات سوق العمل متمثل في الكوادر الفتية وما يدل على ذلك بصورة أكبر هو أن حوالي ربع المشتغلين في ذلك العمر.

جدول (١): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب العمر والجنسية والجنس ٢٠١٠

الفئات العمرية	عمانيون			وافدين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
١٩-١٥	١,٩	١,٥	١,٨	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٩	١,١	٠,٩
٢٠-٢٤	١٦,٥	١٦,٧	١٦,٥	١١,٣	١٠,٦	١١,٢	١٣,٣	١٣,٨	١٣,٤
٢٥-٢٩	٢٣,٥	٣١,٩	٢٥,٣	٢٤,١	٢٠,١	٢٣,٥	٢٣,٨	٢٦,٣	٢٤,٣
٣٠-٣٤	١٩,١	٢٤,٢	٢٠,٢	١٩,١	٢٢,٦	١٩,٦	١٩,١	٢٣,٥	١٩,٩
٣٥-٣٩	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٥,٧	٢٠,٢	١٦,٣	١٤,٨	١٦,٦	١٥,١
٤٠-٤٤	٩,٢	٦,١	٨,٥	١٢,٢	١٢,٧	١٢,٢	١١,٠	٩,٢	١٠,٧
٤٥-٤٩	٦,٥	٢,٩	٥,٧	٧,٨	٧,١	٧,٧	٧,٣	٤,٩	٦,٩
٥٠-٥٤	٤,٦	١,٧	٤,٠	٥,٧	٣,٨	٥,٤	٥,٣	٢,٧	٤,٨
٥٥-٥٩	٢,٥	٠,٨	٢,٢	٢,٧	١,٤	٢,٥	٢,٦	١,١	٢,٤
٦٠-٦٤	١,٤	٠,٤	١,٢	٠,٩	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٥	١,٠
٦٥+	١,٤	٠,٤	١,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بيانات تعداد ٢٠١٠م

كما يبين الجدول رقم (١) أن حوالي (٩,١٪) من الذكور العمانيين الذين أعمارهم ما بين الفئة (١٥-١٩)

سنة هم في قوة العمل هذه مقابل (٥, ١٪) من الإناث، وتزيد نسبة مشاركة الذكور والإناث في سن (٢٥-٢٩) سنة إلى (٥, ٢٣٪) للذكور وللإناث (٩, ٣١٪)، كما تزيد نسبة الإناث عن الذكور في الفئة العمرية (٣٠-٣٤) سنة (٢, ٢٤٪، ١, ١٩٪) على الترتيب، وفي سن (٣٥-٣٩) سنة هناك مشاركة متساوية للذكور والإناث في قوة العمل بين هذه الفئة (٤, ١٣٪، ٤, ١٣٪) على التوالي. ثم تبدأ بالتراجع والنزول في سن (٤٠-٤٤) سنة من (٢, ٩٪ ذكور، ١, ٦٪ إناث) حتى يصل في أواخر (٦٠-٦٦) سنة إلى (٤, ١٪ ذكور و(٤, ٠٪) إناث. إن التراجع بعد سن (٤٠-٤٤) سنة يظهر أن نمط العمر للإناث والذكور متشابه ولكن في البداية دخول الإناث يكون بطيئاً وخروج أسرع ما بعد (٤٠-٤٤) سنة، مما يشير لعامل التعليم والزواج كعاملين مؤثرين في مشاركة المرأة الاقتصادية.

وقد ارتفع معدل نمو المشاركة الاقتصادية للمرأة العمانية إلى (٢, ٧٪) وهي أعلى من نسبة الذكور حيث بلغت (٨, ٣٪)، وبذلك يكون هناك ارتفاع لمعدلات المشاركة الاقتصادية للعمانيات من (٢, ١٨٪) عام ٢٠٠٣م إلى (٢, ٢٥٪) عام ٢٠١٠م وذلك لجميع الفئات العمرية، حيث تكون المشاركة في ذروتها في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة وتبدأ في الانخفاض في عقد الثلاثينيات من العمر فصاعداً قد يعزى ذلك إلى أن متوسط سن الزواج بلغ ٢٦ سنة وإلى انشغال المرأة في تأسيس الأسرة ورعايتها.

٢. النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي

تتأثر معدلات النشاط الاقتصادي باختلاف المستويات التعليمية خاصة بين النساء وقد أظهرت نتائج تعداد ٢٠١٠م أن خمسي المشتغلين الوافدين لا يحملون أي مؤهل علمي مقابل (١٠٪) من المشتغلين العمانيين. كما أن أعلى نسبة من المشتغلين العمانيين هم من الحاصلين على دبلوم التعليم العام (الشهادة الثانوية سابقاً) (٣٩٪) يليها الحاصلون على مؤهل دون دبلوم التعليم العام والحاصلون على مؤهل جامعي فأعلى بحوالي (٢٠٪) تقريباً لكل منهما. كما تظهر البيانات أن (٨٥٪) من الوافدين المشتغلين هم من حملة دبلوم التعليم العام فما دون.

وتشير البيانات إلى وجود اختلافات كبيرة في المستويات التعليمية للمشتغلين حسب الجنس خاصة بالنسبة للعمانيين، حيث أن خمسي المشتغلين العمانيين الذكور هم حملة دبلوم التعليم العام مقابل (٢٨٪) فقط من العمانيات، الأمر الذي يعكس قدرة الذكور العمانيين في الحصول على فرص عمل بدبلوم التعليم العام وذلك في المهن التي لا تتطلب مهارات عالية. وترتفع نسبة العمانيات المشتغلات والحاصلات على شهادة الدبلوم ما بعد المدرسي فأعلى لتصل إلى (٥٨٪) مقارنة بحوالي (٢٢٪) بين الذكور.

إن النساء العمانيات المشتغلات أكثر تعليماً من نظرائهن الذكور؛ حيث بلغت نسبة الحاصلات على مؤهل الدبلوم ما بعد المدرسي فأعلى حوالي (٥٨٪) في حين أن غالبية الذكور المشتغلين هم من حملة دبلوم التعليم العام.

ثانياً : الحالة العملية

أظهرت نتائج تعداد ٢٠١٠م أن (٩٦٪) من المشتغلين يعملون بأجر وترتفع هذه النسبة عند الوافدين لتصل (٩٩٪) بينما تنخفض عند العمانيين إلى حوالي (٩٣٪) إلا أنه بدراسة الحالة العملية للمشتغلين حسب قطاع العمل فإن الصورة تبدو مختلفة قليلاً للمشتغلين العمانيين، بينما تظل ثابتة تقريباً للمشتغلين الوافدين سواء في القطاع الخاص أو القطاع العائلي، فحوالي (٩٣٪) من المشتغلين العمانيين في القطاع الخاص يعملون بأجر مقابل (٢٤٪) في القطاع العائلي، ولا توجد اختلافات كبيرة بين الجنسين في الحالة العملية حسب القطاع سواء عند العمانيين أو الوافدين.

تبين من بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٠ و ٢٠١١م أن متوسط الدخل الشهري للعاملين العمانيين الذكور (٥٤٦,٩٢٠) ريال عماني والإناث بلغ (٥٤٠,٨٦٢) ريال عماني بفارق (٦,٠٥٨) ريال. وحسب بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة تبين زيادة في متوسط الدخل الشهري عام ٢٠١٠م حيث بلغ (١١٨,٨٤٤) ريال عماني للذكور وبمعدل ٢١,٧٪ و ٩٢,٧٣٥ ريال عماني للإناث وبمعدل ١٧,٣٪ وفجوة في الدخل تمثل ١٨,١٪ حيث بلغت الأجور عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م (٤٢٨,٠٧٦) للذكور و (٤٤٧,١٢٥) للإناث.

ثالثاً: التوزيع القطاعي للعمانيين المشتغلين

١. توزيع المشتغلين بالقطاع الحكومي والخاص :

أوضحت نتائج تعداد ٢٠١٠م أن حوالي (٥٣٪) من المشتغلين العمانيين يعملون في القطاع الحكومي و(٤٠٪) في القطاع الخاص و(٦٪) في القطاع العائلي، بينما نجد أن (٧٩٪) من المشتغلين الوافدين يعملون في القطاع الخاص وحوالي (١٧٪) في القطاع العائلي، ولا يعمل في القطاع الحكومي سوى (٤٪) فقط.

شكلت نسبة الإناث العمانيات في القطاع الحكومي (٥٨٪) وبذلك تعتبر نسبتهم أعلى من الذكور.

وبالنظر إلى توزيع المشتغلين حسب الجنس وقطاع العمل يتبين أن حوالي (٥٢٪) من الذكور العمانيين يعملون في القطاع الحكومي و(٤٢٪) في القطاع الخاص، مقابل (٥٨٪) من الإناث العمانيات يعملن في القطاع الحكومي و(٣٢٪) في القطاع الخاص.

ومن الملاحظ من هذه الأرقام أن هناك ارتفاعاً لمعدل العاملين العمانيين

الإجمالي في القطاع الخاص من (٢٧٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٤٠٪) عام ٢٠١٠، وفي المقابل هناك انخفاض لعدد العاملين الإجمالي العمانيين في القطاع الحكومي من (٦٣٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٥٣٪) عام ٢٠١٠م، كما ارتفع معدل النساء العمانيات العاملات في القطاع الخاص من (٢٦٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٣٢٪) عام ٢٠١٠م. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل العاملين العمانيين في القطاع العائلي من (٩٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٦٪) عام ٢٠١٠م. يزال القطاع الحكومي يجذب المرأة بشكل أكبر من القطاع الخاص بما يوفره من أمن وظيفي وتوافر

الظروف من ساعات عمل أقل ورواتب أفضل من القطاع الخاص والذي ينسجم بشكل أكبر مع الظروف والأدوار الأسرية التي تقوم بها المرأة.

جدول (٢): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب قطاع العمل والجنسية والجنس لعام ٢٠١٠م

قطاع العمل	العُمانيون			الوافدون		
	ذكور	إناث	الإجمالي	الضجوة النوعية	ذكور	إناث
الحكومي	٥١,٩	٥٨,٣	٥٣,٣	١٢,٣-	٣,٦	٨,٧
الخاص	٤١,٩	٣١,٩	٣٩,٧	٢٣,٩	٨٨,٥	١٤,٧
العائلي	٥,٣	٨,٨	٦,١	٦٦,٠٣-	٧,٣	٧٥,٩
أخرى	٠,٩	١,١	٠,٩	٢٢,٢-	٠,٥	٠,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢. العُمانيون العاملون في القطاع الحكومي المدني :

نتيجة التطور في القطاع الحكومي المدني تزايد عدد العُمانيين العاملين في الخدمة المدنية (القطاع الحكومي) من (٧٩,٠٩٩) عام ٢٠٠٣م إلى (١١٤,٢٠٦) عام ٢٠١٠م ليصل إلى (١٣٤,٤١٧) نتيجة التطور في القطاع الحكومي المدني أي بزيادة (٢٠,٢١١) ألف موظف إجمالي في الأعداد المطلقة خلال العامين الماضيين، وبمقارنة أعداد الموظفين في الخدمة المدنية بحسب النوع الاجتماعي نجد أن حصة النساء قد زادت من (٤٨٧٥١) عام ٢٠١٠م إلى (٦٣١٧٣) بزيادة في الأعداد المطلقة تساوي (١٤,٤٢٢). وبنسبة تصل إلى (٤٧٪) من إجمالي العُمانيين العاملين في الخدمة المدنية بفجوة نوعية شكلت (١١,٣)، أي أن لكل ١٠٠ ذكر موظف بالخدمة المدنية يقابله ٨٨,٧ موظفة عمانية.

جدول (٣): إجمالي موظفي الحكومة حسب الجنس والجنسية

البيان	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠١٢
إجمالي موظفو الحكومة (بالألف)	١٢٣	١٦٤	١٩٤
الخدمة المدنية	٩٥١٥٨	١٢٨٤١٥	١٥١٦٨٣
عماني :	٧٩٠٩٩	١١٤٢٠٦	١٣٤٤١٧
رجال	٥١٨٨٦	٦٥٤٥٥	٧١٢٤٤
نساء	٢٧٢١٣	٤٨٧٥١	٦٣١٧٣
وافد:	١٦٠٥٩	١٤٢٠٩	١٧٢٦٦
رجال	٨١٥٨	٧٧٠٣	٩٦١٦
نساء	٧٩٠١	٦٥٠٦	٧٦٥٠

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الكتاب الإحصائي السنوي لعدة أعوام.

يلاحظ بأن معدل انسحاب المرأة من العمل لم يطرأ عليه الكثير من التغيير وتحديداً للأعمار ما بين (٥٠-٦٤) سنة بحيث أن الارتفاع طفيف ولا يشكل أي دلالات إحصائية، ومن الملاحظ أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي قد ارتفعت للفئات العمرية من (٢٠-٤٠) سنة إلا أنها تبقى منخفضة بشكل كبير عن النشاط الاقتصادي للذكور من هذه الفئات العمرية، كما أن انسحاب المرأة من العمل ما زال يحدث بشكل كبير ما بين المراحل العمرية (٣٠-٤٤) سنة. وتعتبر هذه مرحلة مبكرة لا تكون فيها المرأة قد وصلت إلى درجات عليا في العمل، وبالتالي يعمل انسحابها على بقاء الفجوة في نسبة النشاط الاقتصادي بين الرجال والنساء، والفجوة الخاصة في تراكم الخبرات والمهارات العملية والتي هي ضرورية لعملية الترقى والوصول إلى مواقع صنع القرار. لذا إن انسحاب المرأة من العمل يحرمها من امتلاك الخبرة وبالتالي يحافظ على احتكار المواقع العليا من قبل الرجال. كما يؤثر هذا الأمر على الرواتب التقاعدية بحيث أن الانسحاب المبكر لا يوفر لها رواتب وأمان اقتصادي لسنوات الشيخوخة، الأمر الذي يجعل هناك فجوة بين رواتب التقاعد بين النساء والرجال، كما وأن الانسحاب المبكر قبل الوصول إلى السن التقاعدي قد لا يوفر لها أي دخل مستقل وبالتالي تبقى غير مستقلة اقتصادياً ومعتمدة على إعالة الرجل أو الدولة، الأمر الذي يزيد العبء على الدولة وعلى النشطين اقتصادياً في العائلة.

لذا فإن هناك مصلحة اقتصادية للدولة وللعائلة باستمرار المرأة في العمل وعدم انسحابها من سوق العمل بشكل مبكر. كما أن هذا الأمر يؤثر أيضاً على تغيير المفاهيم الخاطئة حول المرأة وأدوارها وبيئتها ضمن القوالب النمطية التي تغلب مصلحة الوظائف المنزلية على الوظائف العامة والمشاركة الاقتصادية للمرأة. لذا فإن العمل على تشجيع النساء على استكمال العمل له من الأثر على التغيير المجتمعي على صعيد المفاهيم المرتبطة بالمرأة والرجل، والذي بالضرورة يصب في مصلحة المجتمع عموماً والمرأة بشكل خاص.

رابعاً: الباحثون عن عمل

يستعرض هذا الجانب بيانات العمانيين الباحثين عن عمل وذلك حسب الفئات العمرية والجنس ومكان الإقامة والحالة التعليمية وذلك للاستفادة منها في إعداد البرامج والخطط لاستيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من الباحثين عن عمل.

معدل البحث عن عمل: وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٠م بلغ عدد العمانيين ١٥ سنة فأكثر الباحثين عن عمل (١٤٢٨٩٢) نسمة شكلوا حوالي ربع القوى العاملة العمانية حينذاك مقارنة بحوالي (٢٧٪) في عام ٢٠٠٣م، وبالنظر إلى معدل الباحثين عن عمل حسب الجنس يلاحظ ارتفاعه لدى الإناث مقارنة بالذكور ولجميع سنوات التعداد حيث وصل المعدل للإناث عام ٢٠١٠م إلى حوالي (٣٩٪) مقارنة بنحو (١٩٪) للذكور. وتدلل هذه النسب على أن المرأة تتطلع إلى الالتحاق بسوق العمل ولكن هناك معوقات تواجهها تجعل حصولها على العمل بنسبة أقل من الرجال وبفترة انتظار زمنية أطول، الأمر الذي قد يجعل المرأة تتأى عن البحث عن العمل.

١. التوزيع العمري للباحثين عن عمل :

جدول (٤) : العُمانيون الباحثون عن عمل حسب الفئات العمرية والجنس

الفئات العمرية	٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور	الإناث	الإجمالي	الفجوة النوعية	ذكور	الإناث	الإجمالي	الفجوة النوعية
مؤشر التكافؤ %								
١٩-١٥	٢٣,٤	٢٥,٤	٢٤,١	٨,٥-	٢٢,٥	١٨,٥	٢٠,٨	١٨,٥
٢٤-٢٠	٤٩,٦	٥٤,٤	٥١,٣	٩,٧-	٤١,٩	٤٤,٦	٤٣,١	٦,٤-
٢٩-٢٥	١٤,٣	١٧,٩	١٥,٦	٢٥,٢-	١٩,٦	٢٦,٧	٢٢,٦	٣٦,٢-
٣٤-٣٠	٣,٥	٠,٩	٢,٦	٧٤,٢	٧,٦	٨,٧	٨,١	١٤,٤-
٣٩-٣٥	٣,٠	٠,٧	٢,٢	٧٦,٦	٢,٧	١,١	٢,٠	٥٩,٢
٤٤-٤٠	٣,١	٠,٤	٢,١	٨٧	٢,٠	٠,٣	١,٣	٨٥
+٤٥	٣,٢	٠,٣	٢,١	٩٠,٦	٣,٥	٠,٢	٢,٢	٩٤,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	

تظهر البيانات الواردة في الجدول (٥) أن النسبة الكبيرة من الباحثين عن عمل لعام ٢٠١٠ هم في فئة الشباب (٢٤-٢٠) سنة وهم الداخلون الجدد الى سوق العمل حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي (٦٧٪) وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٧٦,٥٪) من إجمالي الباحثين عن عمل للفئة العمرية (٢٩-١٨) حسب نتائج مشروع حصر الباحثين عن عمل عام ٢٠١٢، بينما لا تتجاوز نسبة من هم فوق سن ٣٥ سنة (٧٪) من إجمالي الباحثين عن عمل عام ٢٠١٢ ويتقارب هذا الوضع مع ما كان سائدا في عام ٢٠١٠. وتزيد نسبة الإناث الباحثات عن عمل عنها عن الذكور في الفئات العمرية (٥٩-٢٤) سنة وتقل بين الفئة (٢٣-١٨) لعام ٢٠١٢ وذلك لأسباب تعود إلى أن الإناث عادة ما يكن على مقاعد الدراسة في هذه المرحلة أو يتم تزويجهن أو تفرغهن لأموال منزلية، وأن النساء العاملات أغلبهن من حملة الدبلوم والبيكالوريوس وهي المؤهلات التي تكون في الفئات العمرية ما بعد (٢٠) سنة.

وتزيد الفجوة النوعية في معدل البحث عن العمل بين الذكور والإناث حسب حصر الباحثين عن عمل في الفئات العمرية (٥٩-٣٦) سنة والتي تقدر بـ (٧٥,٨-) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور الباحثين عن عمل هناك ١٧٦ أنثى باحثة عن عمل، كما يلاحظ بأن نسبة النساء الباحثات عن العمل تنخفض بشكل كبير في الفئات العمرية (٢٣-١٨) سنة، بحيث تصل إلى أن مقابل كل ١٠٠ من الذكور هناك (٥٨) من الإناث يبحثن عن عمل.

جدول (٥): العمانيون الباحثون عن عمل حسب الفئات العمرية والجنس

الفئات العمرية	٢٠١٢			الضجوة النوعية
	الاجمالي	الاناث	ذكور	
٢٣-١٨	٤١,٠٥	٣٢,٤٨	٥٦,٢٩	٤٢
٢٩-٢٤	٣٥,٤١	٤٠,٠٠	٢٧,٢٤	٤٦,٨-
٣٥-٣٠	١٧,٢٩	٢٠,١٢	١٢,٢٦	٦٤,١-
٥٩-٣٦	٦,٢٥	٧,٤٠	٤,٢١	٧٥,٨-
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

٢. الباحثون عن عمل حسب الحالة التعليمية والنوع

أظهرت نتائج تعداد ٢٠١٠م أن حوالي (٨٠٪) من الباحثين عن عمل هم من حملة الدبلوم العام وما يعادله وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى (٦١,٨٪) في حصر الباحثين عن عمل ٢٠١٢م، وتزايد نسبة النساء الباحثات على نظرائها الذكور من حملة هذا المؤهل وبفجوة نوعية شكلت (-٣,٣٨) أي أن لكل ١٠٠ من الذكور الباحثين عن عمل حملة الدبلوم العام وما يعادله يقابله ١٣٨ باحثة عن عمل تحمل نفس المؤهل. وتظهر بيانات تعداد ٢٠١٠م ظاهرة ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل من حملة الشهادات العليا والتي ارتفعت في التعداد الأخير لتصبح (١٦,٥٪) بعد أن كانت (٥,٢٪) في تعداد ٢٠٠٣م. ولكن تلك النسبة سجلت انخفاضا عام ٢٠١٢م لتصل إلى (١٢٪)، وتزايد نسبة النساء الباحثات عن عمل من حملة الشهادات العليا على نسبة نظرائها الذكور.

مراجع الفصل:

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، بيانات تعدادات ٢٠٠٣ و ٢٠١٠
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠١٢ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، قسم العمل
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠١١ ، المرأة العمانية في سوق العمل : الواقع والتحديات

الفصل السادس: الحياة العامة والقيادة

بيانات ٢٠١٢

١٠٠

موظف عماني بالخدمة
المدنية شاغل الإدارة العليا
والوسطى والمباشرة



موظفة عمانية بالخدمة
المدنية شاغلة الإدارة العليا
والوسطى والمباشرة

١١,٤

٢٠١٥-٢٠١١

١٠٠

عضو في مجلس
الشورى



عضوة في مجلس
الشورى

١,٢

٢٠١٥-٢٠١١

١٠٠

ناخب في مجلس
الشورى



ناخبة في مجلس
الشورى

٧٨,٣

الفصل السادس

الحياة العامة والقيادة

يعتبر موضوع المشاركة السياسية للمرأة من أهم المؤشرات على تطور حالة المرأة في السلطنة فمن خلال وجود المرأة في مواقع صنع القرار والمشاركة في المسارات الديمقراطية المختلفة يتم تغيير الصورة النمطية عن المرأة وأدوارها، كما يتم تشجيع النساء للالتحاق بالمؤسسات الحكومية وتحفيزهن على الإستمرار، بالإضافة إلى تمثيل النساء لقضاياهن المختلفة داخل الأطر المؤسسية للدولة، كما ويعمل وجود المرأة في المواقع القيادية على إكسابها القدرات والمهارات اللازمة لتبوء هذه المناصب، وهو من أهم القضايا بالنسبة للمرأة حيث أن غيابها بشكل عام عن الحياة السياسية والعامة جعل عدد الرجال في هذه المجال أكبر كون خبرة المرأة مازالت محدودة. لذا إن عملية مشاركتها بشكل فاعل ستؤدي إلى تراكم الخبرات في هذا المجال لدى النساء وبالتالي تحقيق توازن نوعي في عملية التمثيل والمشاركة في الحياة السياسية.

أنا اعتقد إن ابعاد المرأة عن لعب دور حيوي في حياة البلاد يعني ابعاد ٥٠٪ من إمكانيات وطاقات البلاد.

(من أقوال جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عام ١٩٧٢).

ولا تعبر المشاركة السياسية للمرأة فقط عن عملية الانتخاب والترشح بل تمتد لتصل إلى تمثيل النساء في كافة أوجه الحياة العامة، فهي مساهمة كاملة في عملية التنمية المستدامة في السلطنة لذا فالمشاركة السياسية تعني تمثيل المرأة بكل المجالات سواء منها السياسية الاقتصادية أو التعليمية، ولأن التنمية هي عبارة عن تكامل بين المجالات المختلفة، لذا فإن وجود المرأة في مجال دون غيره من شأنه ان يبقى فجوة في عملية المشاركة السياسية والذي بالضرورة سينعكس على عملية التنمية والتطور في السلطنة.

وبالرغم من وجود المرأة في مختلف المجالات في سلطنة عمان إلا أنه ولغاية التسعينات كان هناك ضعف لوجودها في الأطر السياسية والتشريعية المختلفة، وقد تم العمل خلال العقدين الماضيين على الإستثمار لطاقت المرأة في المجال السياسي من خلال السياسات الحكومية التشجيعية والتي بدأت بسن قانون الانتخاب ومن ثم الترشح لمجلس الشورى وتعيين للمرأة في مجلس الدولة. كما زادت نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية العليا المختلفة بحيث أصبحت المرأة موجودة في عدد من هذه المواقع. لكن هذه المشاركة لا تزال محدودة، ولا تمثل نسبة كبيرة في جميع المجالات، لذا فإن فجوة النوع في المشاركة السياسة ومواقع صنع القرار ما زالت كبيرة وبحاجة للعديد من السياسات والجهود الحكومية من أجل تمثيل حقيقي للمرأة.

١. المشاركة في العملية الانتخابية

منذ صدور المرسوم السلطاني في عام ١٩٩٤م والذي منح المرأة حق التصويت في انتخابات مجلس الشورى ازدادت نسبة الانتخاب بشكل عام في السلطنة وخاصة فيما يتعلق بمشاركة النساء المنتخبات بشكل ملحوظ بحيث بلغت نسبة المنتخبات في عام ١٩٩٤م (١٠٪) من إجمالي عدد المنتخبين لمجلس الشورى، وارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٠م الى (٣٠٪) من إجمالي الأصوات^{٣٢}. وكما يوضح الجدول رقم (١) فإن نسبة المنتخبات قد زادت في الدورات التالية الى (٣٦,٦٪) وفي انتخابات الفترة السادسة (٢٠٠٨-٢٠١١م) ارتفعت لتصل الى (٣٩,٩٪) من إجمالي الأصوات. وفي الفترة السابعة ازداد أيضا العدد المشارك في العملية الانتخابية من النساء بحيث وصل الى (٤٣,٩٪) من إجمالي الأصوات المشاركة في انتخابات مجلس الشورى. وإذا استمرت الزيادة بهذا المعدل فإن النساء سيمثلن في الدورة القادمة ما نسبته النصف من الأصوات في عملية الانتخابات.

وتعتبر مشاركة المرأة في انتخابات مجلس الشورى من الأهمية بحيث إن وجودها كقوة انتخابية يحفز المرشحون على كسب صوته من خلال الاهتمام بقضايا المرأة المختلفة والعمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة لها وتحسين السياسات والقوانين التي من شأنها أن تلغي التمييز في العديد من المجالات.

جدول (١): إحصائية بأعداد الناخبين في الانتخابات لجميع الفترات

الفترة	الذكور	النسبة	الاناث	النسبة %	المجموع	الفجوة النوعية %	مؤشر التكافؤ %
الفترة الخامسة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	١٦٥٦٢٥	٦٣,٤	٩٥٥٠٨	٣٦,٦	٢٦١١٣٣	٤٢,٣	٥٨
الفترة السادسة ٢٠٠٨-٢٠١١	٢٣٣٦٤٢	٦٠,١	١٥٥٠٤١	٣٩,٩	٣٨٨٦٨٣	٣٤	٦٦,٤
الفترة السابعة ٢٠١١-٢٠١٥	٢٩٠٥٦٦	٥٦,١	٢٢٧٥٣٥	٤٣,٩	٥١٨١٠١	٢١,٧	٧٨,٣

المصدر: وزارة الداخلية. انتخابات الشورى ٢٠٠٧ مراحل التطور والتطوير. ٢٠١١. ص ٥٠.

وشكلت الفجوة النوعية في الفترة الخامسة مانسبته ٤٢، ويشير مؤشر التكافؤ بأن لكل ١٠٠ منتخب للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧م) ٥٨ منتخبة من الإناث، وقد تقلصت هذه الفجوة لتصل في الدورة (٢٠١١-٢٠١٥م) الى (٢١,٧) اي ان لكل ١٠٠ من الذكور المنتخبين يقابلهم ٧٨,٣ من الإناث المنتخبات.

ولكي تتمكن المرأة من استخدام القوة الانتخابية المتزايدة والتي تملكها فلا بد من زيادة الوعي بشكل عام حول أهمية عملية الانتخابات والاقتراع، وكيفية اختيار المرشحين، بالإضافة الى تشجيع المجتمع عموما والمرأة بشكل خاص على انتخاب مرشحين من النساء وممن هن كفاء للمجلس التشريعي. وكما هو الأمر في العديد من الدول العربية المجاورة فإن ثقة المرأة المنتخبة بالمرشحة ما زالت ضعيفة لذا لم تؤثر زيادة عدد النساء المنتخبات على تمكين النساء المرشحات من الوصول الى المجلس التشريعي بنسبة تتناسب مع

زيادة حجم القوة الانتخابية للمرأة في عمان. وترجع اسباب اخرى الى إن الانتخاب مازال محكوماً عموماً بعوامل مرتبطة بالجهوية والعشائرية اكثر منها عملية اختيار بناء على الكفاءات، وضمن هذا السياق يكون من الصعب بالنسبة للنساء الوصول الى المجلس بدون دعم عشائري لهن، كما يحكم هذا الوضع النساء المنتخبات بحيث لا يكون قرار الانتخاب قرار فردي بل في الكثير من الحالات يلعب الإنتماء للعشيرة او القبيلة الدور الأكبر في عملية الاختيار.

٢. مجلس عمان

يعتبر مجلس الدولة ومجلس الشورى من الهيئات التشريعية العليا في سلطنة عمان، وقد شكل تشكيل مجلس الشورى نقلة نوعية وبداية للحياة الديمقراطية في عمان عام ١٩٩٤م، وقد منحت المرأة حق الاقتراع والترشيح بحيث ترشحت النساء وقامت بالحملات الانتخابية خلال الدورات المختلفة لمجلس الشورى، الأمر الذي نتج عنه وصول عدد من النساء في بعض الدورات. أما بالنسبة لمجلس الدولة والذي يكون بالتعيين فقد تم تعيين نساء لعضويته ومنذ الدورة الأولى، كما يتميز وضع النساء في مجلس الدولة عنه في الشورى بالزيادة المتواصلة.

هناك فجوة نوعية بين الذكور والإناث في أعضاء مجلس الشورى.

أولاً: مجلس الشورى

يلاحظ من الجدول رقم (٢) بأن وجود المرأة في مجلس الشورى محدود ومتذبذب، ففي الوقت الذي لم يكن هناك أي امرأة في مجلس الشورى للدورة الأولى (١٩٩٤-١٩٩٧م) فقد ضمت الدورات الثانية ولغاية الخامسة امرأتين وبنسبة (٥,٢٪) للدورة الثانية، و(٤,٢٪) للدورات الثالثة والرابعة والخامسة، وعادت نسبة النساء الى (٠٪) في الدورة السادسة، والذي يعتبر تراجعاً واضحاً لمشاركة المرأة في مجلس الشورى، وفي الدورة السابعة زادت المشاركة مرة أخرى، بوصول امرأة لمجلس الشورى بنسبة (٢,١٪) إلا أنها بقيت أقل من نسب الدورات الثانية إلى الخامسة. وبالرغم من التذبذب النسبي فإن هذه المشاركة والتي اعتبرت في عام ١٩٩٧ تطوراً ملحوظاً لم تستمر بنفس الشكل ولم تأخذ بالزيادة، بل على العكس حدث تراجعاً وبالتالي لم تمثل تغيير حقيقياً لوضع المرأة في مجال صنع القرار والذي يعتبر مجلس الشورى أحد أهم المواقع له. لذا فإن من الإجراءات التي قد تكون مؤثرة في زيادة مشاركة المرأة في المجلس التشريعي هو وضع قوانين انتخابية تضمن للمرأة نسبة محددة من خلال نظام الحصص (الكوتا) بحيث يضمن وجود للمرأة في المجلس التشريعي. ويعتبر نظام الحصص نظاماً مؤقتاً يهدف إلى تغيير النظرة المجتمعية عن المرأة والتي لا ترى بأن المرأة لديها المؤهلات الكافية للوصول لهذه المواقع، ومن خلال تمكينها من الوصول إلى المجلس التشريعي فإن النساء ستشكل خبرة تراكمية تساعد على الوصول الى المجلس من خلال التنافس بعد تطبيق الحصص الكوتا لفترة من الزمن.

جدول (٢) : التوزيع النسبي والعددي لأعضاء مجلس الشورى حسب النوع

الفترة	إجمالي الأعضاء	الذكور	الإناث	الإناث %
الأولى (١٩٩١-١٩٩٤) م	٥٩	٥٩	٠	٠,٠٠
الثانية (١٩٩٤-١٩٩٧) م	٨٠	٧٨	٢	٢,٥٠
الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٠) م	٨٢	٨٠	٢	٢,٤٠
الرابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) م	٨٣	٨١	٢	٢,٤
الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) م	٨٣	٨١	٢	٢,٤
السادسة (٢٠٠٧-٢٠١١) م	٨٤	٨٤	٠	٠
السابعة (٢٠١١-٢٠١٥) م	٨٤	٨٣	١	١,٢

ثانياً: مجلس الدولة

وعلى خلاف مجلس الشورى، فإن وجود المرأة في مجلس الدولة، والذي يتم تعيين الأعضاء له يتسم بالزيادة من دورة الى أخرى ، فكما يبين الجدول رقم (٣) فإن نسبة النساء اللواتي شاركن في الدورة الأولى (١٩٩٧-٢٠٠٠ م) كانت بمعدل (٩,٧٠ %) من إجمالي نسبة الأعضاء، ونجد بأن هذه الزيادة وصلت أكثر بقليل من الضعف في الدورة الرابعة (٢٠٠٧-٢٠١١ م) والتي تعتبر أكبر دورة من حيث تمثيل النساء في مجلس الدولة ونسبة (١٩,٧ %). ويلاحظ تراجع نسبة النساء للدورة الخامسة (١٨ %). الأمر الذي يسترعي الإنتباه بحيث لا يشكل هذا بداية لتراجع نسبة النساء في مجلس الدولة.

جدول (٣) : توزيع أعضاء مجلس الدولة حسب الجنس للدورات الخمسة

الفترة	إجمالي الأعضاء	الذكور	الإناث	النساء %
الأولى (١٩٩٧-٢٠٠٠) م	٤١	٣٧	٤	٩,٧٠
الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣) م	٥٥	٥٠	٥	١٢,٧٠
الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) م	٥٨	٤٩	٩	١٥,٥٠
الرابعة (٢٠٠٧-٢٠١١) م	٧٦	٦٢	١٤	١٩,٧
الخامسة (٢٠١١-٢٠١٥) م	٨٤	٦٩	١٥	١٨

٣. الوظائف الإدارية العليا

يلاحظ من الجدول رقم (٤) بأن عدد النساء في الوظائف الحكومية التابعة لديوان الخدمة المدنية في تزايد ملحوظ مما قلل من الفجوة بين النساء والرجال بحيث أصبحت نسبة النساء العمانيات الموظفات في ديوان الخدمة المدنية ما يقارب (٤٧ %) من إجمالي عدد موظفي الخدمة المدنية لعام ٢٠١٢.

جدول (٤) : موظفو الخدمة المدنية حسب النوع

النوع	السنة		
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
رجال	٧١٢٤٤	٦٨٨٨٦	٦٥٤٥٥
نساء	٦٣١٧٣	٦٠٢٢١	٤٨٧٥١

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١٤، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، ص ٩٧

وبالرغم من ازدياد عدد النساء في الخدمة المدنية إلا أن عدد النساء في المواقع الإدارية العليا مازال محدوداً ولم يطرأ عليه الكثير من التغيير، وكما يبين الجدول رقم (٥) فإن تمثيل النساء حسب إحصاءات ٢٠١٢م في المواقع العليا محدود في وظائف مثل: وكيل وزارة (٩، ٥٪)، سفير (٣، ٧٪)، ورئيس دائرة (٧، ٣٪)، ونائب رئيس دائرة (١، ٦٪). ويلاحظ زيادة في نسبة النساء في الوظائف الوسطى بحيث بلغت نسبة النساء في وظيفة مدير دائرة ومن في مستواه حوالي (١٠٪)، وبلغت في الإدارة المباشرة (٣، ١١٪).

جدول (٥): الموظفون العمانيون بالخدمة المدنية شاغلو وظائف الإدارة العليا والوسطى والمباشرة لعام ٢٠١٢

٢٠١٢	رجال	نساء	المجموع
عدد	٦٧٨٦	٧٧٤	٧٥٦٠
نسبة	٨٩,٧٦	١٠,٢٤	١٠٠
الفجوة النوعية: ٨٨, ٦			
٢٠١٠	رجال	نساء	المجموع
عدد	٦٩٥٧	٦٨٣	٧٦٤٠
نسبة	٩١,١	٨,٩	١٠٠
الفجوة النوعية: ٩٠, ٢			

يلاحظ انخفاض الفجوة النوعية بين الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢م بحيث بلغت عام ٢٠١٠م (٩٠، ٢)، مؤشر التكافؤ: ٩، ٧، أي أن مقابل كل ١٠٠ موظف عماني من الذكور (٩، ٧) من الموظفات الإناث، لتصل في عام ٢٠١٢م إلى (٨٨، ٦) وبلغ مؤشر التكافؤ (١١، ٤)، أي أن مقابل كل ١٠٠ موظف ذكر في المناصب العليا هناك (١١، ٤) من الموظفات الإناث. ويشير هذا إلى ارتفاع في مؤشر التكافؤ بـ (١، ٧) درجة.

وقد يعود سبب عدم تواجد النساء في المواقع القيادية العليا إلى نسبة التقاعد المبكر أو الاستقالة بنسبة مرتفعة لدى النساء، بحيث يلاحظ بأن نسبة تواجد النساء في الوظائف الحكومية تقل كلما زاد سن المرأة، ففي عام ٢٠١٢م بلغت أكبر نسبة لتواجد النساء في الفئة العمرية (٣٠-٣٤) سنة بنسبة ٣٠٪ من إجمالي الموظفات العمانيات. وكذلك هو الحال بالنسبة للرجال ولكن بنسبة الربع تقريباً من إجمالي الموظفين العمانيين في هذه الفئة. وتبدأ نسبة النساء بالانخفاض بحيث تصل أدناها إلى ٠, ٢٪ بعمر ٦٠ سنة فأكثر، ومن المعروف

أن الوظائف العليا تعتمد على سنوات الخبرة، والمؤهلات العلمية والتدريب، وبما أن نسبة عالية من النساء تنقطع أو لا تستكمل العمل الوظيفي، فإن نسبة من يكون لديهن خبرة لتولي الوظائف الإدارية العليا تكون قليلة، ويلاحظ بأن النسبة الأكبر من النساء تترك العمل بين الدرجات (الثالثة-الرابعة-السادسة)^{٣٣}، حيث إن مسؤوليات العمل تتزايد كلما زادت الدرجة وبالتالي قد يشكل هذا تحدياً أمام المرأة للموازنة ما بين مسؤولياتها الأسرية والعملية.

لذا لا بد من إيجاد سياسات تشجيعية للمرأة للاستمرار بالعمل، وتحفيزها على تولي المناصب العليا، وقد تنأى العديد من النساء عن التقدم للوظائف العليا نتيجة الإلتزامات الخاصة بهذه الوظائف مثل ساعات عمل أطول أو استجابة للطوارئ في الإجازات وغيرها، لذا فإن وضع المرأة في هذه الوظائف مرتبط بالدور الذي تقوم به على صعيد الأسرة والذي يحول في كثير من الأحيان دون إعطاء المرأة المساحة لتطوير حياتها الوظيفية، لذا فإن العمل على زيادة نسبة النساء في الوظائف العليا يجب أن يتضمن توعية بالدور الوظيفي العام للمرأة وتوفير السبل أمامها للتقدم في الوظائف، ومن الجدير بالذكر هنا بأن هذا أيضاً يتطلب تغيير النظرة حول دور الرجل الإنجابي والأسري بحيث تكون المشاركة أحد أهم عوامل قيام الأسرة، الأمر الذي سيشجع التطور للطرفين في الحياة العملية والعامة. كما يرتبط تشجيع المرأة على الاستمرار بالعمل من خلال تحسين بيئة العمل ومدى تهيئتها للتعامل مع حقوق المرأة الخاصة بإجازة الأمومة، وساعة الرضاعة، وتوفير حضانات الأطفال.

٤. مشاركة المرأة في الشؤون الخارجية

يشكل تمثيل النساء في الشؤون الخارجية اعترافاً من الدولة في حقوق المرأة لتمثيل بلادها وتوليها مناصب دبلوماسية والتي تحتاج الى كفاءات وتدريب على مستوى عال، وقد تزايد عدد النساء الدبلوماسيات في سلطنة عمان بشكل كبير، حيث إنه في العام ٢٠١١م تم تعيين ٥٧ امرأة في مواقع دبلوماسية مختلفة وبنسبة (٨، ٣٨٪) من مجمل الدبلوماسيين المعيّنين لنفس العام، كما شكلت نسبة التعيينات للمرأة في السلك الدبلوماسي لعام ٢٠١٢م ما نسبته ٣٣٪ من نسبة الدبلوماسيين الجدد^{٣٤}. وشغلت في عام ٢٠١١م ثلاث سفيرات معيّنات في سفارات الولايات المتحدة، ألمانيا وهولندا. وتعتبر هذه الزيادة الأولى لعدد السفيرات، حيث أنه ومنذ العام ٢٠٠٥م ولغاية ٢٠١٠م كان عدد النساء المعيّنات كسفيرات اثنتين. وقد بقي عدد السفيرات ثلاثاً لعام ٢٠١٢م.

٥. مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي التطوعي

تزايدت في السنوات الأخيرة أعداد النساء اللواتي يشاركن في العمل الاجتماعي التطوعي حتى عام ٢٠١٠م، وكذلك هو الحال بالنسبة لعدد جمعيات المرأة العمانية حيث زادت في عام ٢٠١٢م بثلاث جمعيات رغم

٣٣- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١٤، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، ص ١١٧

٣٤- الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٢، الفصل الرابع، العمالة، ص ٢٠، والكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، قسم العمالة، ص ٢٤

استمرارها لغاية ٢٠١١م بـ ٥٣ جمعية، ويلاحظ أن محافظتي ظفار والداخلية تحتويان معا على العدد الأكبر من عدد الجمعيات التي تعنى بالمرأة (١٠ و ٩) جمعيات على التوالي، ومن ثم محافظتي شمال وجنوب الباطنة تحتويان معا على (٦) جمعيات لكل منهما. ومن الملاحظ بأن مسقط وهي المحافظة الأكبر من حيث عدد السكان لا يوجد فيها عدد كبير من الجمعيات، ولم يزد هذا العدد عن (٤) جمعيات من العام ٢٠٠٨م إضافة إلى أن عدد النساء النشيطات في هذه الجمعيات قد انخفض بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م بمقدار (١٢٦٣) عضوة. كما أن محافظة الوسطى تحتوي على جمعية واحدة للمرأة في الوقت الحالي، على الرغم من حاجة هذه المحافظة لمثل هذه الجمعيات كونها الأعلى من حيث نسبة الأمية بين النساء علما أنها لاتضم أي عضوة إلى العام ٢٠١٢م.

وقد يكون وجود هذا العدد من النساء والجمعيات أحد مؤشرات التطور على حالة المرأة، حيث إن وجود جمعيات يساعد على الرقي في وضع المرأة، والوصول إلى النساء في مواقع مختلفة، كما يكون له من الأثر على إيجاد السياسات والاستراتيجيات لمواجهة التحديات الخاصة في المرأة لذا فإن العمل التطوعي هو أحد أدوات التغيير والتطور والتي يجب أن يكون مدعوما من الدولة، وأن تشجع النساء على إقامة الجمعيات التي تنفذ حملات دعوة وتغيير. وإن وجود الجمعيات الخاصة بالمرأة والمتمتعة بنوع من الاستقلالية يعكس نسبة التحضر والحرية في الدولة لما له من دور في فتح قنوات الحوار بين الدولة والأفراد، وعملية التغيير بشكل عام.

جدول (٦) : عدد جمعيات المرأة العمانية والعضوية فيها حسب المحافظة

المحافظات	٢٠١١		٢٠١٢	
	الجمعيات	العضوات	الجمعيات	العضوات
مسقط	٤	١٣٩٢	٤	١٢٩
ظفار	٨	٣٢٤٢	١٠	١١٧١
مسندم	٤	٤٧١	٤	٤٣٩
البريمي	٢	١٦٢	٢	٥٠
الداخلية	٩	٤٥٦	٩	٥٨٦
شمال الباطنة	٦	١١٠٨	٦	١٦٠٤
جنوب الباطنة	٦	٥٠١	٦	٤٨٢
جنوب الشرقية	٥	٥٥٦	٥	٥١٤
شمال الشرقية	٦	١٠٦٧	٦	٣٨٣
الظاهرة	٣	١٦٤٥	٣	٢٧١
الوسطى	-	-	١	-
الجملة	٥٣	١٠٦٠٠	٥٦	٥٦٢٩

مراجع الفصل :

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، تقرير المرأة والرجل ، ٢٠٠٧
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، بيانات تعدادات ٢٠٠٣ و ٢٠١٠
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠١٢ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، العدد ٤٠
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١١، المرأة العمانية في سوق العمل : الواقع والتحديات

الخاتمة

إن ما شهدته سلطنة عمان من نهضة منذ السبعينات يؤشر على أن فئات المجتمع المختلفة قد استفادت من الازدهار والتطور الحاصل في السلطنة. وقد كانت الآثار متجلية في القطاعات التعليمية والصحية ، وقطاع العمل، وتحديدًا فيما يخص نسبة العاملين من العمانيين سواء منهم الإناث أو الذكور. وقد كان للمرأة نصيب من هذا التطور بحيث أن أوضاعها في المجالات المختلفة قد طرأ عليها تقدم.

إن التزام سلطنة عمان بالصكوك الدولية لحقوق الانسان ومصادقتها عليها وخاصة اتفاقية السيداو ، عمل على إعطاء العمل على حقوق المرأة صبغة جديدة بحيث أن المصادقة ساعدت على عملية تقييم وضع المرأة في المجالات المختلفة وذلك من خلال التقارير المقدمة للجنة السيداو ومن خلال تشكيل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية في سلطنة عمان. الأمر الذي يتوقع ان يكون له المزيد من الأثر في السنوات القادمة. ومن المهم في هذا الصدد متابعة الملاحظات الختامية للجنة الاتفاقية والتي أوصت بتشكيل هيئة خاصة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية والتي سيكون لها دور في رصد وتقييم المجالات التي مازالت بحاجة إلى العمل.

وقد ركز التقرير على أوضاع المرأة في المجالات القانونية، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية والقيادية. وأعطى تصورات رقمية مدعومة بتحليل واقع الحال للمرأة العمانية في هذا المجال، وفي الوقت الذي حدد التقرير المجالات التي تم إحراز التقدم فيها ، أيضا حدد المجالات التي مازالت بحاجة الى العمل.

ففي مجال التعليم ، فإن المؤشرات تدل على انخفاض لنسبة الأمية بين الإناث ، والتحاق الإناث بمعدلات قريبة من معدلات التحاق الذكور، وتنوع التخصصات في التعليم الجامعي والعالي ، إلا انه وبالرغم من هذا التطور مازالت نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها من الذكور ، ومازال هناك تباين بين معدلات الأمية بين الإناث حسب المحافظات ، الأمر الذي يجعل هناك اختلاف بين النساء أنفسهم بناء على حالتهم الحضرية ، فالمرأة الريفية أقل حظا في التعليم ، والحصول على مستويات التعليم العليا من المرأة الحضرية. ومبدأ المساواة وعدم التمييز يعني أن تعطى المرأة فرصة الوصول بنفس القدر مع الرجل وبغض النظر عن الموقع الجغرافي.

إن مشاركة المرأة في القوة العاملة مازالت متواضعة ، فضلاً عن أن وجود المرأة في القوة العاملة محصور في الفئات العمرية الشابة، وأن نسبة مشاركتها تنخفض مع تقدم السن، وذلك لأسباب مرتبطة بانسحاب المرأة من العمل في سن مبكر ، وطول فترة البحث عن العمل بالنسبة للمرأة ، الأمر الذي يجعل سنوات الخدمة للمرأة قليلة ولا يمكنها ذلك من بناء خبرة أو الوصول الى المراتب العليا في الدولة او القطاع الخاص ، كما أن هذا مؤشر على التوجهات الاجتماعية والتي مازالت بحاجة إلى التغيير من أجل النظر الى عمل المرأة كجزء

من العملية التنموية الشاملة. كما تتركز النساء العاملات في قطاعي التعليم والصحة، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على الفصل بناء على النوع الاجتماعي الواضح في القوى العاملة. وبالرغم من أن نسبة المرأة في تزايد ضمن وظائف القطاع العام الأخرى إلا أنها مازالت تشغل الوظائف في الدرجات الوسطى وما تحتها ، ويقل عددها بازدياد الدرجة.

أما على صعيد المشاركة السياسية ، فتمتتع المرأة بحق الانتخاب والترشح وعلى قدم من المساواة مع الرجل. وقد تولت حقائب وزارية مختلفة، وحصلت على عدد من المقاعد في مجلس الدولة والشورى، ويلاحظ بأن هناك تذبذباً في نسبة وجود المرأة في مجلس الشورى وصل في بعض الأحيان الى عدم وصول أي امرأة عن طريق الانتخاب للمجلس ، الأمر الذي يحتم زيادة الوعي بدور المرأة السياسي، توفير التدريب للنساء المرشحات، وتشجيع المجتمع على انتخاب المرأة، ومساعدتها على بناء الخبرة الذاتية في المجال السياسي العام ، وتغيير التفكير النمطي تجاه المرأة وأدوارها.

2014

يوم المرأة العمانية

OMANI WOMEN'S DAY

المرأة شريكة في التنمية

١٧ أكتوبر — 17th October

INFO@NCI.GOV.OM
WWW.NCI.GOV.OM

NATIONAL CENTER FOR STATISTICS & INFORMATION
P.O. BOX 848, MUSCAT 133 | SULTANATE OF OMAN
T. +968 24698825
FAX: +968 24698909

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
ص.ب ٨٤٨، مسقط رب ١٣٣، سلطنة عُمان
هاتف: ٢٤٦٩٨٨٢٥ (+٩٦٨)
فاكس: ٢٤٦٩٨٩٠٩ (+٩٦٨)

